

WO/GA/41/18

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 9 أكتوبر 2012

الجمعية العامة للويبو

الدورة الحادية والأربعون (الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون)

جنيف، من 1 إلى 9 أكتوبر 2012

التقرير

الذي اعتمده الجمعية العامة

1. تناولت الجمعية العامة البنود التالية من جدول الأعمال الموحد (الوثيقة A/50/1): 1 و3 و4 و5 و6 و7 و8 و9 و10 و11 و12 و13 و14 و15 و16 و17 و18 و19 و20 و21 و22 و23 و24 و25 و26 و27 و28"1" و28"2" و28"3" و28"4" و33 و37 و38.
2. وترد التقارير الخاصة بالبنود المذكورة، باستثناء البنود 9 و13 و14 و22 و23 و24 و25 و25"1" و26 و27 و28"1" و28"2" و28"3" و28"4" و29 و30 و31 و32 و33 و34 و35 و36، في التقرير العام (الوثيقة A/50/18).
3. وترد التقارير الخاصة بالبنود 9 و13 و14 و22 و23 و24 و25 و26 و27 و28 و33 في هذه الوثيقة.
4. وترأس الاجتماع رئيس الجمعية العامة، السفير أوغليشا زفيكتش (صربيا)، وفي غيابه، نائب الرئيس، السفير ألفريدو سويسكوم (بنما).

البند 9 من جدول الأعمال الموحد البيانات المالية لعام 2011 وحالة دفع الاشتراكات

5. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/41/2 التي تحتوي على الوثيقة WO/PBC/19/7 (وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2012)، وإلى الوثيقة WO/GA/41/3 (وضع تسديد الاشتراكات في 10 سبتمبر 2012) وإلى الوثيقة A/50/14 (ملخص القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والميزانية في دورتها التاسعة عشرة (10 إلى 14 سبتمبر 2012)).

6. ودعا الرئيس الأمانة إلى عرض الوثائق.

7. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة WO/GA/41/2 تحتوي على تفاصيل عن وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2012، تضاف إليها الوثيقة WO/GA/41/3 التي تتضمن معلومات عن وضع تسديد الاشتراكات في 10 سبتمبر 2012. وصرحت الأمانة بأن الوثيقة الثانية أعدت في 14 سبتمبر 2012، وقد استلم عدد من مبالغ الاشتراكات منذ ذلك الحين. وأفادت بأن بلجيكا سددت جميع اشتراكاتها وجميع المبالغ المتأخرة عليها، وأن بنما سددت جميع اشتراكاتها وأن كوت ديفوار خفضت المبالغ المتأخرة عليها. وأبدت الأمانة رغبتها في لفت الانتباه إلى التقدم المحرز في مجال الاشتراكات المتأخرة على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية. فقد انخفضت هذه الاشتراكات المتأخرة من 16 مليون فرنك سويسري إلى 9,5 مليون فرنك سويسري، بما يمثل انخفاضاً بنسبة 40 بالمائة من المبالغ المتأخرة.

8. وقدمت التعليقات وطُرحت التساؤلات بشأن الوثيقة WO/GA/41/1، البيانات المالية لسنة 2011، أثناء مناقشة البند 13 من جدول الأعمال، تقارير مراجع الحسابات الخارجي.

9. وقرأ الرئيس فقرة القرار التي تدعو الدول الأعضاء إلى الموافقة على التوصية الصادرة عن لجنة البرنامج والميزانية بخصوص الوثيقة WO/PBC/19/7، وكانت كما يلي:

"إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت الجمعية العامة لليوبو بالإحاطة علماً بمضمون الوثيقة WO/PBC/19/7".

10. وأحاطت الجمعية العامة لليوبو علماً أيضاً بوضع تسديد الاشتراكات وبوضع صناديق رؤوس الأموال العاملة في 10 سبتمبر 2012.

البند 13 من جدول الأعمال الموحد تقارير مراجع الحسابات الخارجي

11. استندت المناقشات إلى الوثائق WO/GA/41/1، البيانات المالية لعام 2011، و WO/GA/41/4، تقرير مراجع الحسابات الخارجي: تدقيق في البيانات المالية لعام 2011، و WO/GA/41/5، تدقيق في المراقبة المالية لمشاركة الليوبو في مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني، و WO/GA/41/6، تدقيق مراجع الحسابات الخارجي في المراقبة المالية لمشروعات البناء وللتدابير الأمنية في المباني، و WO/GA/41/7، التدقيق المعلوماتي في مشروع تنفيذ نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات (نظام AIMS)، و A/50/14، ملخص القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والميزانية في دورتها التاسعة عشرة (من 10 إلى 14 سبتمبر 2012).

12. ودعا الرئيس مراجع الحسابات الخارجي إلى عرض تقريره.

13. وأدلى السيد كورت غروثير، مراجع الحسابات الخارجي، بالبيان التالي:

"السيد الرئيس، السيد المدير العام، السيدات والسادة، حضرات المندوبين. أودّ، بصفتي مراجع الحسابات الخارجي، أن أشكركم على منحي الفرصة لأعرض عليكم عمل المراجع الخارجي لحسابات المنظمة. وهذا حدث خاص بالنسبة لي، لأنّ هذه هي المرّة الأخيرة التي أعرض فيها عملي على الدول الأعضاء في الويبو. فأتم على علم بالتأكيد بأنّ مراجع الحسابات العام للهند سيخلفني في هذه المهمة.

"ودعوني أقولها، بصراحة، إنّ صفحة تاريخية انطوت اليوم، ليس لأنني اضطلعت بهذه المهمة شخصياً منذ عام 1999، بل لأنّ مهمة المراجعة الخارجية لحسابات الويبو ظلّت تُسند إلى سويسرا منذ أكثر من قرن. ولعلّكم لا تعلمون أنّه يمكن تقدير التعاون الطويل بين المؤسسة التي أديرها والويبو بنحو 119 سنة. وأصرّح، دون أن أكون متأكداً بشكل قاطع لأنّي لم أكن هناك لإثبات ذلك، بأنّ ذلك التعاون بدأ في أواخر القرن التاسع عشر عندما تولى المدققون السويسريون العاملون في مكتب التدقيق الفدرالي، الذي أُسس في عام 1877، تدقيق حسابات مؤسسة دولية أخرى أنشئت في برن في عام 1893 وكان اسمها "المكتب الدولي المتحد لحماية الملكية الفكرية"، والذي جمع بين اتفاقيتي باريس وبرن. ومنذ ذلك الوقت توالى أجيال من المدققين السويسريين لمتابعة ورصد جميع الأحداث المهمة التي شهدتها المنظمة، مثل التنقل من برن إلى جنيف في عام 1960، ثم تأسيس الويبو في عام 1967، وتحولها بعد ذلك إلى وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصّصة في عام 1974، ومتابعة ورصد "نموها المادي" عبر إقامة العديد من البنى التحتية، وأخيراً التحوّل إلى المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام في عام 2010.

"وعقب هذه التذكرة التاريخية لن أسهب هنا في جميع ما ينطوي عليه "التدقيق القائم على المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام" بالنسبة لزملائي وبالنسبة للمنظمة. فقد كانت لي من قبل فرصة الحديث عن ذلك بإطناب في مناسبات عدة.

"وسأقتصر في حديثي على التأكيد على أنّ التصديق على صحة بيانات الويبو المالية اقتضى من الزملاء العاملين معي تكريس 150 يوماً من العمل في الفترة بين الجزء الثاني من عام 2011 والجزء الأول من عام 2012. كما طلبت من زملائي، كي أتمكّن من إجراء عمليات التدقيق المعتادة للبيانات المالية عن طريق الرقابة المالية، تكريس أكثر من 100 يوم إضافي لإجراء ثلاث عمليات تدقيق أصدرت الأمانة لكم التقارير الخاصة بها. وتلك التقارير هي كالتالي:

- تدقيق في المراقبة المالية لمشاركة الويبو في مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني،
- وتدقيق مراجع الحسابات الخارجي في المراقبة المالية لمشروعات البناء وللتدابير الأمنية في المباني،
- والتدقيق المعلوماتي في مشروع تنفيذ نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات (نظام AIMS).

"غير أنّي أودّ، أولاً وقبل التعليق على تقارير التدقيق المختلفة المذكورة، لا سيما التقرير المتعلق بالبيانات المالية لعام 2011، أن أذكركم مرّة أخرى كيف كنت أنظر إلى الدور المنوط بكل من إدارة الخدمات المالية التابعة للويبو ومراجع الحسابات الخارجي. فإدارة الخدمات المالية مسؤولة عن تقديم شروح للدول الأعضاء بشأن كل السياسات المتعلقة بالشؤون المالية والميزانية والحاسبة. وتؤدي تلك الإدارة دوراً أساسياً في توفير تفاصيل الوقائع المالية وشرح أسبابها. وذلك يكتسي أهمية خاصة وينطوي على مصاعب كبيرة عندما يتعلق الأمر بشرح المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام. ويجب على إدارة الخدمات المالية توفير الشروح اللازمة والأدلة المقنعة التي تثبت أنّ الإجراءات التي تتخذها بخصوص هذا الموضوع المعقد تتناسب مع إرادة واضعي السياسات، أي إرادتكم أتم. وقد أصبحت تلك الإدارة، بإتباعها إحدى توصياتي، تمتلك ما يلزم من معارف بشأن المعايير الحاسوبية الدولية للاضطلاع بتلك المهمة.

"وفيما يخص الدور المنوط بمراجع الحسابات الخارجي، فهو يتمثل في التمكن من التصديق على أن الإجراءات المحاسبية المعمول بها تؤدي إلى عرض البيانات المالية طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأودّ مجرد التأكيد على أنه تم، للسنة الثانية على التوالي، ضمان أن البيانات المالية المعروضة عليكم تتمثل للمعايير المحاسبية الدولية. ومع تطبيق تلك المعايير بات هناك أمام كل من يطلع على البيانات المالية كل ما يلزم من معلومات واضحة كي يبدي رأيه في وضع المنظمة المالي. فقد أصبح المطلع على تلك البيانات، أولاً، على علم بالأهداف المالية للويبو وسياساتها المحاسبية الرئيسية. وثانياً، أصبح كل بند مالي ينطوي على إشارة إلى حاشية تشرحه بالتفصيل وتبرّر الرقم المتّيد. ويمكنني، بصفتي مراجع الحسابات الخارجي، أن أوّكد لكم أن زملائي فحسوا، بشكل مفصّل، مضمون جميع تلك الحواشي وأنها تتمثل للمعلومات المطلوبة بموجب المعايير المحاسبية الدولية.

"وترد نتائج عمليات الفحص مفصلة في تقرير التدقيق الذي أعدته عن البيانات المالية لعام 2011. وأردت أن يكون آخر تقرير أعده أكثر تفصيلاً من المعتاد إلى حد ما، إذ بلغ حجمه 99 صفحة، وذلك من أجل تيسير مهمة المكتب الهندي الذي سيخلفني. وسأعود فيما بعد إلى الإجراءات الخاص بتغيير مراجع الحسابات الخارجي. ولكتني أوّدياً أيضاً، كما تقتضيه التقاليد السويسرية، أن تظّل ملاحظاتي وجيزة وعملية.

"وأودّ التأكيد على نقطة واحدة أو نقطتين بخصوص تقنية التدقيق. فقد كان لي ولزملائي الحظ في الاعتياد على إجراءات هذه المنظمة. ممّا سهّل علينا تحليل المخاطر. ولكتنا اضطررنا، مع إدراج المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إلى جعل ذلك التحليل أكثر شمولية. ومن الطبيعي، مع إدراج معايير جديدة، أن يزيد خطر ارتكاب الأخطاء، ويزيد خطر عدم اكتساب المعارف اللازمة. وهناك أيضاً خطر ينطوي على عدم تناسب نظام المراقبة الداخلية مع الوضع الجديد. كما أنّ هناك الخطر المرتبط بمعالجة البيانات المحاسبية بالطرق الإلكترونية. ولا بدّ أن تضمن الأنظمة المعلوماتية صحة المعلومات المحاسبية والمالية. ومن المخاطر المهمة الأخرى الخطأ الذي ارتكب عند تطبيق مبدأ الاستحقاق وهو تقييد رسوم البراءات في حسابات الإيرادات. والكل يعلم أنّ ارتكاب أخطاء في قيد الإيرادات قد يخلف آثاراً كبيرة على وضع الويبو المالي.

"السيدات والسادة، حضرات المندوبين، أعتقد أنّ زملائي قد عملوا، خلال العامين الماضيين، على أساس المخاطر المذكورة ويمكنني أن أوّكد لكم أنّه تم أخذ جميع تلك المخاطر في الحسبان في خطط التدقيق وفي أداء تلك الخطط. وقد تم الاضطلاع بعمليات تدقيق مناسبة وترد نتائج كل هذا العمل في مختلف تقارير التدقيق. كما أوّدي الإشارة إلى العمل الممتاز الذي قامت به وحدة الويبو للتدقيق الداخلي. وعلى الرغم من أنّ مهمة مراجع الحسابات الخارجي كانت تتمثل في تركيز موارده على المخاطر الرئيسية المرتبطة بإدراج المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإنّه اضطلع أيضاً بعدة مهام أخرى لن أطنب في شرحها، ولكن يمكنني القول إنّها تثبت، مرّة أخرى، الطبيعة التكاملية للعلاقة القائمة بين المدقق الداخلي ومراجع الحسابات الخارجي.

"وفيما يخص تقرير التدقيق سأشير، كما أشرت العام الماضي، إلى أنّ أكثر العناصر أهمية هي، من جهة الأصول، التقدير الصحيح للأصول السائلة والأصول الثابتة. وتستند تلك الأصول إلى تقديرات تجربتها جهات خارجية تُعنى بجد الممتلكات مع اتباع نهج يقوم على عناصر محدّدة ويُعد، في رأينا، أفضل الأساليب وأكثرها اقتراباً من القيمة العادلة الحقيقية. وفيما يخص الخصوم، فإنّ أكبر عنصر يتمثل في الالتزامات المرتبطة بمستحقات الموظفين. وقد تم تقييم جميع تلك العناصر من قبل خبراء إكتواريين خارجيين اعتبر أنّ افتراضاتهم أقرب ما تكون من وضع المنظمة الحقيقي. وفيما يتعلق بالخطر الذي تواجهه الويبو في اضطرارها إلى المشاركة، عاجلاً أم آجلاً، في العجز التقني الذي يعانيه الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، أوّدي التذكير بأنّ عدم تقييد ذلك الخطر في الحسابات حالياً متوافق تماماً مع المعايير المحاسبية الدولية. وأشير، أخيراً، إلى أنّ البند المتعلق "بالإيرادات" تطلّب بذل جهد خاص من قبل زملائي، لا سيما بالنظر إلى الإجراءات الشامل الخاص بجمع رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات،

وذلك من أجل تحديد ما إذا كان مبلغ تلك الرسوم يتطابق مع الجانب الاقتصادي، كما تشترطه المعايير المحاسبية الدولية.

"ولا يمكنني اختتام هذا الجانب من عملية تدقيق البيانات المالية لعام 2011 دون توجيه عبارات الشكر والثناء إلى جميع موظفي الويبو على كل ما قاموا به من عمل لتمكين هذا التحوّل المثالي إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

"ولا يليق لمراجع الحسابات الخارجي الحالي، في آخر بيان يدلي به، ألا يذكر الإجراء الخاص بتغيير مراجع الحسابات الخارجي. وقد تم، لعلمكم، مناقشة هذا الإجراء ووضعه ثم الموافقة عليه في ديسمبر 2011 من قبل فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة. وبناء عليه كانت مهمتي بذل كل ما في وسعي لإتباع تلك التعليمات الخاصة بذلك الإجراء. وأودّ التأكيد أيضاً أنّ من بين الأغراض التي كانت تنشدها تلك التعليمات الحرص، قدر الإمكان، على تلافي وضع تضطر فيه المنظمة إلى إعادة شرح كل شيء من البداية لمراجع الحسابات الخارجي الجديد. كما أودّ أن أضيف أنّ الغرض الرئيسي المنشود من المدققين السويسريين في هذا الإجراء كان تقديم شروح مفصلة عن الطريقة التي فسّروا بها البنود الرئيسية للبيانات المالية من حيث المعايير المحاسبية الدولية. وكان الغرض الرئيسي هو فهم سليم ومتبادل للأمر. وكنت واثقاً كل الثقة بأنّي توصلت إلى فهم متبادل مع نظيري الهندي. وتم، طبقاً لتلك المبادئ التوجيهية، التوقيع على بروتوكول لإثبات تبادل المعلومات اللازمة بين مراجعي الحسابات. وسأضفي أبعد من ذلك لأقول إنّ مراجعي الحسابات السويسري والهندي تمكّن، فيما يخص جوانب التبادل والتواصل، من تجاوز المبادئ التوجيهية، وفي هذا الصدد أودّ أن أشكر جميع زملائي الذين يمثّلون مراجع الحسابات العام بالهند.

"وسأنتقل الآن لأتناول، بإيجاز، تقارير التدقيق الثلاثة الأخرى وأودّ أن أبدأ بالعودة إلى العمل الحاسبي الخاص بتشييد المبنى الإداري الجديد وقاعة المؤتمرات الجديدة. وهذا موضوع تم بحثه بانتظام منذ عام 2004 من قبل مراجع الحسابات الخارجي نفسه، لأنّ الويبو لم تكن تملك، وقتها، آلية للتدقيق الداخلي تضمن القدر ذاته من الفعالية كما هو الحال اليوم. وقد أصدرت، منذ عام 2004، ثمانية تقارير. وبما أنّ هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة وبالنظر إلى أنّ مدة التكليف كانت ستنتهي في 30 يونيو 2012، ارتأيت أنّه من واجبي تزويد الدول الأعضاء، لآخر مرّة، ببيان عن الوضع المتعلق بهذين المشروعين المهمين بالنسبة للمنظمة. ويؤكد التقرير الأخير، المؤرخ 22 ديسمبر 2011، على أنّه تم تنفيذ أحدث التوصيات، وأنّ المعلومات الخاصة بمشروع البناء موثقة بصورة جيدة، وأنّ تنظيم المشروعين تم بطريقة مناسبة، وأنّ رصد المشروعين مضمون، وأنّه تم تحليل المخاطر المرتبطة بهما بطريقة مهنّية.

"وفيما يخص التقرير الحاسبي المتعلق بتحديث نظام AIMS، فإنّ عملية التدقيق التي قمنا بها لتحليل المخاطر أظهرت أنّ ذلك التدقيق كان ضرورياً لأنّ وضع بارامترات صحيحة وتحديث الأنظمة المعلوماتية التي تدير المجال المالي والحاسبي من الشروط المسبقة للتحوّل إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسأقول، دون الخوض في التفاصيل، أنّ المشروع كان ينطوي على تحضيرات سليمة لتقييم الاحتياجات الجديدة من الحاسبة، وأنّ المشروع اتبع الممارسات الإدارية السليمة، وأنّ مراقبة إدارة التغيير أثناء تنفيذ المشروع تمت بطريقة دقيقة، وأنّ وضع البارامترات تم بطرق صحيحة بفضل المعرفة الجيدة بالمعايير المحاسبية الدولية ونتيجة تخطيط عملية ترحيل البيانات ومراقبتها بدقة. ويكمن موطن الضعف الرئيسي في أنّ معارف مستخدمي البرنامج الحاسوبي لم تكن في المستوى المثالي وأنّ الإجراءات واللوائح الجديدة لم تحترم بشكل تام.

"وفيما يخص التقرير الحاسبي بشأن مشاركة الويبو في مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني فقد أردت التأكّد من مدى وفاء تلك المشاركة بالغرض المنشود وما إذا كانت المنظمة راضية عن مشاركتها. ولاحظ زملائي وجود إطار اتفاق على توفير الخدمة يحدّد مهام ومسؤوليات المركز والويبو. وبالإضافة إلى ذلك قام

مستشارون خارجيون بالتحقق، بانتظام، من نوعية الخدمات المقدمة من قبل مركز الحساب الإلكتروني. وتتعلق المشكلة الوحيدة الملاحظة في قيد الفواتير في الحسابات، ولكن هذه المشكلة لا تكنسي أهمية كبيرة مقارنة بوضع المنظمة المالي عموماً.

"السيد الرئيس، السيدات والسادة، حضرات المندوبين، لقد حاولت، قدر الإمكان، إعطاءكم نبذة عامة عن وضع الويبو، على النحو الوارد في أحدث تقاريري كمرجع خارجي للحسابات. وأنا على استعداد، بالطبع، للاستماع إلى أي تعليقات تدلون بها والردّ على أي أسئلة تطرحونها. وشكراً لكم".

14. وود وفد الولايات المتحدة الأمريكية التوجه بالشكر إلى مراجع الحسابات الخارجي على العمل الذي أنجزه في الفترة الحالية وعلى كل ما أنجزه من عمل طوال السنوات الماضية. وأعرب عن سروره لأن البيانات المالية لعام 2011 تمتثل، مرة أخرى، للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأشار إلى أن الويبو كانت، مرة أخرى، من المنظمات الرائدة في منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ هذه المعايير.

15. وأخذ المدير العام الكلمة وقال ما يلي:

"جناب المدير، السيد غروتير: إن ولايتك كمرجع خارجي لحسابات الويبو تنتهي بنهاية الثنائية 2010-2011. ولقد عمل المكتب الفيدرالي السويسري مع الويبو لأكثر من قرن من الزمان وسأهم إسهاماً كبيراً في اكتساب المنظمة وضعاً مالياً متيناً. وليست التقارير التي تقدمها لنا سوى الجزء الظاهر من العمل المضني الذي تضطلع به مع فريقك لعدة شهور في كل عام في مبانينا ومبانيكم. وتدرس أفرقتك بعناية معاملاتنا المالية وتفحصها وتقيمها، وهي تحظى باحترام موظفينا لتمييزها بالمهنية والكفاءة والاستقلال واللباقة الدائمة والتزامها القوي بتحقيق المصلحة العامة. وإلى جانب المراجعات المالية التي أجريتها للويبو، فإنك دأبت على مراجعة الحسابات الخاصة بما قدمته من خدمات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية والتدقيق الداخلي واتحادات التسجيل وأيضاً علاقتنا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديقنا الاستثنائية. ونزولاً عند طلبنا أجريت التقييمات، وبطلب من الدول الأعضاء أجريت تحقيقات خاصة. ولقد تمكنت بعملك من تقديم النصائح والإرشادات إلينا. إنني لأود أن أشدد على مجالين ساهمت مرة أخرى في الآونة الأخيرة في نجاحنا فيها وهما: تشييد المباني الجديدة، الذي لم تفتأ ترصده، واعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الويبو. إن المساعدة التي قدمتها في هذين المجالين كانت حاسمة. ولعلنا نشكرك على روح الانفتاح التي تتحلّى بها والمقاربة البناءة التي تتبعها في عملك. لقد مكنتنا من إحراز التقدم ونحن نشكرك على ذلك. وخلال الأشهر التسعة الماضية نقلت ملفاتك ومعارفك إلى الإدارة الجديدة لمراجعة الحسابات، المدقق العام للهند، ونحن نرحب به. ونود أن نشكرك شكراً خاصاً سيد غروتير أنت وأفرقتك ومؤسستك التي تحمّلت تكاليف الخدمات المقدمة طوال هذه السنوات، ونشكر أيضاً البلد المضيف الذي تعاون معنا على هذه الإجراءات، وتقدم إليك بأسمى كلمات الامتنان".

16. وقال الرئيس إنه يود أيضاً شكر مراجع الحسابات الخارجي على عمله، والترحيب بمراجع الحسابات الخارجي من الهند.

17. وتوجه وفد إسبانيا بالشكر إلى الأمانة على البيانات المالية لعام 2011 وإلى مراجع الحسابات الخارجي على عمله الممتاز خلال السنوات الماضية وقبلها. وقال إن تحليل البيانات المالية لعام 2011 يتيح معلومات مهمة جداً ترتبط ببعض الأفكار التي تحدث عنها الوفد في البيان الذي أدلى به عند افتتاح الجمعيات. وراح يقول إن توخي الحذر في إدارة الميزانية وفي الخطة الاستراتيجية للأجلين المتوسط والطويل ينبغي أن يوجه الحوار والقرارات، وقال إن البيانات المالية تثير الأفكار في هذا الصدد. وصرح بأن عام 2011 شهد تسجيل عجز بقيمة 32,2 مليون فرنك سويسري ما يمثل زهاء 11 بالمائة من إيرادات المنظمة، وقد بلغ هذا العجز في عام 2010 زهاء 10 ملايين فرنك سويسري، ولم تبلغ الإيرادات الفعلية خلال

السنتين المستويات المتوقعة، وكان على الويبو أن تسحب مبلغ 32,2 مليون فرنك سويسري من أموالها الاحتياطية لتغطية هذا العجز. والتفت الوفد إلى موضوع تحديد قيمة المباني والأرض، وقال إن الويبو حصلت على هذا التقييم استناداً إلى قيم السوق الراهنة وهو أمر مباح، لكن كان بمقدورها أيضاً أن تستعين بالقيم السابقة التي كانت ستبين بشكل أفضل قيمة هذه الأصول على الأجل الطويل. وقال إن هذا الأمر مهم جداً لأن قيمة الأرض والمباني أعلى نسبياً من مبلغ الأموال الاحتياطية المتاحة حالياً، وهو 162 مليون فرنك سويسري. وأضاف أن تخفيض قيمة المباني أكثر من ذلك سيضع المنظمة بالفعل في وضع صعب أو حرج جداً. وتوجه الوفد بالشكر إلى الأمانة على ما تبذله من جهود لتحقيق الامتثال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأعرب عن أمله في أن يضاف بند في المستقبل يغطي خصوم المعاشات التقاعدية المقبلة، ما سيعطي صورة كاملة عن التزامات المنظمة في الوقت الراهن وفي المستقبل وهذا سيعطي الدول الأعضاء فكرة أفضل عن المستقبل وعن الاستراتيجيات التي عليها أن تعتمد لوضع الميزانية. وأبدى رغبته في أن يسلط الضوء على أن العجز واستخدام الأموال الاحتياطية وتراجع الإيرادات وإمكانية إعادة تقييم الأرض والمباني وعدم مراعاة تكاليف المعاشات التقاعدية في المستقبل كلها مخاطر يتعين أخذها بعين الاعتبار. وأردف قائلاً إن الدول الأعضاء لن تتمكن من اتخاذ قرارات أكيدة بشأن ميزانية المنظمة في المستقبل إلا بتحديد هذه المخاطر والاستعداد لها بشكل صحيح. وأشار الوفد إلى الالتزامات المتعلقة بصندوق المعاشات التقاعدية المحتمل الذي وردت عنه توضيحات في تقرير مراجع الحسابات الخارجي. وقال إن هذه الالتزامات تبلغ 200 مليون فرنك سويسري لكنها لم تدرج في حسابات المنظمة. وود الوفد أن يعرف رأي مراجع الحسابات الخارجي في حجم المخاطر التي تشكلها هذه الالتزامات والوضع القانوني لاتفاق مراجع حسابات الأمم المتحدة الخارجيين على عدم إدراج هذه الالتزامات في الحسابات. وود أيضاً أن يعرف إن كانت كل منظمة تشترط حداً أدنى للأموال الاحتياطية وإن كانت أموال الويبو الاحتياطية تبلغ هذا الحد الأدنى.

18. وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى الصفحة 5 من البيانات المالية (النسخة الإنكليزية) التي تبين عجزاً قدره 32,2 مليون فرنك سويسري كنتيجة لسنة 2011. ولكن الصفحة 9 من البيانات (النسخة الإنكليزية) التي ورد فيها بيان مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية - الإيرادات تبين بوضوح أن المنظمة حققت فائضاً بلغ 0,8 مليون فرنك سويسري مقارنة بالميزانية وأن النفقات على المشروعات الممولة من الأموال الاحتياطية للمنظمة وصلت إلى 36,2 مليون فرنك سويسري، وتُعزى تلك التكاليف إلى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة لتمويل مشروعات من الأموال الاحتياطية، ونتيجة لذلك انخفاض إجمالي الأموال الاحتياطية عند مقارنته بسنة 2010 بما يبلغ 32,2 مليون فرنك سويسري. وعند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ينبغي اتباع بعض القواعد فيما يخص تقييم الأصول والخصوم. وقد أجريت تقييمات الأرض والمباني من طرف خبراء وقدموا وجهة نظر حقيقية ودقيقة. وفيما يخص صندوق المعاشات التقاعدية التابع للأمم المتحدة والالتزامات المنظمة تجاهه، فالبيانات المالية للمنظمة سليمة. ولدى الويبو أموال احتياطية تفوق بكثير الأموال الاحتياطية للمنظمات الأخرى. ولكن من الممكن أن توجه المنظمة أخطاراً في المستقبل. وقد عالجت جميع منظمات منظومة الأمم المتحدة الخصوم المحتملة للمعاشات التقاعدية بالطريقة نفسها التي عالجتها بها الويبو. وصندوق المعاشات التقاعدية مؤسسة مستقلة وليس الآن في وضع يمكنه من حساب الخصوم الفعلية لجميع منظمات المنظومة، وعليه فليس هناك، لحد الآن، أي رقم دقيق يمكن إدراجه في الحسابات. وعلاوة على ذلك، فإن أجبرت منظمات الأمم المتحدة على دفع تلك الخصومات فلن يكون ذلك فوراً. وعلى المنظمات أن تتمكن أولاً من اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة تلك التحديات بفعالية.

19. وأشار وفد إسبانيا إلى المعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية (استحقاقات الموظفين) وإلى تقرير مراجع الحسابات الخارجي الذي أوضح خطر عدم حساب خصوم المعاشات التقاعدية. ورأى الوفد أن الأمر يتعلق بخاطر مالي مستقل وتساءل عما إذا كانت المنظمات غير التابعة للأمم المتحدة قد وضعت في حساباتها هذا الخطر. وقال إن مراجع الحسابات الخارجي أفاد أن مبلغ 200 مليون فرنك سويسري ليس دقيقاً، ولكنه يود أن يعرف إن كان لا بد من إدراج الخصوم المرتبطة بالمعاشات التقاعدية في الحسابات رغم الصعوبات التقنية المرتبطة بذلك. وإضافة إلى ذلك، استفسر الوفد عما إذا

اتفق جميع مراجعي الحسابات الخارجيون في منظومة الأمم المتحدة على عدم إدراج تلك الخصوم وما إن كان ذلك يتنافى والمعايير المحاسبية الدولية.

20. وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى الصفحتين 2 و12 من تقريره (النسخة الإنكليزية) حيث شرح بوضوح موقفه من الخصوم المحتملة لصندوق المعاشات التقاعدية. وقال إن سويسرا عضو في فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة ويرى الأعضاء الآخرون أنه لا ينبغي إدراج أي شيء في الحسابات ما دام أنه من المستحيل تحديد رقم دقيق لخصوم صندوق المعاشات. وهذا يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية. ومما يكن، وفي سبيل بلوغ الشفافية وإذكاء الوعي بخصوص هذا الخطر المستقبلي المحتمل، قال إنه يود أن يلفت انتباه الدول الأعضاء إلى مسألة أن الويبو قد تتكبد 200 مليون فرنك سويسري من الخصوم إذا واجه صندوق المعاشات التقاعدية صعوبات مالية. ولن يكون دفع تلك الخصوم فوراً. ولدى الويبو، وصندوق المعاشات التقاعدية، الوقت لاتخاذ تدابير لتصحيح الوضع. وأكد مجدداً على أن البيانات تمثل للمعايير المحاسبية الدولية ولكن قد تكون للويبو في المستقبل خصوم فيما يخص ذلك الصندوق.

21. وشكر الرئيس مراجع الحسابات الخارجي على شرحه المفصل لانعكاسات الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية وأقر في ذات الوقت باحتمال وجود خطر فيما يخص صندوق المعاشات التقاعدية.

22. وقرأ الرئيس نصوص القرارات التي تدعو الدول الأعضاء إلى الموافقة على توصيات لجنة البرنامج والميزانية بخصوص الوثائق موضع النقاش، وهي:

الوثيقة WO/GA/41/1 (التي تتضمن الوثيقة WO/PBC/19/4)

"إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت الجمعية العامة للويبو بالموافقة على البيانات المالية لعام 2011 كما وردت في الوثيقة WO/PBC/19/4".

23. إن الجمعية العامة للويبو توافق على توصية لجنة البرنامج والميزانية بخصوص الوثيقة WO/PBC/19/4، كما وردت في الوثيقة A/50/14.

الوثيقة WO/GA/41/4 (التي تتضمن الوثيقة WO/PBC/19/6)

"إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علماً بمضمون الوثيقة WO/PBC/19/6".

24. إن الجمعية العامة للويبو توافق على توصية لجنة البرنامج والميزانية بخصوص الوثيقة WO/PBC/19/6، كما وردت في الوثيقة A/50/14.

الوثيقة WO/GA/41/7 (التي تتضمن الوثيقة WO/PBC/19/17)

"إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علماً بمضمون الوثيقة WO/PBC/19/7".

25. إن الجمعية العامة للويبو توافق على توصية لجنة البرنامج والميزانية بخصوص الوثيقة WO/PBC/19/17، كما وردت في الوثيقة A/50/14.

الوثيقة WO/GA/41/6 (التي تتضمن الوثيقة WO/PBC/19/18)

"إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت الجمعية العامة للإحاطة علماً بمضمون الوثيقة WO/PBC/19/18".

26. إن الجمعية العامة للويو توافق على توصية لجنة البرنامج والميزانية بخصوص الوثيقة WO/PBC/19/18، كما وردت في الوثيقة A/50/14.

الوثيقة WO/GA/41/7 (التي تتضمن الوثيقة WO/PBC/19/19)

"إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت الجمعية العامة بالإحاطة علماً بمضمون الوثيقة WO/PBC/19/19".

27. إن الجمعية العامة للويو توافق على توصية لجنة البرنامج والميزانية بخصوص الوثيقة WO/PBC/19/19، كما وردت في الوثيقة A/50/14.

البند 14 من جدول الأعمال الموحد

التعديلات المقترحة إدخالها على نظام الويبو المالي ولائحته

28. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/41/8 (التي تحوي الوثيقة WO/PBC/19/21) وA/50/14.

29. ودعا الرئيس الأمانة إلى عرض الوثيقة.

30. وبينت الأمانة أن العديد من التعديلات المقترحة إدخالها على الوثيقة تنسحب على المصطلحات، وهناك اقتراحات أخرى تكيف النظام المالي ولائحته لشروط المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وخير مثال على ذلك تعديل يلزم الويبو بتقديم بيانات مالية سنوية خضعت لمراجح الحسابات الخارجي بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وثمة مثال آخر على تعديل يلزم المنظمة بأن تعترف بالامتلاكات غير القابلة للاستهلاك بموجب نفس المعايير في بيان الميزانية للويو. ولم تشمل الامتلاكات القابلة للاستهلاك هذه الأمور كالمعدات والأثاث. وقد خضعت هذه الامتلاكات إلى الجرد المادي الدوري وأدخلت قاعدة جديدة بالنظام المالي ولائحته لأخذ ذلك بعين الاعتبار.

31. وقد أيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية التعديلات المقترحة إدخالها على النظام المالي ولائحته ما سيسمح بالامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. فقد ارتأى الوفد إلى أن اللوائح والمواد المعدلة تنسجم مع الممارسات المحاسبية الدولية بل إن بعض التعديلات ستعزز من الشفافية في سجلات المنظمة المحاسبية.

32. وقرأ الرئيس فقرة القرار وتدعو الدول الأعضاء إلى الموافقة على توصيات لجنة البرنامج والميزانية في خصوص هذه الوثيقة وكانت كالآتي:

"إن لجنة البرنامج والميزانية: "1" أوصت الجمعية العامة للويو الموافقة على المواد المعدلة 13.3 و10.5 و1.6 و2.6 و3.6 و4.6 و5.6 و6.6 و7.6 و10.8 و8.11 كما وردت في الوثيقة WO/PBC/19/21؛ "2" وأوصت الجمعية العامة للويو بالإحاطة علماً بتعديلات لأئحة النظام المالي والمصطلحات المستخدمة في مرفقات النظام المالي ولائحته."

33. وافقت الجمعية العامة للويو على توصيات لجنة البرنامج والميزانية في خصوص الوثيقة WO/PBC/19/21، كما وردت في الوثيقة A/50/14.

البند 22 من جدول الأعمال الموحد

التقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

34. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/41/9.

35. وعرض مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية (الشعبة) تقرير الشعبة السنوي الموجز الذي تضمن نتائج أعمال التدقيق والتقييم والتحقق فضلا عن متابعة التوصيات المنبثقة عن الرقابة والأنشطة الأخرى وموارد الشعبة وإجراءاتها. وأكد المدير على استقلالية الشعبة وشدد على أنّ الشعبة تضع خطة عملها السنوية وكذلك خطط العمل الخاصة بأعمال التدقيق والتقييم والتحقق باستقلالية تامة. وصرّح بأنّ الشعبة أصدرت خمسة تقارير تدقيق وثلاثة تقارير تقييم وتقارير تحقيق مختلفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

36. وقال مدير الشعبة إنّ انتماء الشعبة إلى الويبو، باعتبارها من شعب المنظمة الداخلية، لا يحدّ من استقلاليتها، وأوضح أنّ الاستقلالية لا تعني التخلي عن المسؤولية. وأضاف أنّ الشعبة تقدم تقارير عن عملها إلى المدير العام وإلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وأنه يتم الاضطلاع بأنشطة الرقابة بالامتثال الصارم لمختلف المعايير المهنية. ويبيّن أنّ الشعبة تخطّط عملها بالتشاور مع الكيانات الخاضعة للتدقيق/التقييم. ومضى يقول إنّ الشعبة قامت، فيما يخص نتائج أنشطتها، بالإبلاغ عن الاستنتاجات التي خلصت إليها في المجالات التالية: إدارة البرامج والمشاريع، والإدارة القائمة على النتائج، وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وصرّح بأنّ ذلك الإبلاغ تم من خلال خمسة تقارير تدقيق وثلاثة تقارير تقييم وتقارير تحقيق مختلفة.

37. وذكر أنّ الشعبة توصلت، فيما يخص إدارة البرامج والمشاريع، إلى استنتاج مفاده أنّ الدعم الذي تقدمه الويبو يتناسب مع احتياجات المستفيدين منه وهو بصدد تحقيق النتائج المطلوبة. وأضاف قائلاً إنه يمكنها بالتالي التحول، بقدر أكبر، إلى استخدام مؤشرات أداء تقوم على أساس جملة من المعايير لتحقيق نتائج محدّدة وقابلة للقياس وسهولة البلوغ ووجية ومحترمة للمهل من أجل قياس أثر المشاريع، لا سيما على صعيد المستفيدين. وقال المدير إنّ الشعبة تعتقد، في حال تحققت إمكانية قياس أثر المشاريع، أنه يمكن تحسين قابلية المشاريع للدوام من خلال استراتيجيات تدعمها الحكومات. وأحّ قائلاً إنه كان ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لتعزيز أوجه التوافق داخل الويبو وخارجها.

38. واستطرد المدير قائلاً، فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، إنّ الشعبة أشارت إلى إمكانيات تعزيز إطار الضوابط الداخلية والعمل، بشكل أكبر، على مواءمة إدارة موارد الويبو البشرية مع أفضل الممارسات المتبعة في مجال الموارد البشرية. وأوضح أنه ينبغي تصميم استراتيجية رسمية في مجال إدارة الموارد البشرية تتماشى مع استراتيجيات الويبو وخططها ووضع سياسات محدّدة الأغراض لإدارة الوظائف والمواهب. وقال إنّ من شأن ذلك تمكين الويبو من جلب المهارات والحفاظ عليها، مع الحرص على التأكد من أنّ المعارف والخبرات التقنية تتناسب أحسن التناسب مع احتياجات الوحدات المؤسسية التي تحقق فيها تلك المعارف والخبرات أفضل النتائج. وأضاف أنّ ذلك سيقضي العمل، عند اللزوم، على مراجعة سياسات وإجراءات الموارد البشرية وتنفيذها تنفيذاً متسقاً، لا سيما ما يخص التوظيف وإعادة تصنيف الوظائف والتطوير المهني وتسوية المنازعات. وخصّ بالذكر التغيّب عن العمل وقال إنّ المنظمة ستستفيد من إجراء تحليل شامل لأسباب ظاهرة تغيّب الموظفين، التي تكلف المنظمة الكثير. وأضاف قائلاً، فيما يخص قضايا التحقيق، إنّ عدد القضايا المُستلمة أو المفتوحة بلغ 18 قضية مقابل 14 قضية في الفترة السابقة. وأضاف أنه تم إقفال 16 قضية مقابل 27 قضية في الفترة السابقة. وأفاد بأنّ التقرير السنوي الموجز المقدم إلى الدول الأعضاء يشرح أنواع قضايا التحقيق.

39. وأشار مدير الشعبة إلى أنه كان يجري، في وقت عرض التقرير السنوي الموجز، تنفيذ 140 توصية من التوصيات التي أصدرتها الشعبة ولم تُنفذ من قبل وأنّ ثمة حوارا جاريا مع مديري البرامج من أجل متابعة التوصيات المنبثقة عن الرقابة على النحو المناسب.

40. وأضاف قائلاً إنّ الشعبة توفر نوعين من الخدمات الاستشارية، موضحاً أنّ النوع الأوّل يتمثّل في حضور موظفي الشعبة مختلف اجتماعات لجان الويبو بصفة مراقب، وأنّ النوع الثاني يتمثّل في إسداء الشعبة المشورة بشأن وثائق السياسة العامة و/أو الإطار التنظيمي. وقال إنّ ذلك للتنويه بالشعبة بوصفها عنصراً نشطاً من عناصر المنظمة.

41. وصرّح المدير، فيما يخص موارد الشعبة، بأنّ مشاكل الموارد البشرية تحول دون الاضطلاع بأنشطة الرقابة الداخلية في الويبو على نحو فعال ومرض. وبيّن ذلك قائلاً إنّ الشعبة تمتلك 11 وظيفة في الثنائية 2013/2012. وقال إنّ على الرغم من أنّ ميزانية الشعبة وموظفيها لا يمثلون سوى 1,6 بالمائة و0,9 بالمائة من ميزانية الويبو وموظفيها على التوالي، فإنّ المنظمة تدخل، على ما يبدو، ضمن المعدل المسجّل في المنظمات الأخرى. وقال إنّ من الشواغل الكبيرة التحوّل من هيكل يعتمد على الاستعانة بمستشارين بعقود قصيرة الأجل على هيكل يعتمد، في الغالب، على موظفين بعقود محدّدة المدّة، ممّا سيحقّق الاتساق بين الشعبة وسائر وكالات الأمم المتحدة.

42. وقال وفد ألمانيا إنّ الشعبة قدمت شرحاً قالت فيه إنّ تقرير التدقيق الخاص بالموارد البشرية سيكون، كما أوصت به أيضاً اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، متاحاً لجميع الدول الأعضاء كي تنظر فيه وإنّ سبعة ممثّلين فقط من ممثلي الدول الأعضاء قصدوا فعلاً مكتب المدير للاطلاع عليه. وأشار الوفد أيضاً إلى أنّ هذا التقرير عُرض ونوقش في لجنة البرنامج والميزانية. وتساءل عما إذا كان يمكن، عقب أحدث تغيير أدخل على ميثاق الرقابة الداخلية، تسهيل حصول الدول الأعضاء على تقارير التدقيق في المستقبل وعما إذا كانت هناك وسيلة لإتاحة هذا التقرير للدول الأعضاء هذا الأسبوع. كما تساءل الوفد عما إذا كان يمكن لمدير الشعبة، بصفته مؤلف هذا التقرير، حضور دورة لجنة التنسيق لعرض التقرير بصورة أكثر تفصيلاً لأنّ قضايا الموارد البشرية تُناقش، أساساً، في لجنة التنسيق وأنّ التقرير المذكور لا يندرج، حتى الآن، في جدول الأعمال.

43. وقال مدير الشعبة إنّّه قد يكون بمقدور المستشار القانوني الإجابة على السؤال الذي طرحه وفد ألمانيا. وأشار، فيما يخص الحصول على تقرير الشعبة، إلى أنّ الجمعية العامة قد اعتمدت التعديلات المدخلة على ميثاق الرقابة الداخلية والقاضية بإتاحة تقارير الشعبة وأنّ التقارير ستكون، حسب علمه، متاحة في المستقبل، اعتباراً من تاريخ اعتماد ميثاق الرقابة الداخلية المعدّل. وأوضح أنّ القواعد السابقة هي التي تنطبق على تقرير التدقيق الخاص بالموارد البشرية لأنّه صدر قبل اعتماد ميثاق الرقابة الداخلية المعدّل، إلّا إذا قرّرت الدول الأعضاء خلاف ذلك. وقال إنّّه سيحضر اجتماع لجنة التنسيق ويعرض عليها التقرير الخاص بإدارة الموارد البشرية في حال طُلب منه ذلك وسمحت له الظروف.

44. وأعاد وفد فرنسا طرح السؤال الذي طرحه وفد ألمانيا وقال إنّّه يتوقّع رداً على السؤال الذي طُرح على المستشار القانوني بخصوص ما إذا كان يمكن الحصول، بشكل استعادي، على تقارير التدقيق. وصرّح الوفد بأنّه يفهم من التعديل أنّه يخصّ مبدأ الحصول على التقارير وأنّه يسمح، ما لم يوجد حكم يخالف ذلك، بالحصول على تقارير الشعبة الموجودة. وطالب الوفد، مجدّداً، برّد لتأكيد صحة تفسيره أو نفيها وتساءل عن التوقيت المتوقّع لحصوله على ردّ في هذا الخصوص.

45. وفي الدورة المعقودة بعد الظهر قدم المستشار القانوني شروحا قال فيها إنّّه يُضمن للدول الأعضاء حالياً الحصول على تقارير الرقابة الداخلية والتقييم في أعقاب القرار الذي اتخذ بتعديل ميثاق الرقابة الداخلية وأنّ ذلك القرار سيصبح رسمياً عندما تُعتمد التقارير يوم الثلاثاء 9 أكتوبر 2012. وقال المستشار القانوني، فيما يخص الحصول على الوثائق في المستقبل إنّّه سيتم، كما شرّحه مدير الشعبة، ضمان حصول الدول الأعضاء على التقارير وسيتولى مدير الشعبة إتاحتها لهم. وأضاف أنّ ذلك لا يمنع إمكانية حصول الدول الأعضاء على الوثائق الموجودة والسابقة، إن طلبت ذلك. وأبلغ المستشار القانوني الدول

الأعضاء بأنّ لها أن تطلب من مدير الشعبة أن يتيح لها التقارير. وستكون جميع الوثائق، الموجودة منها والمستقبلية، متاحة للدول الأعضاء. وأبدى وفد فرنسا ارتياحه من التوضيح المقدم.

46. وأحاطت الجمعية العامة لليوبو علماً بالتقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

البند 23 من جدول الأعمال الموحد

مراجعة اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وميثاق الرقابة الداخلية واختصاصات مراجع الحسابات الخارجي

47. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/GA/41/10 Rev. وA/50/14.

48. وذكر رئيس لجنة اليوبو الاستشارية المستقلة للرقابة بأن الأعضاء الجدد استعرضوا خلال اجتماعهم الأول في مارس 2011 ميثاق اليوبو للرقابة الإدارية واختصاصات مراجع الحسابات الخارجي واختصاصات لجنة اليوبو الاستشارية المستقلة للرقابة لفهم العلاقات العملية لهيكل الرقابة الثلاثي في اليوبو في جملة أمور. وقال إنه من الجلي في رأي اللجنة الاستشارية أن هناك مجالاً للتحسين من أجل تقليص أوجه التنافر بين النصوص الثلاثة وجعلها تتماشى مع المعايير الدولية. وذكر أيضاً بأن مراجع الحسابات الخارجي ومدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية استعرضوا بصورة مستقلة التعديلات التي اقترحتها اللجنة الاستشارية وتناقشا خلال الدورة الخامسة والعشرين للجنة مما أدى إلى تقديم اقتراح مشترك إلى لجنة البرنامج والميزانية. وأردف قائلاً إن لجنة البرنامج والميزانية وافقت على ذلك الاقتراح مع بعض التعديلات الطفيفة بما فيها إضافات ترمي إلى زيادة تعزيز استقلال مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية واللجنة الاستشارية. ولخص التعديلات المبدئية على الميثاق على النحو التالي: تحسين تعريف وضع مدير الشعبة المستقل وتوضيح دور رقابة اللجنة الاستشارية لخطط عمل الشعبة وإتاحة الفرصة لمدير الشعبة لترؤس لجنة التنسيق وإدخال تعديلات على الأحكام بشأن متابعة توصيات الرقابة لجعلها متمشية مع أفضل الممارسات وتيسير اطلاع الدول الأعضاء على تقارير التدقيق والتقييم التي تعدها الشعبة وإطلاع مراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية على تقارير التحقيق واشتراط تزويد رئيس لجنة التنسيق بنسخة إضافية عن أي تقارير للتحقيق تتصل بالمدير العام ورفع تقارير كتابية من مدير الشعبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والتشاور مع اللجنة الاستشارية بشأن اختيار مدير الشعبة وموافقة لجنة التنسيق واللجنة الاستشارية على تعيين مدير الشعبة أو تغييره أو إقالته. وبالنسبة إلى اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي، أشار إلى اقتراح تعديل واحد فقط يتمثل في تمكين مراجع الحسابات الخارجي من لفت انتباه اللجنة الاستشارية إلى أي حالات رفض لإتاحة فرص الاطلاع على المعلومات. وفيما يتصل باختصاصات اللجنة الاستشارية، ذكر أن التعديلات المبدئية هي تعيين اللجنة الاستشارية كهيئة فرعية تابعة للجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة وتعزيز دور الرقابة الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية بخصوص كل وظائف الرقابة الإدارية الداخلية واشتراط استعراض اللجنة الاستشارية للنظام المالي ولائحته مرة كل ثلاث سنوات على الأقل واستعراض اللجنة الاستشارية لتقييم الشعبة الذاتي والتقارير عن تقييمها الخارجي وعدم أهلية ترشح أعضاء اللجنة الاستشارية وأفراد أسرهم المباشرين للعمل في اليوبو في فترة ولايتهم ولمدة خمس سنوات بعد انتهاء الولاية وتقديم تقرير سنوي كتابي من اللجنة الاستشارية إلى لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة.

49. وأبدى وفد الولايات المتحدة الأمريكية رغبته في التطرق إلى عدة جوانب مدرجة في بند جدول الأعمال قيد النظر. ففي المقام الأول وفيما يتصل باللجنة الاستشارية، عبر عن بالغ تقديره لجهود اللجنة وأنشطتها التي سمحت بسبر غور المنظمة مما يعتبر أمراً حاسماً بالنسبة إلى الدول الأعضاء لتضطلع بمسؤولياتها الإدارية والرقابية. وقال إن الجلسات الإعلامية الفصلية كانت محفلاً شديداً للفائدة للاطلاع على تقييمات اللجنة لهياكل الرقابة الإدارية وأنظمة المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر في اليوبو. وأيد مفهوم خارطة الطريق للجنة لمدة خمس سنوات الوارد في مرفق الوثيقة WO/IAOC/21/2 غير أنه رأى أن

هناك بعض التفاصيل الفاتنة المحتملة. وأدرك أن اللجنة الاستشارية ستنتظر في عدد من القضايا المتكررة وذكر على سبيل المثال الخطط السنوية لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ومكتب أخلاقيات المهنة ومكتب أمين المظالم واستدرك قائلاً إن خارطة الطريق قلما تشير إلى كيفية تناول اللجنة للقضايا غير المتكررة والمستجدة. وأضاف بالتالي قائلاً إنه يقدر الحصول على بعض الأفكار والمزيد من المعلومات في ذلك الصدد. وأفصح أيضاً عن رغبته في تشجيع اللجنة الاستشارية على النظر في مسألة إدراج التوصيات المقدمة إلى لجنة البرنامج والميزانية بشأن القضايا المدرجة في اختصاصاتها في التقارير القادمة. وفي ذلك المضار، رأى أن الممارسة المتبعة في لجنة التدقيق التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية تفيد بوجه خاص جميع الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالتعديلات المقترح إدخالها على الميثاق، أبدى رغبته في طرح بعض التساؤلات قبل أن يعبر عن توافقه في الرأي بشأن الميثاق المعدل. وأشار بصفة خاصة إلى الفقرة 4 وتساءل عن السبب الذي برر حذف عبارة "ينبغي أن تكون له حرية إنجاز أي عمل يدخل في إطار ولايته" من النص الأصلي. ورأى أنه من الصائب الاحتفاظ بتعبير يفيد بأن مدير الشعبة قد يستهل عمليات تدقيق وتحقيق بناء على صلاحياته أو إدراج ذلك التعبير وتساءل عن سبب حذفه. وفي المقام الثاني، لفت الانتباه إلى الفقرة 19 ورأى أنه قد يكون من الضروري توفير المزيد من التفاصيل بشأن تناول تقارير التحقيق التي تتضمن معلومات حساسة وتتطلب حماية إضافية. وأبدى رغبته في ضمان النفاذ إلى تقارير التحقيق دون المساس بحق أي موظف من موظفي الويبو في أعمال القانون أو الحفاظ على السرية. واستطرد قائلاً إن الفقرة 19 تتضمن العناصر الأساسية إذ تنص على الآتي: "يكون لمراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة حق الاطلاع على تقارير التحقيق". وتساءل عن الضمانات التي ينبغي في رأيه أن تصحب تلك الفقرة. وبخصوص الفقرة 31، تساءل عن سبب مشاركة لجنة التنسيق في تعيين مدير الشعبة واستفسر عما إذا كانت لجنة البرنامج والميزانية أنسب هيئة للنظر في مدى تلاؤم كفاءات المرشح. وأخيراً، أيد تأييداً شديداً فكرة النفاذ عن بعد إلى تقارير الويبو عن التدقيق الداخلي مما يعد خطوة أولى نحو تحقيق الشفافية التامة. وأحاط علماً بأن أربع منظمات تابعة للأمم المتحدة أي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان ستوافق بحلول نهاية السنة الحالية على الكشف للجمهور عن تقاريرها بشأن التدقيق الداخلي.

50. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وقال إن المجموعة شاركت في مناقشات لجنة البرنامج والميزانية بشأن التعديلات على ميثاق الرقابة الإدارية واختصاصات مراجع الحسابات الخارجي واختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وأفاد بأن الغرض من التعديلات هو ضمان فعالية نظام الويبو للتدقيق والرقابة الإدارية واستقلاله وشفافيته وأن المجموعة ترى أن التزود بهيكل ملائم للتدقيق والرقابة الإدارية يكون مستقلاً وخالياً من تضارب المصالح يعد ميزة رئيسية من ميزات منظمة توجعها الدول الأعضاء.

51. وأشار رئيس اللجنة الاستشارية إلى الفقرة 4 من الميثاق وقال إن اللجنة إذ اقترحت حذف العبارة "(...)" ولكن، ينبغي أن تكون له حرية إنجاز أي عمل يدخل في إطار ولايته"، اقترحت إدراج عبارة جديدة في الفقرة ذاتها هي: "وله صلاحية بدء أية إجراءات وإنجاز أية أعمال والتبليغ عن أي إجراء أو عمل، كلما رأى ذلك ضرورياً لممارسة اختصاصاته". وعليه، أوضح قائلاً إن الاقتراح لم ينطو على حذف للعبارة بقدر ما كان تعديلاً لصياغتها من عبارة "ينبغي أن تكون له حرية" إلى عبارة "وله صلاحية بدء (...)". واسترسل قائلاً إن اللجنة تؤيد تأييداً شديداً ذلك التعديل لأنها ترى على الرغم من استقلال مدير الشعبة أن ذلك الأمر لا ينبغي أن ينطوي على تمكن المدير من بدء عمل بناء على رغبته بل لا بد من الاستناد فقط إلى أسس مكشوف عنها سلفاً مثل تحليل المخاطر وخطة العمل السنوية. وأنهى كلمته قائلاً إن الغرض من التعديل هو بالتالي تعزيز أعمال القانون.

52. وأشارت الأمانة إلى التساؤل المطروح بشأن سبل ضمان اطلاع مراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية على تقارير التحقيق دون المساس بالحق في أعمال القانون أو الحفاظ على السرية وأحاطت علماً بأن المادة 13(ب) من الميثاق تنص على اضطلاع الشعبة بصياغة سياسات ومبادئ توجيهية واضحة لكافة وظائف الرقابة الإدارية بالتشاور مع الدول الأعضاء. وقالت إن الشعبة ستعد بالتالي وثيقة بشأن الإجراءات العملية لضمان توفير الحماية اللازمة للأشخاص الخاضعين

للتحقيق وللمحققين بعينهم. وفيما يتصل بالكشف التام عن تقارير التدقيق من جانب بعض المنظمات، ذكرت أن مدير الشعبة لاحظ اتخاذ مثل ذلك القرار عقب فترة انتقالية يسرت الدول الأعضاء خلالها الاطلاع على تقارير التدقيق والتقييم تمشياً مع الاقتراحات الواردة في الميثاق.

53. وأشارت الأمانة إلى الفقرة 31 من الميثاق وأكدت أن لجنة التنسيق هي الهيئة المناسبة لتعنى بعملية تعيين مدير الشعبة لأنها اللجنة المسؤولة عن شؤون موظفي الويبو.

54. وفي غياب أي تعليقات أخرى قرأ الرئيس على الحضور فقرة القرار الواردة في الوثيقة WO/GA/41/10 Rev.

55. إن الجمعية العامة للويبو: "1" وافقت على الصيغة المعدلة لميثاق الويبو للرقابة الإدارية واختصاصات مراجع الحسابات الخارجي واختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، كما ترد في مرفق الوثيقة WO/GA/41/10 Rev؛ "2" وأحاطت علماً بأن الأجزاء المعنية من النظام المالي ولائحته ستعدل وفق ذلك.

البند 24 من جدول الأعمال الموحد

تقرير عن حصيلة مؤتمر بيجين الدبلوماسي المعني بحماية الأداء السمعي البصري

56. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/41/11 Rev.

57. وقدمت الأمانة الوثيقة WO/GA/41/11 Rev بشأن التقرير عن حصيلة مؤتمر بيجين الدبلوماسي المعني بحماية الأداء السمعي البصري واعتبرت معاهدة بيجين إنجازاً تاريخياً. وقالت إن اعتماد نص معاهدة أساسية للويبو لأول مرة في 16 سنة إنجازاً يستحق فعلاً الاحتفال به. وقدمت كلمات شكر للصين على استضافتها الرائعة لمؤتمر بيجين الدبلوماسي. وقدمت كلمات شكر أيضاً لممثلي فناني الأداء والمبدعين والمنتجين الذي شاركوا في المناقشات في جنيف وفي بيجين في جو من التعاون وبروح إيجابية من أجل تحقيق هذه النتيجة بعد سنوات من الجهود المضنية. وشرحت الأمانة أن العمل على معاهدة بيجين لم ينته بعد. وأضافت أن 48 دولة عضواً، كما جاء في التقرير، وقعت على المعاهدة في نهاية المؤتمر الدبلوماسي. وجاء في التقرير كذلك أنه لا بد من 30 تصديقاً لتدخل المعاهدة حيز النفاذ.

58. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ورحب باعتماد المعاهدة بشأن حماية الأداء السمعي البصري وهنأ الويبو وجميع الدول الأعضاء فيها على نجاح مؤتمر بيجين الدبلوماسي بفضل المشاركة البناءة والجهود المثمرة لـجميع الدول الأعضاء. وقال إن مجموعته تأمل في أن تدوم الروح الإيجابية التي سادت مؤتمر بيجين لتوجه عمل الويبو. ومضى يقول إن هذه هي المعاهدة الأولى المبرمة بعد اعتماد توصيات جدول أعمال التنمية وأقر بأهمية ذكرها في الديباجة. وأضاف أن الفئة بـ من التوصيات تعدّ توجيهاً واضحاً لبرنامج الويبو في مجال وضع القواعد والمعايير. وشدد الوفد على الإشارات الواردة في المعاهدة والرامية إلى إقامة توازن أكبر بين مصالح أصحاب الحقوق ومصالح المجتمع والسياسة العامة. وأوضح أن المجموعة ترى أن الإشارة إلى أهمية جدول أعمال التنمية والإقرار بها يجعل المعاهدة أكثر توازناً وحدائقة وأضاف أنها تضمنت التطورات التي حدثت داخل الويبو وخارجها خلال السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة.

59. وتحدث وفد هنغاريا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق ورحب بنجاح المؤتمر الدبلوماسي بشأن حماية الأداء السمعي البصري الذي عُقد في بيجين بالصين. وشكر الوفد حكومة الصين على ما أبدته من حسن ضيافة وكرم وفعالية وأعرب عن امتنانه العميق للمدير العام وفريق الإدارة العليا وأمانة الويبو والقائمين على المؤتمر الدبلوماسي على عملهم الدؤوب الذي سمح بالوصول إلى هذا الهدف المنشود. وشدد الوفد على الإشادة بالدول الأعضاء في الويبو التي قامت بما أنيط بها من مهام من أجل إنجاز المؤتمر الدبلوماسي. وأبرز أن تحقيق هذا النجاح الكبير لم يكن سهلاً لأنه تطلب درجة عالية من المرونة

من جميع الوفود المشاركة. وقال إن معاهدة بيجين المبرمة في 24 يونيو 2012 هي معاهدة بالغة الأهمية لأنها ستعالج عدم التوازن الذي ميز نظام حق المؤلف لزمّن طويل، وذلك عبر تمكين فناني الأداء السمعي البصري، بمن فيهم الممثلون والمغنيون والموسيقيون والراقصون وغيرهم من التمتع بالحقوق المالية والمعنوية مثل تلك التي يتمتع بها فنانون الأداء الآخرون. ومضى يقول إن المعاهدة هي أنسب وسيلة للاعتراف بحقوق فناني الأداء على أوسع نطاق ممكن على الصعيد الدولي. وأعرب، باسم مجموعته، عن ثقته في أن إبرام معاهدة بيجين مسألة جيدة بالنسبة للنظام المتعدد الأطراف لأنها تبين أن المجتمع الدولي لا يزال قادرا على الاتفاق على معايير دولية جديدة لحماية أصحاب الحقوق، ومن ثمة فقد أعاد تأكيده على دور الويبو الرائد في وضع القواعد والمعايير. وأكد الوفد إيمانه بأن الكثير من المسائل تتوقف على كيفية إدراج المعاهدة في التشريع الوطني وكيفية تطبيقها على أرض الواقع. واختتم كلمته بحث الدول الأعضاء في الويبو على توقيع معاهدة بيجين والنظر في التصديق عليها على المستوى الوطني. وقال إنه يتطلع إلى دخول هذه المعاهدة التي طال انتظارها حيز النفاذ في أقرب وقت.

60. وقال وفد المكسيك إن الجو الذي يسود أعمال الجمعيات شبيه بجو الاتحاد الذي عاد من جديد وساد مؤتمر بيجين الدبلوماسي حيث اعتمدت معاهدة حماية الأداء السمعي البصري. وأبرز أن اعتماد تلك المعاهدة كان لحظة تاريخية بالنسبة لعمل الويبو في مجال وضع القواعد والمعايير بالنسبة لنظام حق المؤلف وكان أيضا خيرا مثال على أن الدول الأعضاء قادرة على تعزيز النظام المتعدد الأطراف. ولاحظ أنه بتوقيع الأطراف على معاهدة بيجين تكون قد نجحت أخيرا في ضمان الحماية لفناني الأداء خارج حدودها الوطنية في ما يتعلق بوسائل الإعلام التقليدية والشبكات الرقمية على حد سواء. وأكد أن في سياق هذا الجو المتجدد، سيتواصل بذل الجهود من أجل تعزيز البرنامج المتعدد الأطراف الذي تدرسه الويبو والذي تؤيده المكسيك بقوة. وصرح بأن الخطوة التي اتخذت في بيجين تجاه وضع قواعد دولية في مجال حق المؤلف إنما تبرهن بوضوح التزام الأطراف وإصرارها. وأشار إلى أن تلك البلدان التي وقعت معاهدة بيجين، بما فيها المكسيك نفسها، عليها بالتالي أن تتفق على المستوى الوطني على التصديق على هذا الصك الدولي المهم. واسترسل كلمته وحث جميع الوفود على المضي على درب إنجاز بيجين التاريخي عبر التوصل إلى اتفاق بشأن تهيئة بيئة جديدة لفناني الأداء. وأوضح أن فناني الأداء، بمن فيهم الممثلون والموسيقيون وجميع العاملين في القطاع السمعي البصري، يعربون عن امتنانهم. واستطرد قائلا إن بلده بدأ، على المستوى الوطني، في إجراءات التصديق على المعاهدة وأعرب عن أمله في إيداع وثيقة التصديق لدى المدير العام للويبو في أقرب وقت ممكن. وذكر بأنه بفضل العمل التي أنجزته الوفود سوية وبفضل ما أبدته الدول من إرادة سياسية أثناء القيام بذلك العمل، فقد استطاعت الوفود إحراز تقدم هائل نحو وضع صك دولي بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة، وهو صك أكثر شمولية وأكثر إنصافا، وهو قبل كل شيء صك يتماشى مع الواقع الراهن.

61. وأشاد وفد اليابان باعتماد معاهدة بيجين وأقر بأهميتها القصوى من حيث حماية حقوق فناني الأداء السمعي البصري، التي لم تغطيها معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وأعرب أيضا عن إيمانه بأن المعاهدة ستمنح فناني الأداء حقوقهم المالية وأشكالا أخرى من الحماية على الصعيد الدولي، مما سيضمن حماية محدّثة لفناني الأداء السمعي البصري ويحافظ في ذات الوقت على توازن عبر تيسير استخدام تلك الحقوق في مجتمع المعلومات الجديد. واختتم الوفد كلمته معربا عن أمله في أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن لكي تكون إطارا في غاية التوازن لحماية فناني الأداء في جميع أنحاء العالم.

62. وأعرب وفد ترينيداد وتوباغو عن ارتياحه للماء الفراغ الذي عانى منه النظام الدولي للحقوق فيما يخص الممثلين وفناني الأداء الآخرين وذلك بعد اعتماد معاهدة جديدة بشأن الأداء السمعي البصري التي أبرمت في مؤتمر بيجين الدبلوماسي. وقال إن المعاهدة الجديدة تشكل نقلة نوعية لأنه هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي دخل فيها فنانون الأداء السمعي البصري الإطار الدولي لحق المؤلف. وقال إنه يدعم المادة 12 من معاهدة بيجين، التي تتناول نقل الحقوق. ومضى يقول إن المعاهدة أُرست توازنا يسمح لكل من فناني الأداء والمنتجين من العيش في تفاهم فيما يتعلق بمسألة نقل الحقوق. وأضاف أن بلده لم يوقع على المعاهدة ولكن مجلس وزراء بلده أصدر تعليمات بأن ينضم البلد إلى المعاهدة بعد إدخال ما يلزم من تعديلات على قانون حق المؤلف لسنة 1997. واسترسل قائلا إن الثقافة والموسيقى والرقص هي من أشهر ما يصدره البلد نظرا إلى فنانيه ذوي الصيت العالمي وفناني الموسيقى الأصلية الرفيعة وفناني مسرحيات الجاز المشهورة، وكلهم سيستفيدون من المعاهدة.

63. وأعرب وفد نيجيريا عن سروره البالغ بالنجاح في إبرام معاهدة بيجين التي تُعد إنجازا بارزا في سنة 2012 بالنسبة لليوبو والدول الأعضاء فيه. وقال إن تحلي المدير العام وحكومة الصين وجميع الدول الأعضاء بروح الالتزام وحسن النية ساهم في تكثيف الجهود الجماعية لتوفير حماية أفضل لفناني الأداء. وأكد أيضا أن العمل بالنظام المتعدد الأطراف، رغم كونه صعبا، فهو ممكن وجدير بالاهتمام عندما تكون للبلدان إرادة في التعاون وتقاسم أعباء توحيد قوانين الملكية الفكرية ومنافعه بشكل مناسب. ومضى يقول إن أفريقيا هي مهد صناعة نشطة للمنتجات الترفيهية ومن شأن المعاهدة أن تمنح حماية أكبر لجميع فناني الأداء وأوجه الأداء عند استخدام المنتجات السمعية البصرية على الصعيد الدولي. وأضاف أن الكثير من البلدان الأفريقية مستعدة للانضمام إلى تلك المعاهدة المهمة نظرا إلى ما تتيحه من توازن وفوائد إنمائية. واستطرد قائلا إن مجموعة البلدان الأفريقية ما فتئت تساهم بنشاط في المناقشات البالغة الأهمية داخل اليوبو، بما فيها وضع القواعد والمعايير، ولطالما تشبثت بمبدأي التوازن والإنصاف، وهو توجه لا بد من أن يستمر بعد معاهدة بيجين.

64. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه جد مسرور بالنجاح الذي لقيه إبرام معاهدة اليوبو بشأن الأداء السمعي البصري المعروفة أيضا بمعاهدة بيجين في يونيو من هذه السنة. وأثنى كثيرا على محمود المدير العام والأمانة لتيسير بلوغ تلك الحصيلة. وقال إن تسجيل 48 موقعا على المعاهدة إلى حد الآن وما يقارب 122 موقعا على الوثيقة الختامية يجعل من هذه المعاهدة أول مثال على نجاح النظام الدولي لوضع القواعد والمعايير في مجال حق المؤلف في اليوبو منذ أكثر من خمسة عشرة سنة. وبدعم قوي من أصحاب المصلحة في الولايات المتحدة، يعترم البلد السعي إلى التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وصرح الوفد أن بلده يؤمن بأن معاهدة بيجين تتضمن عهدا قويا بتعزيز حقوق ممثلي السينما والتلفزيون عبر العالم من خلال إتاحة إطار قانوني واضح لحمايتهم، ولا سيما حماية أوجه أدائهم في المحيط الرقمي.

65. وهنأ وفد شيلي المنظمين والمنسقين الإقليميين وأعضاء الوفود الذين ساهموا في نجاح المؤتمر الدبلوماسي. وقال إن اعتماد معاهدة بيجين يتيح وضوحا وأمنا من الناحية القانونية بالنسبة لاستخدام أوجه الأداء على الصعيد الدولي. وأضاف أن ذلك سيساعد أيضا البلدان التي لم تضع بعد تشريعا وطنيا بهذا الشأن. وأوضح أن توقيع المعاهدة دليل على أنه لا يزال من الممكن التوصل إلى توافق الآراء وأعرب عن أمله في أن يحدث هذا الزخم نفسه في لجان اليوبو الأخرى.

66. وأعطى وفد قبرص الكلمة لممثل وفد الاتحاد الأوروبي.

67. وتحدث ممثل الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأشاد بالاتفاق الذي توصل إليه المؤتمر الدبلوماسي. وشكر الصين على حسن ضيافتها وفعاليتها في تنظيم المؤتمر كما شكر الدول الأعضاء في اليوبو على عملها البناء والدؤوب. وأعرب كذلك عن امتنانه للسيد فرانسيس غري ولأمانة اليوبو لما قاما به من جهود حثيثة قبل المؤتمر وأثناءه. وراح يقول إن معاهدة بيجين خطوة بالغة الأهمية بالنظر إلى الإطار الدولي لحق المؤلف. وأضاف أنه بعد مضي أكثر من 15 سنة على الاتفاقيتين الدوليتين لسنة 1996، جاءت معاهدة بيجين لتسد فجوة في نظام الحماية الدولية لحق المؤلف عبر الإقرار، في الأخير، بالمساهمة القيمة للممثلين والراقصين وغيرهم من فناني الأداء عبر العالم. وواصل الممثل كلمته مشيرا إلى أن الدول الأعضاء لا ينبغي لها أن تنسى أنه لا بد من خطوة أخيرة قبل أن يبدأ فنانون الأداء في التمتع بمنافعهم التي طال انتظارها، وهذه الخطوة الأخيرة هي التصديق على المعاهدة الذي ينبغي أن يتم لتدخل المعاهدة حيز النفاذ. وصرح ممثل الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد، والدول الأعضاء فيه، يتطلع إلى المشاركة في العملية بطريقة سلسلة وفي الوقت المناسب وحث جميع الدول الأعضاء في اليوبو على القيام بالمثل.

68. وهنأ وفد كوستاريكا واليوبو والصين على التنظيم الجيد للمؤتمر الدبلوماسي. وقال إن كوستاريكا شاركت بنشاط في المفاوضات ووقعت على الصك الدولي. وأخبر الوفد الجمعية العامة أن اهتمام بلده تجاوز مجرد التوقيع على معاهدة بيجين، حيث إن الحكومات كانت تقدم معلومات مفصلة حول المعاهدة للأطراف المعنية في البلد مثل الفنانين والممثلين والراقصين وغيرهم من فناني الأداء. كما أعلن أنه سيتخذ بلده قريبا الخطوات اللازمة للتصديق على المعاهدة على المستوى الوطني.

69. وقال ممثل المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI) إن بعض الخبراء يرون أن التوقيع على المعاهدة لن يغير في الواقع ظروف فناني الأداء. وأوضح أن بعض المساومات السياسية تحول دون تحقيق تحسينات أفضل. وأعرب عن أمل المؤسسة في ألا يحدث هذا الأمر في المفاوضات حول صك لفائدة معاقى البصر.

70. وصرح وفد الفلبين بأن معاهدة بيجين برهنت أن النظام المتعدد الأطراف لا يزال فعالا. وقال إنه من المنتظر عقد مؤتمرات دبلوماسية أخرى، وإنه باتباع اللجنة الدائمة لنهج سليم والقيام بعملها على أحسن وجه سيكون من الممكن إحراز تقدم في قضايا أخرى، وعليه فمن المجدي التحلي بالصبر.

71. وأعرب وفد الصين عن امتنانه للثقة التي أبدتها الويبو والدول الأعضاء فيها والأمانة. وقال إنه من دواعي سروره استضافة بلده للمؤتمر الدبلوماسي المعني بالأداء السمي البصري، الذي أفضى إلى اعتماد معاهدة بيجين، وقال إنه يتطلع إلى مواصلة التعاون مع الدول الأعضاء في هذا المجال.

72. وأبدى وفد بيرو ارتياحه لنتائج مؤتمر بيجين الدبلوماسي بشأن الأداء السمي البصري. وقال إن المعاهدة المبرمة ستعزز الأنظمة الوطنية للحماية القائمة أصلا في كثير من البلدان كما هو الحال في بيرو في إطار القانون رقم 28113 بشأن فناني الأداء ولأئحته التنفيذية، بل إن هذه المعاهدة ستقيم أيضا علاقة اقتصادية منصفة بين فناني الأداء وأعضاء الفرق الأخرى التي تبذل المصنفات السمعية البصرية وتوزعها مثل المنتجين والممثلين التجاريين، وغيرهم. وتبزيز حقوق فناني الأداء بهذه الطريقة، ستساعد المعاهدة على النهوض بفنون الأداء في البلدان النامية.

73. وأوضح الرئيس أن آثار المعاهدة لن تُرى إلا بعد فترة من الزمن وأن ذلك يتطلب شرط دخول المعاهدة حيز النفاذ. ودعا الدول الأعضاء إلى الإسراع في عملية التوقيع على المعاهدة وما يليها من إجراءات التصديق. وقال إن دخول المعاهدة حيز النفاذ يتطلب 30 تصديقا. وأخبر الجمعية العامة أن وفدي هندوراس وبوتسوانا أعربا عن رغبة بلديهما في التوقيع على المعاهدة أثناء هذه الجمعيات، وعليه فستنظم مراسم التوقيع لهذين البلدين.

74. وأحاطت الجمعية علما بمضمون الوثيقة WO/GA/41/11 Rev.

البند 25 من جدول الأعمال الموحد
تقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

البند 25 "1" من جدول الأعمال الموحد
استعراض تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية

75. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/GA/41/12 و WO/GA/41/13 Rev.

76. وعرض الرئيس البند 25 من جدول الأعمال، الذي ينطوي على بندين فرعيين هما البند المتعلق بتقرير اللجنة المعنية بالملكية الفكرية والتنمية، الوارد في الوثيقة WO/GA/41/12، والبند الفرعي الخاص باستعراض تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية والوارد تناوله في الوثيقة WO/GA/41/13 Rev.

77. وعرضت الأمانة تقرير اللجنة المعنية بالملكية الفكرية والتنمية بخصوص الدورتين اللتين عقدتهما اللجنة منذ آخر دورة للجمعية العامة. وأفادت بأن الدورة الثامنة عُقدت في الفترة من 14 إلى 18 نوفمبر 2011، وأن الدورة التاسعة عُقدت في الفترة من 7 إلى 11 مايو 2012. وقالت إن اللجنة قد أبدت موافقتها على أن يشكل ملخص الرئيس لكل من الدورتين

المذكورين التقرير الذي ترفعه اللجنة إلى الجمعية العامة. وأضافت أنه تولى رئاسة اللجنة، خلال الدورة الثامنة، السفير عبد الحنان، الممثل الدائم لبنغلاديش، وتولى رئاسة الدورة التاسعة الرئيس المنتخب حديثا السفير محمد سياد دواليه، الممثل الدائم لجيبوتي. وأوضحت أنه ساعد في أعمال اللجنة نائبان للرئيس هما السيدة ألكساندرا غرازيولي من سويسرا، والسيد غاريكاشي كاشيتيكو من زمبابوي. وأعربت الأمانة عن امتنانها العميق للرئيسين ونائبي الرئيس على حد سواء لتنظيمهم الممتاز لأعمال اللجنة مما أسهم في ضمان إدارة فعالة وجو مساعد على العمل خلال كلا الاجتماعين. وعرضت الأمانة الوثيقتين الواردتين ضمن البند 25 من جدول الأعمال. وأوضحت أن الوثيقة الأولى، وهي الوثيقة WO/GA/41/12، تحتوي على تقرير اللجنة الممثل في ملخصي الرئيس المتعلقين بالدورتين الثامنة والتاسعة، وأن الوثيقة الثانية، وهي الوثيقة WO/GA/41/13 Rev.، تتضمن وصفا عن إسهام هيئات الويبو المعنية في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية طبقا لآلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير (آلية التنسيق) التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين في عام 2010. ومضت تقول إن الوثيقة اشتملت على إشارات إلى الفقرات الوجيهة من تقارير الهيئات المعنية. ورأت الأمانة أنه تم إحراز تقدم في تنفيذ التوصيات ودمجها في عمل المنظمة، بوصف ذلك أحد الأهداف الأساسية لجدول أعمال التنمية. وذكرت أن دورتي اللجنة الأخيرتين شهدتا زيادة الإنجازات المحققة من جهة، والاضطلاع بأنشطة جديدة من جهة أخرى. وبيّنت أن ثمة أربعة وعشرين مشروعا قيد التنفيذ وأن ستة من المشروعات المنجزة قُيِّمت من قبل مقيمين مستقلين، وأنه يُنتظر استكمال عمليات تقييم أخرى وتقديم تقارير عنها إلى الدورة العاشرة المزمع عقدها في نوفمبر 2012. وصرّحت بأن اللجنة نظرت أيضا في التقرير بشأن المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (الوثيقة CDIP/8/INF/1) وأنها ستجري المزيد من المداولات حول ذلك التقرير في دورتها القادمة. واستطردت قائلة إن اللجنة ناقشت كذلك اقتراحا يدعو إلى تنظيم مؤتمر دولي بشأن التنمية والملكية الفكرية في عام 2013. ونوّهت بأن اللجنة اعتمدت، بالإجماع، المشروع الذي اقترحه وفد بوركينا فاسو والمتعلق بتعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو. وبعض البلدان الأفريقية. وأشارت، أخيرا، إلى الحوار البناء والالتزام الملحوظ اللذين طبعا النهج المتبع من قبل الدول الأعضاء في عمل اللجنة. كما أشارت إلى أنها ستظلّ دوما، بالرغم من القضايا الهامة التي لا يزال يتعين الاتفاق بشأنها، على استعداد للمشاركة والمساعدة على بلوغ توافق في الآراء بخصوص العمل المهم الذي يجب على اللجنة إنجازه.

78. وقال رئيس اللجنة المعنية بالملكية الفكرية والتنمية، السفير محمد سياد دواليه، إن الجمعية العامة أنشأت اللجنة في عام 2007، استجابة لرغبة الدول الأعضاء. وتبّه بأن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية يمثّل مؤشرا على تعزيز استخدام نظام الملكية الفكرية. وأوضح أن جدول أعمال التنمية يسعى إلى الحفاظ على توازن معقول بين حقوق المجتمع المدني وحقوق أصحاب الملكية الفكرية من أجل تشجيع البشرية على الإبداع والتقدم الفكري. ومضى يقول إنه تم، كما أشار إليه نائب المدير العام، إحراز تقدم كبير في تنفيذ جدول أعمال التنمية، الذي شهد قفزة إلى الأمام في عام 2009 مع اعتماد اللجنة لنهج يقوم على المشاريع، وتحقيق تقدم في مجالات أخرى مثل المرونة المتاحة في الصكوك الدولية، وإسهام الملكية الفكرية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ودمج مختلف مبادئ جدول أعمال التنمية في عمل الويبو. وأعرب رئيس اللجنة عن تقديره للمدير العام على ما حققه من إنجازات وعلى الدور القيادي الذي يضطلع به. وأضاف أن تقرير اللجنة يظهر التقدم الكبير المحرز خلال العام الماضي. وشرح ذلك قائلا إن اللجنة اعتمدت أربعة مشروعات جديدة، ونظرت في عدد من الوثائق المهمة المتعلقة بقضايا مختلفة مثل مواطن المرونة والمراجعة الخارجية للعمل الذي تقوم به الويبو في مجال المساعدة التقنية والتوصيات المقدمة في دراسة استكشافية بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة. وأوضح أن اللجنة نظرت، بالإضافة إلى ذلك، في نتائج المشروعات المنجزة من مشروعات جدول أعمال التنمية، وفي تقارير مرحلية منها تقرير أعده المدير العام، واستعرضت ستة تقارير من تقارير التقييم الخارجي. وأضاف أن أمام اللجنة، في دورتها العاشرة المزمع عقدها في نوفمبر 2012، جدول أعمال مهم، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن التنمية والملكية الفكرية، واستئناف المناقشات حول مراجعة أنشطة المساعدة التقنية، والاضطلاع بمزيد من العمل في مجال مواطن المرونة، وأنشطة أخرى ذات أهمية كبيرة. وأقرّ بأنه لا تزال هناك بعض من نقاط الاختلاف في مجالات متعدّدة، ولكنه أبدى ثقته في أن تتمكن اللجنة، بفضل الإرادة والجهود الجماعية للدول الأعضاء،

من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع تلك القضايا. وأعرب رئيس اللجنة عن أمله في المضي قدماً بالإنجازات السابقة، وعن التزامه المستمر بتعزيز التعددية وتوافق الآراء. وناشد أعضاء اللجنة مواصلة المشاركة على نحو إيجابي في عمل اللجنة. وشكر جميع الوفود والمدير العام والأمانة على دعمهم الكبير.

79. وهنأ وفد الصين المنظمة على الإنجازات التي حققتها في هذا المجال. وقال إن الدول الأعضاء تمكنت، على مدى خمسة أعوام منذ اعتماد جدول أعمال التنمية، من اعتماد ما مجموعه 23 مشروعاً مما يعطي 29 توصية من توصيات جدول أعمال التنمية، وإن تنفيذ تلك المشروعات مكن بعض البلدان النامية، فعلاً، من الاستفادة بطرق ملموسة من جدول الأعمال المذكور. وأعرب عن أمله في أن تواصل جميع الأطراف المعنية، في اجتماعات اللجنة المستقبلية، إبراز الجانب الشمولي والبناء في مشاركتها في المناقشات حول مواضيع تتعلق بالمضي في تنفيذ جدول أعمال التنمية حتى يتسنى للمزيد من البلدان الانتفاع بالطريقة ذاتها التي تنتفع بها البلدان النامية الأخرى. وأبدى الوفد تقديره إزاء التقرير السنوي الذي تقدمه بعض اللجان إلى الجمعية العامة وتبين فيه الطريقة التي تسهم بها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأضاف أن تلك الشروح تمكن من تحسين فهم الكيفية التي تنتهجها اللجان المعنية في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وتساعد على رصد تنفيذ جدول الأعمال المذكور. وطلب الوفد بأن تواصل اللجان المعنية الإبلاغ عن تنفيذ جدول أعمال التنمية في التقارير المستقبلية التي تقدمها إلى الجمعية العامة.

80. ورحب وفد الأرجنتين بالجهود التي بذلتها اللجنة خلال العام الماضي. وأشاد، فيما يخص التقدم المحرز في مجالات مختلفة، بالعمل الجبار الذي يضطلع به ضمن الوبو في مجال جدول أعمال التنمية. وأكد، مجدداً، على الأهمية البالغة التي تكتسبها اللجنة في العمل، عبر المناقشات التي تجرّها، على دمج البعد الإنمائي في مجمل إطار الملكية الفكرية. وقال إن من المهم بالنسبة لعمل اللجنة وعمل الوبو في المستقبل النظر في التحديات والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية، مثل الضمانات ومواطن المرونة، حتى تتمكن البلدان النامية من تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية بطريقة تتسق مع احتياجاتها الثقافية والتكنولوجية والاجتماعية والعمومية. وأشار إلى ضرورة العمل، لتلبية الاحتياجات المتنامية الخاصة بالتعاون التقني، على زيادة الميزانية في مجالات مختلفة، لا سيما في مجال تمويل مشاركة المندوبين الموفدين من العواصم في أعمال اللجنة وسائر اللجان الأخرى من أجل تمكين مندوبي البلدان النامية من الإسهام في عمل المنظمة. وشجع اللجنة على مواصلة عملها في مجال المشاريع المعنية وفي مجال تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين، وأوصاهها بلزوم القيام بمزيد من العمل لضمان إرساء آليات التقييم والرقابة ضماناً لحصول الدول الأعضاء على معلومات حقيقية بخصوص الإنجازات المحققة في تنفيذ جدول أعمال التنمية.

81. وهنأ وفد سنغافورة اللجنة على ما قامت به من عمل وأحرزته من تقدم في مشاريع مختلفة بغرض تحقيق هدف مشترك ألا وهو دمج جدول أعمال الوبو بشأن التنمية. وقال إن ذلك التقدم بات واقعا ملموسا في الميدان. وأكد، تحديداً، على أمرين اثنين. فاسترعى، بداية، انتباه اللجنة إلى مكتب الوبو بسنغافورة وقال إن ذلك المكتب بذل، منذ إنشائه في 1 فبراير 2005، جهوداً جبارة في جلب الفوائد المتأتية من جدول أعمال التنمية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي. وأوضح أن ذلك المكتب تواصل، في الفترة بين عامي 2010 و2011، مع 450 من واضعي السياسات والمسؤولين الحكوميين وممارسي الملكية الفكرية ومالكي حقوق الملكية الفكرية وأوساط المستخدمين في أكثر من 27 بلداً، وأنه تم إنجاز عدد من البرامج المحددة الأهداف. وقال إن تلك الجهود كانت مفيدة للغاية في مساعدة البلدان على اعتماد الملكية الفكرية كمحرك للتنمية. وأضاف قائلاً إن تلك الجهود مكنت أيضاً من تقريب المنطقة من سائر مناطق العالم في سعيها المستمر إلى دمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد أبدى الوفد سروره لدى الإشارة إلى أن اجتماعاً استشارياً عُقد لأول مرة بين المدير العام للوبو ووزراء اقتصاد البلدان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في 28 أغسطس 2012. وأفاد بأن ذلك الاجتماع أتاح فرصة مناسبة للتوقيت لتبادل وجهات النظر حول الملكية الفكرية على أعلى المستويات. وأضاف أن وزراء الدول الأعضاء في تلك الرابطة أبدوا خالص التقدير للوبو لما تقوم به من عمل في مجال تطوير الملكية الفكرية في المنطقة، وأنهم أبدوا، تحديداً، الالتزام بمواصلة العمل مع الوبو على تحسين سياسات وقوانين الملكية الفكرية، وأن جميع الدول الأعضاء في الرابطة

المذكورة أبدت التزامها بالعمل على الانضمام إلى معاهدات الويبو، لا سيما بروتوكول مدريد واتفاق لاهاي. واستطرد قائلاً إن وزراء الدول الأعضاء في الرابطة أشاروا، بوجه خاص، إلى دور مكتب الويبو بسنغافورة وإسهامه الحيويين في هذا المجال. وصرح بأنه تم إحراز تقدم جيد فيما يخص الملكية الفكرية والتنمية بفضل النظام الجيد القائم في مجال الملكية الفكرية. وقال إنه تم استعراء انتباه وزراء اقتصاد البلدان الأعضاء في الرابطة المذكورة إلى قضايا الملكية الفكرية، وإبداء الأمل في أن يؤدي مكتب الويبو بسنغافورة دوراً أفضل في توعية المزيد من أعضاء الرابطة ومن بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ بصورة أعم. وأبدى الوفد دعمه المستمر للأهداف التي ينشدها كل من الويبو ومكتب الويبو بسنغافورة.

82. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ورحب بتقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (اللجنة) وبتقرير المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. ومضى يُبدي ملاحظات المجموعة حول العمل الذي أنجزته اللجنة. أولاً، قال إنه من المهم التذكير بالمبادئ التي استوحى منها جدول أعمال التنمية سنة 2007 عندما اتفقت الدول الأعضاء على ضرورة تغيير المفهوم الضيق الأحادي الجانب بأن نظام الملكية الفكرية حسنٌ والأحسن أن يأتي بالمزيد. فنظام الملكية الفكرية حسنٌ عندما يكون أداة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وعندما يكون مكيفاً ليتناسب مع الاحتياجات الخاصة لبلد معين ومع وضعه الخاص. وكان هناك اتفاق على ضرورة وضع نظام الملكية الفكرية في السياق الأوسع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بدلاً من اعتباره غاية في حد ذاته. ووافقت الدول الأعضاء على الحاجة إلى تعزيز الويبو باعتبارها منظمة تعمل بتوجيه من أعضائها وباعتبارها منظمة موجهة نحو التنمية ومتسمة بقدر أكبر من الشفافية. وأوضح الوفد أن الإقرار بما سبق ذكره سيدعم بناء الثقة بين الدول الأعضاء، ومن ثمة تمكينها من إحراز التقدم في أنشطة الويبو، بما فيها إجراءات وضع القواعد والمعايير. وبعد اعتماد جدول أعمال التنمية، برزت تحديات في تنفيذه. ورغم اختلاف وجهات النظر حول التنفيذ الفعال، فمن المنصف القول إن الدول الأعضاء تشترك في هدف تعميم توصياته على جميع أنشطة المنظمة. ومضى الوفد قائلاً إن المجموعة ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في السنوات الخمس الماضية، وتقر أيضاً بوجود قضايا عالقة لا بد من تسويتها لضمان أن تكون العملية فعالة. وفي هذا الصدد، أبرز الوفد التحديات المتعلقة بآلية التنسيق التي اعتمدها الجمعية العامة لسنة 2010. وقال إنه لم يتم استخدامها استخداماً كاملاً من أجل تنسيق تنفيذ جدول أعمال التنمية ورصده. وصرح بأن مجموعته والبلدان النامية الأخرى تدعم آلية قوية تقدم للدول الأعضاء معلومات قيمة حول الاستراتيجيات والأنشطة المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال التنمية، وتيسر أيضاً عملية اتخاذ القرار حول مستقبل عملية التنفيذ في جميع الهيئات المعنية. واستطرد قائلاً إن الهيئات المعنية ينبغي أن تتضمن، في تصور المجموعة، لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو نظراً إلى طبيعتها ومسؤوليتها. وأضاف أن تقرير الهيئات المعنية بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية وثيقة أساسية بالنسبة لآلية التنسيق وأوضح أن الولاية واضحة جداً. وينبغي أن يشمل التقرير وصفاً لإسهام الهيئات المعنية في تنفيذ ما يعنىها من توصيات جدول أعمال التنمية ويحدد السبل المتبعة لتعميم تلك التوصيات في عمل تلك الهيئات. ومضى الوفد في كلامه موضحاً أن اللجنة هي المسؤولة عن رصد تنفيذ جميع التوصيات المعمدة وتقييمه والإبلاغ عنه وهي المسؤولة عن التنسيق مع هيئات الويبو الأخرى بطريقة مرنة وفعالة وشفافة وعملية. وينبغي لهذه اللجنة أن تكون، على الأقل، قادرة على تحليل المعلومات التي تقدمها الهيئات المعنية وينبغي لها إيجاد تصور مشترك حول كيفية المضي قدماً في تحليل تلك التقارير. ولاحظ الوفد أيضاً أن التعاون بين بلدان الجنوب فيما يخص المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو مسألة مهمة. وفي هذا الصدد، قال الوفد إن المجموعة ترحب بنتائج الاجتماع المنعقد في البرازيل ونتائج المؤتمر السنوي الأول المنعقد الجمعة الماضية في جنيف. وأوضح أن التظاهرتين لا تبرزان فقط مصالح الدول الأعضاء في التعاون بين بلدان الجنوب، ولكن تؤكدان أيضاً على أن الويبو تشارك، كما هو مرتقب، مشاركة كاملة في تشجيع ذلك النوع من التعاون. وقال إن الأمل معقود على أن يُعقد الاجتماع الإقليمي القادم في القاهرة بمصر وأعرب عن ثقته في أن اجتماع القاهرة سيعمق المناقشات. وحثت المجموعة الدول الأعضاء على إيلاء مزيد من الاهتمام للعمل في المستقبل على مشروع التعاون بين بلدان الجنوب في الدورة المقبلة للجنة، وأضاف أنه ينبغي التفكير في مرحلة ثانية. واسترسل يقول إنه لا بد من مزيد من الاهتمام بالاقتراح بشأن المساعدة التقنية الذي شاركت المجموعة ومجموعة البلدان الأفريقية في تمويله. وأوضح أن الهدف الرئيسي للاقتراح المذكور هو المتابعة الفعالة استناداً إلى التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية للويبو وأن الاقتراح يعتمد كلياً على تقرير المراجعة الخارجية

ورد الإدارة الذي قدمته أمانة الويبو. وأعلن الوفد أن مجموعته تطلب إيلاء اهتمام أكبر لاقتراح إضافة بند جديد دائم إلى جدول أعمال اللجنة تحت عنوان "الملكية الفكرية والتنمية". وأفاد أنه من بين مهام اللجنة أن تكون منبرا للمناقشات الواسعة والمفتوحة حول العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية. والأمل معقود على أن توافق اللجنة على إضافة البند الجديد إلى جدول أعمالها في المستقبل القريب. ورحبت المجموعة بالعمل التحضيري الذي يجري في إطار اللجنة لعقد مؤتمر بشأن الملكية الفكرية والتنمية، وهو مؤتمر من شأنه إتاحة فرصة التفكير لوضع استراتيجية لأوجه التفاعل بين الملكية الفكرية والتنمية وفتح آفاق جديدة لعمل المنظمة في المستقبل.

83. وأعرب وفد سري لانكا عن دعمه لبيان وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. ورحب بتقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (اللجنة) كما هو ورا في الوثيقة WO/GA/41/12، ورحب أيضا بالتقرير بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وتم الإعراب عن دعم التقدم المحرز في تعميم جدول أعمال التنمية على جميع مجالات عمل الويبو، مما سيعزز بشكل فعلي جودة عمل المنظمة في جميع اللجان. ونظرا إلى أهمية العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية، شدد الوفد على الطلب الذي قدمه أيضا في بيانه العام بخصوص ضرورة إدراج بند دائم بشأن الملكية الفكرية والتنمية في جدول أعمال اللجنة، وأعرب عن ثقته بأن إضافة ذلك البند ستكون مفيدة لجميع الدول الأعضاء. ورحب الوفد بالعمل التحضيري الذي تقوم به اللجنة لعقد مؤتمر بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وأكد الوفد مجددا على التزامه بالمشاركة في المداولات داخل اللجنة وشكر المدير العام ورئيس اللجنة على جهودهما المتواصلة.

84. وأثنى وفد ترينيداد وتوباغو على الويبو لما قامت به اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من عمل في سنة 2012. وشكر المدير العام على التزامه الشخصي بجدول أعمال التنمية، مما يبرز الأهمية الجوهرية لجدول أعمال التنمية بالنسبة للجميع. وقال الوفد إنه يدرك تماما الجهود التي تبذلها الويبو لصياغة الوثائق وتنفيذها من أجل تعزيز وضع نظام الملكية الفكرية. وأوضح أن التوصيات يجري تنفيذها بشكل جيد وأن برنامج عمل اللجنة يكمل جهود تطوير نظام الملكية الفكرية في بلده، مثل مشروع الأكاديمية الوطنية للملكية الفكرية، على المستوى الوطني، ومثل الإدارة الإقليمية المعنية بالبراءات، على المستوى الإقليمي. وأعرب الوفد عن إيمانه بأن جدول أعمال التنمية ينبغي أن يكون أكثر أهمية بالنسبة لمستقبل الويبو والنسبة لوضع أنظمة الملكية الفكرية على مستوى الدول الأعضاء، وذلك يتطلب التزاما بتنفيذ التوصيات. وأوضح أن على الدول الأعضاء الإقرار بأن نجاح اللجنة في عملها يتوقف كثيرا على كيفية تحقيق النجاح بعد تنفيذ تلك التوصيات.

85. وقال وفد الولايات المتحدة إن اللجنة أحرزت تقدما كبيرا منذ اجتماعها الأول في مارس 2008. وأوضح أنه تم الموافقة على ثلاثة وعشرين مشروعا وأقيمت الأنشطة وفقا لتوصيات جدول أعمال التنمية. واستطرد قائلا إن ذلك يشكل إنجازا مشتركا يمكن أن تعزز به جميع الدول الأعضاء لأنه تطلب منها أن تتحلي بروح من التراضي والإرادة في الماضي قدما على أساس توافق الآراء. وأعرب الوفد عن استعداده للعمل مع الوفود الأخرى للتوصل إلى سبل بناءة للتقدم في المشروعات المتعلقة في إطار اللجنة.

86. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن امتنانه للأمانة ورئيس اللجنة على ما قامت به اللجنة من عمل، وأبدى ارتياحه بأن هذه اللجنة المهمة يترأسها ممثل من أفريقيا. وقال إن المجموعة تعبر عن امتنانها للمدير العام والموظفين على تعميم جدول أعمال التنمية بشكل فعال كجزء لا يتجزأ من أنشطة وهيئات الويبو بغية ضمان توجه نحو التنمية وضمان استفادة البلدان النامية من نظام الملكية الفكرية. ورحبت المجموعة بجهود أمانة الويبو في تعميم توصيات جدول أعمال التنمية. واستطرد قائلا إنه رغم جميع الجهود المبذولة ورغم أن توصيات جدول أعمال التنمية عممت على وثيقة البرنامج والميزانية للثلاثية 2011-2013، يبقى قرار الجمعية العامة لسنة 2009 بشأن آلية التنسيق دون تنفيذ عندما يتعلق الأمر بلجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو. وأفاد أن مجموعته لاحظت تضاربا بين اتفاق جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة على تعميم جدول أعمال التنمية من جهة، وبين الاعتراض الشديد عليه من جهة ثانية. وأعلن الوفد أن المجموعة على استعداد للمشاركة بصورة إيجابية في المشاورات حول تعميم جدول أعمال التنمية وآلية التنسيق. وأضاف أن القرار الآخر

الذي لم تنفذه بعدُ اللجنة هو قرار الجمعية العامة لسنة 2007 والذي أُسست بموجبه اللجنة نفسها ونص على أن تتضمن ولايتها "مناقشة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية على نحو ما توافق عليه اللجنة". ورأى أنه من المؤسف أن اللجنة لم توافق سنة 2010 على اعتماد جدول الأعمال المقترح. ومضى يقول إن مجموعته تنطلع إلى اعتماد بند جدول الأعمال في أقرب وقت ممكن من أجل تيسير إجراء مناقشات مركزة حول القضايا المهمة ذات الصلة بالملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، وفيما يخص تنفيذ التوصية الثانية من جدول أعمال التنمية، تنطلع المجموعة إلى تخصيص موارد إضافية لأفريقيا في وثيقة البرنامج والميزانية للثلاثية 2014-2015. وفي هذا الصدد، لا ينبغي أن تضر تدابير تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف بالإمدادات من حيث البنية التحتية وجودة المساعدة التقنية المقدمة لأفريقيا. وفيما يخص التعاون بين بلدان الجنوب، ترحب المجموعة بالتقدم المحرز لغاية الآن في تنفيذ ذلك النشاط المهم الذي كانت قد اقترحتة. وترحب المجموعة أيضاً بتقديم المساعدة التقنية للويبو لأغراض التنمية وفقاً لتوصية جدول أعمال التنمية. بيد أن الوفد يرى أنه ينبغي المضي في تنفيذها وتقييمها وإطلاقها. وإضافة إلى الاتفاق على تنفيذ التوصيات الأخرى الوجيهة، قدمت المجموعة ومجموعة جدول أعمال التنمية اقتراحاً مشتركاً بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الخارجية. وأشار كذلك إلى أن تعميم جدول أعمال التنمية قطع شوطاً كبيراً منذ اعتماده سنة 2007. وثمة حاجة إلى المضي في هذا الاتجاه وتوخي الحذر في قياس نتائجه. ومضى الوفد في حديثه مشيراً إلى النجاح في إرساء الإدارة القائمة على النتائج، وقد يكون المزيد من العمل ضرورياً من أجل التمكن من تحقيق نتائج استناداً إلى تعميم جدول أعمال التنمية. واختتم الوفد كلمته قائلاً إن المجموعة لن تدخر أي جهد في هذا الصدد من أجل إيجاد شركاء والعمل مع الأمانة للتوصل إلى رؤية مشتركة حول وضع نظام للملكية الفكرية يعزز الإبداع والابتكار للجميع ويدعم وضع الاستثناءات والتقييمات لتحقيق أهداف السياسة العامة.

87. وأعرب وفد تايلند عن تقديره لتقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وعن سروره لاطلاعه على التقدم المحرز في إدماج جدول أعمال التنمية في صميم أنشطة الويبو ورحب بمسألة تضمين وصف لإسهام جميع هيئات الويبو المعنية في تنفيذ ما يعينها من توصيات جدول أعمال التنمية في تقاريرها السنوية المرفوعة إلى الجمعيات. وهنأ الويبو على المؤتمر السنوي الأول للتعاون بين بلدان الجنوب بشأن الملكية الفكرية والتنمية الذي عقد قبل أسبوع واحد من انعقاد الجمعيات. وقال إن عمليات تقييم العمل المنجز في إطار الاجتماع الأقليمي الأول للتعاون بين بلدان الجنوب كانت إيجابية مشيراً إلى إرساء منتدى قطري للبلدان الأقل نمواً لتبادل الآراء ومشاطرة الخبرات. وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة في الاجتماع الإقليمي الثاني بشأن البراءات والإنفاذ المزمع عقده في مصر سنة 2013. ورأى أنه من الضروري ألا يقتصر بحث قضايا الملكية الفكرية والتنمية على موضوعات متعددة التخصصات وألا يجري فيما بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً فقط لافتاً النظر إلى ضرورة أن يشمل أيضاً القضايا المعنية المستجدة مثل صناعة المستحضرات الصيدلانية وتغير المناخ ونقل التكنولوجيا وأن يشرك مجموعة أكبر من الأفراد. وأشار إلى الركن الثالث من ولاية اللجنة وقال إن إدراج بند دائم في جدول الأعمال سيمكن من بحث مسألة الملكية الفكرية والتنمية في المستقبل القريب. وإذ ذكر أن بلده هو في عداد البلدان الثلاثة الرائدة المشاركة في مشروع التوسيم، عبر عن سروره لإخطار الجمعية بتطوير جميع المنتجات المختارة الثلاثة أي منتجات "بانغ تشو تشا ويكر" والحرير المقصب والمنسوجات القطنية "ماه تشام" خلال السنة الماضية. ومضى يقول إن الندوة الأولى عن الكفاءات المتصلة بمفهوم التوسيم استكملت في مارس 2012 وإن خبير الويبو الاستشاري الدولي قدم استراتيجيات الملكية الفكرية والتوسيم بالنسبة إلى كل المشروعات المختارة الثلاثة. واسترسل قائلاً إن الأمانة زارت بلده في يونيو 2012 للالتقاء بالسلطات والوكالات المعنية من أجل بحث تنفيذ المشروعات وللمقابلة الجهات الشريكة المحتملة لدعم المشروعات في المستقبل. وأكد التزامه بإنجاز تلك المشروعات وأعرب عن أمله أن يسمح المشروع بإنتاج المزيد من المنتجات التي تحمل علامات تجارية محلية والمساهمة في تنمية المجتمع المستدامة في الأمد الطويل. واستطرد قائلاً إنه يعترم بعد إنجاز المشروع أن يشاطر خبراته وأفضل ممارساته مع سائر البلدان المهمة بالمشاركة في المشروع. وأخيراً، قال إن بلده يعترف بأن مسؤولية اتخاذ الإجراءات وتنفيذ توصيات جدول الأعمال لا تقع على أمانة الويبو فحسب بل على الدول الأعضاء وأصحاب المصالح الرئيسيين وأمانة الويبو ككل. وشدد أيضاً على أهمية تقييم المشروع. وأنهى كلمته قائلاً إنه من الضروري أن

تكون الدول الأعضاء ولا سيما الدول المشاركة بوصفها بلداناً رائدة بناءً فيما يرتبط بالسبل المحتملة لتحسين الأنشطة في المستقبل.

88. وسلم وفد كوستاريكا بالتقدم المحرز في إطار جدول أعمال التنمية. ورأى أنه من الأهمية بمكان مواصلة بذل قصارى الجهود حتى يصبح جدول أعمال الويبو بشأن التنمية مسألة جامعة شاملة لكل مجالات عمل المنظمة. واعترف باستمرار الجهود في سياق جدول أعمال التنمية وأعرب عن أمله أن تتواصل بالنسبة إلى مختلف جوانب الملكية الفكرية. كما لفت الانتباه إلى شدة أهمية مشروع التعاون بين بلدان الجنوب الذي يخص البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وأعرب عن أمله أن تتخذ إجراءات إضافية في إطار المشروع وأن يسهم في ذلك المشروع بفضل خبرته الخاصة. وأشار أيضاً إلى أهمية تزود البلدان النامية بأنظمة حاسوبية فعالة لإدارة أنظمة الملكية الفكرية وسجلاتها ومعالجة المعلومات والوثائق من مكاتب الملكية الفكرية. وأحاط علماً بأن بلده نجح نسبياً في تكييف نظام الويبو لأتمتة الملكية الصناعية مما أتاح نظاماً جيداً وعملياً. واستدرك قائلاً إنه ما زال قلقاً لعدم توفر الأدوات اللازمة لتقديم خدمات الدعم والصيانة التقنية. وطلب من الويبو المزيد من الدعم حتى تعمل مكاتب الملكية الفكرية على نحو ملائم لفائدة المنتفعين وتضمن الحفاظ على الأدوات وتواصل إتاحتها لمن يحتاج إليها. وأفصح عن تقديره للمدير العام وفريقه للجهود المبذولة والاهتمام بإيجاد حل للطلبات المقدمة من بلده في ظل نظام أتمتة الملكية الصناعية.

89. وأعرب وفد اليابان عن تقديره للعمل الصعب الذي اضطلعت به الأمانة لإدارة دورات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بفعالية وكفاءة والجهود الجبارة التي بذلتها الدول الأعضاء للمشاركة في مناقشات مجدية عن طريق التفاهم. وأحاط علماً بأن برامج عمل اللجنة نفذت بفضل تلك الحيوية أخذاً في الاعتبار أهمية دور جدول أعمال التنمية في مجال الملكية الفكرية. وأعرب عن أمله أن تحشد كل الدول الأعضاء والأمانة ما لديها من حكمة حشداً بناءً بهدف السعي إلى إيجاد سبل أكثر نجاعة وفعالية للارتقاء بالمناقشات في دورة اللجنة المقبلة.

90. وعلق وفد عمان أهمية خاصة على قضايا التنمية والملكية الفكرية والإنجازات المحققة ضمن اللجنة وأبدى اهتمامه بها. كما علق أهمية كبيرة على التعاون الثنائي والإقليمي. وقال إن بلده بدأ يطبق استراتيجية وسياسة عامة لحماية الملكية الفكرية. وطلب مساعدة الويبو لإدراج الملكية الفكرية والقضايا المتصلة بها في مختلف مستويات نظام التعليم في البلد من أجل تهيئة الشباب لمواجهة المستقبل. ومضى يقول إن مجلس التعاون الخليجي اقترح مشروعاً يمضي في ذلك الاتجاه ويسر جميع الدول الأعضاء في المجلس المشاركة فيه أي مشروعاً يرمي إلى إنشاء أكاديمية غرضها المساعدة على تكوين الكفاءات ونشر المعلومات عن الملكية الفكرية على نطاق أوسع في المجتمع. والتمس تعاون الويبو ودعمها من أجل إنشاء مثل تلك الأكاديمية.

91. وأعرب وفد شيلي عن اغتباطه لملاحظة العمل المنجز حتى ذلك الحين في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وقال إن للمشروعات والدراسات التي تجرى في إطار اللجنة وبرعايتها دوراً شديداً الأهمية مشيراً أيضاً إلى أهميتها فيما يتصل بالتوازن الواجب تحقيقه لدى تطوير أنظمة الملكية الفكرية. وذكر على سبيل المثال العمل الإيجابي الذي يضطلع به الخبير الاقتصادي الرئيسي في شعبة الويبو للشؤون الاقتصادية والإحصاءات فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والملكية الفكرية. وأضاف قائلاً إن بلده يشارك مشاركة فعالة في ذلك العمل. ورأى أنه من الضروري مواصلة تلك المشروعات نظراً إلى أهمية تلك القضايا بالنسبة إلى البلدان النامية. واختتم بيانه قائلاً إنه من الأساسي أن تواصل المنظمة العمل الإيجابي الجاري حتى يعزز تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

92. ورحب وفد باكستان بالوثائق المقدمة في إطار البند 25 من جدول الأعمال بما فيها تقرير اللجنة وتقارير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأبدى تأييده لتطوير نظام دولي متوازن للملكية الفكرية يتسم بالمرونة في تلبية احتياجات الدول بمختلف مستوياتها الإنمائية. ورأى أن مثل ذلك النظام ينبغي أن ينهض بالابتكار والنفوذ إلى المعارف بصفة عامة وأن الأهم من ذلك هو ضرورة تطور نظام الملكية الفكرية العالمي على نحو متوازن من أجل دعم أهداف التنمية في البلدان النامية

والبلدان الأقل نمواً وحتى يستتبع تدعيم البنية الأساسية والأعمال المرتبطة بالتنمية في الويبو. وفي ذلك السياق، رحب بالعمل المباشر في المنظمة والتقدم المحرز حتى ذلك الحين في اللجنة من أجل تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وإدماج ذلك الجدول في صميم كل أنشطة الويبو. وأعرب عن تقديره لدور المدير العام والأمانة والتزامهما. ولفت النظر إلى الأعمال الكثيرة المضطلع بها في اللجنة بعد اعتماد النهج القائم على المشروعات وأبدى ارتياحه للنتائج المحققة حتى ذلك التاريخ. وعلى الرغم من ذلك، لاحظ أن هناك مجالاً للتحسين على الدوام وأنه من الضروري تكثيف الجهود. ومضى يقول إن آلية التنسيق تعد مجالاً يحتاج إلى ضمان التزام المنظمة والدول الأعضاء وبيانه من أجل تنفيذ جدول أعمال التنمية. واسترسل قائلاً إن اللجنة تؤدي دوراً رئيسياً في المنظمة ويجب أن تواصل ذلك. وارتأى أنه ينبغي استمرار توفير الأموال المتاحة للجنة تحقيقاً لذلك الغرض ويجب أن تستخدم استخداماً كافياً. وأشار إلى عمل اللجنة المقبل وأعرب عن تأييده للمؤتمر القادم بشأن الملكية الفكرية والتنمية وعن تطلعه إلى الأعمال التحضيرية لأنه يتيح في اعتقاده فرصة جيدة للدول الأعضاء لبحث وضع تنفيذ أنشطة التنمية في المنظمة وتحليله.

93. وقال وفد كولومبيا إن اللجنة تكتسي أهمية خاصة لأنها تدرس القضايا التي لها وقع كبير على بلده من حيث إحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وأشار إلى بعض الموضوعات الرئيسية المطروحة على اللجنة. وفي المقام الأول، ذكر مسألة أوجه المرونة ونظام الملكية الفكرية. وأحاط علماً بأن بلده لديه قانونه الوطني كجزء من نظام كامل التوازن ينهض بنظام البراءات كحافز لتعزيز الإبداع. وفي السياق المتعدد الأطراف، قال إن هناك تصريحات تعترف بوجاهة الالتزامات المتعهد بها لضمان حماية الصحة العامة والحصول على الأدوية والعقاقير مما يحقق التوازن بين حقوق أصحاب حقوق البراءات والحقوق الاجتماعية الأخرى ببيان فائدة أوجه المرونة المذكورة. وأعرب عن سروره لملاحظة إدراج القضايا والمشكلات المتعلقة بالانتفاع بأوجه المرونة والشاملة لشواغله الرئيسية في ذلك الصدد ولا سيما مسألة الترخيص الإجباري في الوثائق المرتبطة بالبراءات والصحة. وحث المنظمة على أن تأخذ في الحسبان عدم قصر أوجه المرونة على الجوانب القانونية بل ينبغي توسيع نطاقها لتشمل الجوانب المؤسسية أيضاً. ورأى أن إدراج الحالات الناجحة للتمكن من فحص الوقع الذي أحدثته في مختلف المجالات أمر يعود بالفائدة على بلدان أخرى. وأعرب أيضاً عن أمله أن يتسنى للمنظمة النظر في الحالات المتعلقة بمختلف الأنظمة الخاصة بحماية البيانات وصفحتها الاستثنائية وغير الاستثنائية. وحث المنظمة على إجراء دراسات مقارنة تبحث الوضع فيما بين البلدان وربما في المكاتب الوطنية للبراءات بعد تطبيق بنود المرونة المعنية. وأشار إلى توفر الأسس اللازمة لتطبيق أوجه المرونة المذكورة في بلده وطلب بالتالي دعم المنظمة لأن بلده يبحث عن أفضل طريقة لتطبيقها بتنفيذ اتفاقاته في الوقت نفسه. وفيما يتصل بمسألة الأكاديميات الوطنية للملكية الفكرية، اعترف بالدعم الذي قدمته المنظمة إلى أكاديمية بلده وأوضح قائلاً إن ذلك الدعم أدى إلى مورد ملموس وأثبت أن وجود الأكاديمية واستخدامها المناسب يساعد الدولة العضو على توفير الحماية المناسبة. وعبر عن أمله أن يظل يعتمد على الدعم في ذلك المضمار. ورأى أن مسألة البنية الأساسية المؤسسية والتقنية للملكية الصناعية الداعمة للمبدعين والمخترعين هي مسألة تكتسي أهمية حيوية. وشكر المنظمة على مشاركتها في إعداد نظام الملكية الصناعية في بلده حتى عام 2020. ورحب بمشاركة مكاتب أخرى وأيد تطوير تلك المبادرة المهمة. واستطرد قائلاً إن الويبو أتاحت خدمات الخبراء الاستشاريين والخبراء في أكثر من مناسبة لاستعراض السياسات ومراجعتها غير أنه أشار إلى الافتقار إلى الترجمة الإسبانية على ما يبدو. وإذا عملت المنظمة في ظل ميزانية تقشفية، سأل ما إذا كان من الممكن اتخاذ أي إجراء في ذلك الصدد. وذكر مسألة نقل التكنولوجيا ورأى أنه من الضروري النظر في مختلف المبادرات التي من شأنها أن تشجع البحث والتطوير في قطاعات حساسة بالنسبة إلى بلدان مثل بلده وتشمل آليات أخرى لمقارنتها بنظام البراءات على غرار الصناديق التي يمكن أن تكافئ على اقتراحات البحث الأكثر ابتكاراً.

94. وأيد وفد بوركينا فاسو البيان المدلى به باسم مجموعة البلدان الأفريقية ورحب بإجماع اللجنة على اعتماد المشروع المعنون تدعيم القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاسو وفي بعض البلدان الأفريقية. وقال إن الغرض من المشروع هو توفير إطار مستديم للقطاع السمعي البصري بناء على هياكل مؤقتة للسوق ومحيط منظم على نحو ملائم. وأضاف قائلاً إن المشروع يهدف أيضاً إلى تحسين فهم نظام الملكية الفكرية والانتفاع الاستراتيجي به كقوة محركة تدفع الإنتاج والتسويق

والتوزيع في القطاع السمعي البصري الأفريقي. وأوضح قائلاً إن المشروع هو مشروع تجريبي يشمل السنغال وكينيا في الوقت الحالي وسيستهل تنفيذه سنة 2013. وأعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي سلمت بوجاهة المشروع وأيدته.

95. وأحاط وفد كوبا علماً بأن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية هو ركيزة من ركائز المنظمة الأساسية. وقال إن النتائج المحققة في تنفيذ بعض توصيات جدول أعمال التنمية ومشروعاته كانت نتائج مشجعة. واستدرك قائلاً إنه ينبغي تعزيز فعالية تنفيذ آلية التنسيق وآليات الرقابة المتصلة بالتقييم ورفع التقارير ضمن كل اللجان والأفرقة العاملة. وأردف قائلاً إن هناك حاجة معترفاً بها إلى مشاركة الدول الأعضاء في حوار بشأن الملكية الفكرية والتنمية ضمن اللجنة وأعرب عن أمله أن يستمر ذلك في ميزانية المنظمة العادية بغية تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأحاط علماً بأن تنفيذ نظام أتمتة الملكية الصناعية في بلده اكتسب أهمية كبيرة في تحسين إدارة مكتب الملكية الصناعية وفي تطوير البنية الأساسية التكنولوجية. وفي إطار تطوير نظام أتمتة الملكية الصناعية، استطرد قائلاً إن إحدى السياسات التي تتضمنها استراتيجية البلد للملكية الفكرية تعترف بضرورة مواصلة تنفيذ ذلك النظام والتمتع بالقدرة على إدارة الوثائق الإلكترونية للتمكن من تعزيز فعالية إدارة تلك الوثائق المتصلة بالملكية الصناعية. وأنهى كلمته مشدداً على الأهمية التي يعلقها بلده على مشروعات جدول أعمال التنمية المركزة على التعاون بين بلدان الجنوب ومؤيداً بيان وفد البرازيل المدلى به باسم مجموعة جدول أعمال التنمية.

96. وأيد وفد جنوب أفريقيا بيان الجزائر المقدم باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ورحب بالتقرير الذي قدمه المدير العام وأشاد بالأمانة على التزامها بإدماج جدول أعمال التنمية في استعراض نهاية السنة. وأحاط علماً باعتماد مشروعين من مجموعة البلدان الأفريقية، أحدهما بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والآخر بشأن الأداء السمعي البصري. وأعرب عن أمله في أن تسهم هذه المشاريع كذلك في تعزيز جدول أعمال التنمية في السنة المالية القادمة. وأشار الوفد بقلق إلى أن قرار 2010 الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن آلية التنسيق لم ينفذ بالكامل. وأثنى الوفد على اللجان التي قدمت تقارير إلى الجمعية العامة، وناشد الدول الأعضاء لإيجاد حل من شأنه أن يسمح للجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو أن تقدموا التقارير إلى الجمعية العامة بشأن مساهمتهما في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وقال إن هاتين الهيئتين ليستا وجهيتين فحسب، بل هما مهمتان لتنفيذ جدول أعمال التنمية. ووجه نداء إلى اللجنة لإيجاد أرضية مشتركة في الدورة العاشرة المقبلة للسماح للجنة بمناقشة هذه الدعامة الثالثة من دعائم ولايتها، ألا وهي العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية. وقال الوفد إنه يتطلع إلى وجود مؤتمر بشأن الملكية الفكرية والتنمية لمنح الدول الأعضاء منبرا للانخراط انخراطاً مفيداً فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالملكية الفكرية والتنمية.

97. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلت به مجموعة جدول أعمال التنمية، وأضاف بضع ملاحظات بصفته الوطنية. وقال إن تنفيذ جدول أعمال التنمية أسفر عن تقدم جيد وأشار إلى أن توصيات جدول أعمال التنمية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من أنشطة الويبو، ولا يقتصر ذلك على المضمون ولكن أيضاً فيما يتعلق بالالتزامات المالية المرتبطة بذلك. ورأى أن اللجنة أدت دوراً رئيسياً في هذه الإنجازات. ومع ذلك، فعلى الرغم من التقدم المحرز ما زال تنفيذ جدول أعمال التنمية يواجه تحدياً. وهذه عملية مستمرة تعتمد على التزامات الدول الأعضاء، بل وكذلك على التغيير داخل المنظمة. وصحيح أن عملية التغيير الثقافي قد بدأت بالفعل، إلا أنه ما زال ينبغي العمل أكثر. وأعرب الوفد عن ثقته في أن الويبو ستكون قادرة على إدماج البعد الإنمائي تماماً في جميع أنشطتها وتعكس أهداف ومبادئ أوسع في منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عن سروره بالاجتماعات التي عقدت في إطار مشروع التعاون بين بلدان الجنوب وقال إنه مسرور أيضاً لاستضافة الاجتماع الأقاليمي الأول في أغسطس 2012. وأعرب عن تقديره لجميع الخبراء الذين شاركوا في الاجتماع بالبرازيل وللويبو على تنظيم الاجتماع، وخاصة لموظفي مكتب الويبو في البرازيل. وشاطر الوفد الرأي الذي أدلت به سابقاً الدول الأعضاء الأخرى والقائل إن الويبو ينبغي أن تتخبط في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وأن لها الخبرة وشبكة واسعة ساهمت في مثل هذا النموذج. وقد وقع الوفد على اتفاقية تعاون مع الويبو بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في أغسطس 2012. وسنفذ هذه المبادرة حكومة البرازيل بالتعاون الوثيق مع مكتب الويبو في البرازيل. وقال إن حكومة البرازيل ستستثمر أكثر من مليون دولار لتطوير أنشطة التعاون الثلاثي الأطراف

بين بلدان الجنوب في إطار المشروع في السنوات الأربع المقبلة، وأعرب عن أمله في أن يعود الاتفاق بالمنفعة على البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

98. وذكر وفد قبرص متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أن التنمية من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي ولها دور مهم في هذا السياق، بتيسير الابتكار والنمو وفرص العمل. وقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لا تزال ملتزمة بإحراز مزيد من التقدم في هذا المجال من أجل تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بطريقة مناسبة يحركها توافق الآراء. وأعرب عن تقديره لأمانة الويبو على مساهمتها القيمة في أعمال اللجنة. وأفاد أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لديها جدول أعمال حافل جداً، وقد عملت بطريقة غير منهجية، وفي الوقت ذاته وعلى الأساس نفسه تعرّضت أنشطة الويبو الخاصة بالمساعدة التقنية للانتقاد. وتحدث عن قلق الدول الأعضاء بشأن الكم البسيط من المساعدة التقنية وغيرها من المشاريع قيد الإنجاز حالياً في هذه اللجنة. ومع ذلك، أشار إلى أن الكمية لا تساوي النوعية. ويجب أن تخصص الاجتماعات المقبلة للجنة مهلة للتفكير الجماعي وتقييم الوضع القائم بهدف ضمان إنجاز أنشطة الويبو الإنمائية على أساس الشفافية والإدارة السليمة والممارسات المثلى. وينبغي أن ينجز هذا العمل بطريقة إيجابية وبناءة.

99. وأعرب ممثل المعهد الدولي للملكية الفكرية (IPI) عن تقديره لما أنجزته الدول الأعضاء من عمل طوال العام الماضي. وقال مع ذلك إن من الجلي أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد. وأضاف أن تقدم أي بلد مرهون بفعالية مؤسساته. وصرح بأن المخترعين في هذه البلدان لم يألفوا استخدام أنظمة البراءات المتاحة لهم، فيلزم مكاتب البراءات أن تحوز تقّتهم، كما يلزمها أن تواكب حنكة مستخدميها عن طريق تحسين البنية التحتية واعتماد أدوات حديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتقديم المزيد من الدورات التدريبية إلى موظفيها. وراح يقول إن مكاتب البراءات لها أن تعترض بمواجهة هذه المشكلات، ذلك أنها مشكلات عالم يحترم الابتكار والإبداع. واستدرك قائلاً إنه لا بد من التأكد من أن جميع البلدان مجهزة بما يناسب النهوض بهذه القيم. وأردف قائلاً إن البلدان التي لديها مكاتب براءات راسخة مجهزة لمساعدة مكاتب البراءات في البلدان النامية على التصدي للتحديات الجديدة التي تواجهها. ومضى يقول إن العديد من البلدان تقدم هذه المساعدة، إلا أن هذه المساعدة يجب أن تزيد بما يتناسب مع تزايد الاحتياجات.

100. وعلق ممثل المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI) على برامج المساعدة التقنية وذكر أنه يمكن لخبراء الويبو اعتماد إجراء مماثل كما هو الشأن في مجال الدوريات الطبية حيث ركزت منظمة الصحة العالمية (WHO) على سؤال الناس إن كان عندهم مصالح متعارضة عندما نشروا أموراً ما. وفي مجال الملكية الفكرية، نجد الكثير من الناس الذين هم حقاً خبراء في بعض الأمور غالباً ما يعملون أيضاً مستشارين للزبائن. واعتبر أن برامج المساعدة التقنية ستكون أقوى إذا أدركت الويبو إلى حد ما وجود المنازعات. وقال إنه لا يرى ضيراً في وجود أناس ذوي وجهات نظر مختلفة يظهر في اللجان ويقدمون الخبراء على أنهم مستشارون، وأضاف أيضاً أن هذا مفيد للناس كي يحصلوا على مزيد من المعلومات. واقترح أنه يتعين على الأشخاص الذين يتولون التحدث في المحافل أن يقدموا حتماً سيرتهم الذاتية ومعلوماتهم الأساسية ويكشفوا بصيغة ما عن المصالح المتعارضة.

101. وأحاط وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) علماً مع التقدير بالتقدم المحرز في اللجنة خلال السنة الماضية. وإن التوصيات 45 المعتمدة في إطار جدول أعمال الويبو بشأن التنمية ستكون في قلب جميع أنشطة المنظمة، وخاصة أنشطة وضع القواعد والمعايير. وقال إن الملكية الفكرية ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ولذلك، ينبغي لكل برنامج ومشروع تنفذه الويبو أن يكون موجهاً نحو التنمية، بهدف وضع نظام للملكية الفكرية قادر على تلبية احتياجات الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية. وإن للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية دور رئيسي في إدماج التنمية في أعمال الويبو. وقد كلفت بوضع برنامج عمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة. ومع ذلك، لا يمكن تنفيذ هذه الولاية تنفيذاً كاملاً دون وضع آلية استشرافية لتحويل استنتاجات ونتائج المشاريع والدراسات المنجزة إلى أنشطة وضع القواعد والمعايير للمنظمة. وينبغي أيضاً استخدام الاستنتاجات والنتائج في تحديد مجالات التحدي وتحديد احتياجات الدول الأعضاء

للمساعدة التقنية. ولاحظ الوفد مع الارتياح أن قرار الجمعية العامة في عام 2010 بشأن تنفيذ آلية الرصد وإعداد التقارير لتوصيات جدول أعمال الويبو للتنمية، كان حتى الآن عوناً على إدماج التنمية في أعمال المنظمة. ويتعين مواصلة تعزيز هذه الآلية. ولاحظ الوفد مع الأسف أن مسألة تقديم المساعدة التقنية إلى مكاتب الملكية الفكرية في الدول الأعضاء من منظمة متخصصة قد طبعته مؤخراً مقارنة سياسية للمسألة. وقد بذلت مساعٍ لربط قرارات الأمم المتحدة والمساعدة التقنية للمنظمة، في حين كان واضحاً وضوح الشمس أن أنشطة المساعدة التقنية للمنظمة لا تندرج ضمن نطاق قرارات الأمم المتحدة. وإن القيام بذلك قد أظهر وجود تغاض عن المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية إنشاء المنظمة وتوصيات جدول أعمال المنظمة بشأن التنمية والهدف الاستراتيجي لتنسيق وتطوير البنى التحتية العالمية للملكية الفكرية. ولاحظ الوفد أن الفقرة 5 من المادة 4، من الاتفاقية تنص صراحة على أن تقدم المنظمة تعاونها إلى الدول التي تطلب المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية. علاوة على ذلك، أبرزت الاتفاقية أيضاً أنه يجب على الدول أن تحترم الطابع الدولي للمنظمة. وأكد الوفد من جديد أن المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة إلى مكاتب الملكية الفكرية من الأعضاء تقع في صميم وظائفها. وللوفاء بهذه المهمة يجب عدم تسييس أنشطة المنظمة. ويجب على جميع الدول احترام الطابع الدولي للمنظمة وطبيعتها التقنية وبيئتها. وختاماً، لاحظ أن المنظمة هي منظمة يقودها الأعضاء وأنه يجب على جميع الدول الأعضاء الالتزام بسيادة اتخاذ القرار الجماعي.

102. وشكر الرئيس جميع الوفود على بياناتها واستفسر عن وجود أي اعتراضات على فقرات القرار الوارد في الوثائق المعنية. أولاً، فيما يتعلق بالوثيقة WO/GA/41/12، دعيت الجمعية العامة إلى أن تحيط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة ومرفقها. ثانياً، بالنسبة إلى الوثيقة WO/GA/41/13 Rev، دعيت الجمعية العامة إلى أن تحيط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة وإحالة التقارير إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

103. إن الجمعية العامة للويبو

"1" أحاطت علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/41/12 ومرفقها؛

"2" وأحاطت علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/41/13 Rev، وإحالة التقارير إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

البند 26 من جدول الأعمال الموحد

تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

104. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/41/14.

105. وافتتح الرئيس البند 26 من جدول الأعمال المعنون "تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة".

106. وقالت الأمانة إن تقرير اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (اللجنة) يجسد الالتزام التدريجي للدول الأعضاء بالعمل على صك لتحسين النفاذ إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف لفائدة معاني البصر والمكفوفين والعاجزين عن قراءة المطبوعات. وأضافت أن اللجنة، أثناء دورتها الرابعة والعشرين، اتفقت على رفع توصية إلى الجمعية العامة للموافقة على خطتها من أجل السعي إلى عقد مؤتمر دبلوماسي محتمل في سنة 2013. وتتعلق الخطوة الأولى في الخطة، إذا وافقت عليها الجمعية العامة، بعقد مشاورات غير رسمية في الفترة من 17 إلى 19 أكتوبر 2012. والخطوة الثانية هي اجتماع اللجنة في دورتها الخامسة عشرة من 19 إلى 23 نوفمبر 2012 لمناقشة العمل المنجز في المشاورات غير الرسمية والمضي قدماً بالمفاوضات حول نص يهدف إنهاء العمل القائم على النصوص أو إحراز تقدم كبير بشأنه. وفي إطار الخطوة الثالثة، فإن

الجمعية العامة مدعوة إلى عقد دورة استثنائية لها في ديسمبر 2012 للبت في عقد مؤتمر دبلوماسي سنة 2013. وبالإضافة إلى العمل الممتاز المنجز في إطار هذا البند من جدول أعمال اللجنة، حققت هذه الأخيرة أيضاً تقدماً كبيراً في بندين آخرين من جدول أعمالها فيما يخص الاستثناءات والتقييدات: ويتعلق الأول بالاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والثاني بالاستثناءات والتقييدات لفائدة مؤسسات التعليم والتدريس والبحث والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بمواصلة المناقشات لإحراز التقدم وفقاً للبرنامج الذي وضعته لرفع توصيات إلى الجمعية العامة في اجتماعات مقبلة. وفي الأخير، أشارت الأمانة إلى أن اللجنة توصي بأن تشجع الجمعية العامة على المضي في العمل على موضوع الحماية القائمة على الإشارات لهيئات البث بالمعنى التقليدي وفقاً لولاية الجمعية العامة. وتناولت اللجنة هذا الموضوع بروح متجددة في اجتماعاتها القليلة الماضية. واعتمدت اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين نصاً واحداً سيكون أداة مهمة تمكن اللجنة من العمل نحو هدف التوصل إلى قرار حول إمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية هيئات البث في سنة 2014. ولفتت الأمانة مجدداً الانتباه إلى مساهمة اللجنة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

107. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء وقال إن اللجنة أحرزت تقدماً كبيراً على مر السنوات الماضية وأعرب عن بالغ سروره بنتائج مؤتمر بيجين الدبلوماسي. وأشاد كذلك بالتقدم المحرز في مجال تحسين النفاذ إلى المصنفات لفائدة معاقى البصر والعاجزين عن قراءة المطبوعات، بما في ذلك تيسير نقل نسخ تلك المصنفات في أنساق ميسرة عبر الحدود. وأوضح الوفد باسم مجموعته أن اللجنة أحرزت تقدماً كبيراً ولكن لا شك في أن الكثير من العمل لا يزال ينتظرها. وصرح بأن المجموعة تدعم توصية اللجنة بأن تعقد الجمعية العامة دورة استثنائية لها في ديسمبر 2012 لتقييم نص مشروع الصك القانوني الرامي إلى تحسين النفاذ إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف لفائدة معاقى البصر والعاجزين عن قراءة المطبوعات وترحب بعقد اجتماعات ما بين الدورات في أكتوبر 2012. وأعرب عن أمل المجموعة في إحراز تقدم مماثل فيما يخص هيئات البث على مدار سنة 2013.

108. وتحدث وفد هنغاريا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر الرئيس وأمانة الويبو على الجهود المبذولة للمضي قدماً بالقضايا المطروحة في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وقال إن المجموعة ترى أن هناك حاجة ماسة إلى ضمان الحماية الدولية الكافية لهيئات البث. ولذلك السبب رحب بالتقدم المحفوظ المحرز خلال الدورة الأخيرة للجنة. واسترسل قائلاً إن المجموعة تطلب من جميع الوفود مشاركة إيجابية في تكثيف المناقشات من أجل التوصل إلى معاهدة محتملة في ذلك المجال وإن الحصيلة الناجحة لمؤتمر بيجين الدبلوماسي بشأن حماية الأداء السمعي البصري هي خير مثال على أن تنسيق الحماية على المستوى الدولي ما زال يمكن تحقيقه. ومضى يقول إن المجموعة تعلق أيضاً أهمية كبيرة على المناقشات بشأن تعزيز فرص نفاذ ضعيفي البصر إلى المصنفات المشمولة بحماية حق المؤلف وإن الحفاظ على التوازن بين حماية أصحاب الحقوق واحتياجات تلك الفئة المعينة من المنتفعين أمر يكتسي أهمية قصوى. وأردف قائلاً إن المجموعة تعتبر التقدم المحرز مشجعاً وتعتقد أن الدول الأعضاء هي في صدد اختتام المفاوضات بشأن المسألة. واستطرد قائلاً إن المجموعة تظل ملتزمة بالتوصل إلى توافق الآراء وإيجاد حلول للمسائل التي لا تزال مفتوحة والعمل من أجل إبرام صك دولي يمكن أن يقبله الجميع وأن ينفذ بسهولة على الصعيد الوطني. وفيما يتصل بالاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث، ذكر أن الإطار الدولي الحالي لحق المؤلف يتيح الوسائل المناسبة لتلك المؤسسات لتؤدي مهامها في المحيطين التناظري والرقمي. واستدرك قائلاً إن المجموعة تبقى منفتحة لمزيد من التبادل المفيد للآراء بشأن الخبرات الوطنية وتبدي استعدادها للمشاركة في المناقشات لتحسين فهم الشواغل التي أثارها بعض الوفود.

109. وتحدث وفد بيرو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية وقال إن مجموعته تتميز باتباعها لخطة عمل واضحة وبناءة لأنها تمثل الملايين من المواطنين الذين ينتظرون نتائج ملموسة. وفي هذا الصدد، أعلن الوفد أن المجموعة تشيد بالتقدم الكبير المحرز في بعض اللجان، ولا سيما التقدم الذي حققته اللجنة في صياغة صك لفائدة معاقى البصر الذي من المتوقع أن تعقد بشأنه دورة استثنائية للجمعية العامة في ديسمبر 2012. وأعرب عن أمله في أن تفضي تلك الدورة الاستثنائية إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي سنة 2013. ومضى يقول إنه لا بد أن تحرز الدول الأعضاء تقدماً في إطار خريطة الطريق هذه. وأعلن أن

المجموعة تدعم الإنجازات المحققة والاتفاقات المبرمة في إطار اللجنة، ولا سيما في مجالي هيئات البث والاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وعليه، فالمجموعة تعقد أملها على أن توافق الجمعية على التوصيات الصادرة في هذا الشأن.

110. وأعرب وفد المكسيك عن سروره الشديد بالتقدم الذي أحرزته الويبو في عدد من المجالات وخص بالذكر الاتفاقات الاستثنائية التي توصلت إليها اللجنة. وشدد على أن الخطوة التي خطتها الدول الأعضاء إلى الأمام في بيجين بخصوص حق المؤلف والحقوق المجاورة هي دليل واضح على التزامها. وأضاف قائلاً إن بلده يجدد أيضاً وعده بمواصلة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الاستثناءات والتقييدات مما يعد السبيل إلى ضمان التوازن المناسب والنفاد العادل لضعيفي البصر والأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات والمكتبات ودور المحفوظات. وولفت إلى مسألة حماية هيئات البث، وقال إن ثمة حاجة ملحة إلى وضع صك دولي يحول دون قرصنة الإشارات وأن اقتراح المكسيك وجنوب أفريقيا سبيل جيد للمضي قدماً في هذا الصدد. وأبدى تأييده التام لتوصيات اللجنة الواردة في الفقرات 9 و14 و19 و23 من الوثيقة WO/GA/41/14. وأعرب عن اعتقاده بأن العمل الذي أنجزته اللجنة كان مثالياً وصرح بالتالي بأنه متأكد من إمكانية استكمال المهام التي حددتها الدول الأعضاء لنفسها بشأن المواضيع قيد النظر بشكل يبعث على الرضا، وقال إن الوقت قد حان لتحقيق الأهداف الموضوعية في ما يتعلق بحماية هيئات البث من قرصنة الإشارات بما يمكن الجمعية العامة من اتخاذ قرار بشأن الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في سنة 2014. وأوضح أيضاً أنه يؤيد فكرة إبرام نص بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة ضعيفي البصر والأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات حتى يتسنى للجمعية العامة أن تتخذ خلال دورتها الاستثنائية المزمع عقدها في ديسمبر 2012 قراراً بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي في سنة 2013. واسترسل قائلاً إن احتمال اعتماد صك دولي بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة ضعيفي البصر والأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات سيؤثر تأثيراً كبيراً في 285 مليون رجل وامرأة وطفل مصابين بإعاقات بصرية خطيرة وفقاً للأرقام الإحصائية الواردة من الاتحاد العالمي للمكفوفين (WBU)، وسيتمكن اعتماد هذا الصك أيضاً الدول الأعضاء من الوفاء بالمبادئ العامة المكرسة في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأبدى الوفد أيضاً استعداداه لإنجاز المزيد من العمل بشأن الاستثناءات والتقييدات المطبقة على المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث بهدف تقديم التوصيات بشأن تلك الموضوعات إلى الجمعية العامة في السنوات المقبلة. وشدد من جديد على التزامه بمواصلة المشاركة الفعالة والبناءة في عمل اللجنة.

111. وأعرب وفد تايلند عن سروره بإنجاز مؤتمر بيجين الدبلوماسي بشأن حماية الأداء السمعي البصري. وقال إنه ينبغي المزيد من العمل بشأن المسائل المتبقية على جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة للمضي قدماً لفائدة ولمنفعة كل من البلدان المتقدمة والنامية. وأيد الوفد الجهود المبذولة للإسراع في إعداد الإطار القانوني بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة معافي البصر والأشخاص ذوي الإعاقة وللمكتبات والمحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية. وأفاد أنه أخذ مصلحة المكتبات والمحفوظات في الاعتبار وأحاط علماً بأن عناصر الوثيقة SCCR/24/8 لا تزال في حاجة إلى مزيد من المناقشة. وفيما يتعلق بحماية هيئات البث، أعرب عن تقديره للعمل الذي أنجزته هذه اللجنة، ولا سيما وثيقة العمل SCCR/24/10. وعلاوة على ذلك، أبرز الوفد أن أنشطة وضع القواعد والمعايير في الويبو ينبغي ألا تقتصر على حماية حقوق الملكية الفكرية، ولكن يجب أن تعكس أيضاً سياقاً اجتماعياً وإمئائياً أوسع. وفي هذا الصدد، أيد العمل في المستقبل الخاص باللجنة وتطلع إلى المشاركة البناءة في المناقشة.

112. وجدد وفد كولومبيا تأييده للبيان العام لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فيما يتعلق بعمل اللجنة المذكورة. وأعرب الوفد عن رغبته في إتمام المناقشات المستندة إلى النصوص للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية لتمكين الدول الأعضاء من عقد مؤتمر دبلوماسي عام 2013. وفي هذا السياق، توجه بالشكر إلى هذه اللجنة ورئيسها على عقد اجتماع ما بين الدورات في أكتوبر 2012، واقترح عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في ديسمبر 2012. وقال إن هذا النقاش نضج بما يكفي وإنه للالتزام كبير من جانب الحكومات أن تعطي لكل فرد حقوقه كاملة في النفاذ إلى المعلومات والتثقيف. وأضاف الوفد أنه

مستعد وراغب في الاستمرار في أن يكون مشاركا نشطا في اللجنة. وأبدى أيضا رغبته في السعي إلى مواصلة المناقشات بشأن الاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات والمحفوظات وبشأن صك دولي مناسب بشأن حماية هيئات البث.

113. وأعرب وفد البرازيل المتحدث باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، عن رضاه عن نتائج الدورة السابقة للجنة، ولا سيما مع التقدم المحرز في برنامج العمل بشأن الاستثناءات والتقييدات. وقد وافقت اللجنة المذكورة على الإسراع في العمل بشأن التقييدات والاستثناءات، وتحقيقا لهذه الغاية اعتمدت جدولا زمنيا واضحا جدا مع مراعاة جميع المجالات قيد المناقشة. وتوقعت مجموعة جدول أعمال التنمية أن تتبنى الجمعية العامة تماما توصيات اللجنة بحيث يمكن عقد مؤتمر دبلوماسي عام 2013 لاعتماد معاهدة لفائدة الأشخاص معاقى البصر ويمكن تحديد غايات للمستقبل بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات والمحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. وأكدت مجموعة جدول أعمال التنمية من جديد أهمية المضي قدما في اتباع مقاربة عالمية تأخذ في الاعتبار أهمية المساواة في جميع مجالات برنامج العمل. وقالت إن أعضاء الويبو جميعا سيستفيدون من هذا العمل. ويتطلع كل من الأشخاص ذوي الإعاقة والمهنيين ومستخدمي المكتبات والمحفوظات والمؤسسات التعليمية إلى حلول ملموسة من اللجنة المذكورة. وختاما، أعربت مجموعة جدول أعمال التنمية عن ثقها في أن اللجنة قد أخذت توصيات جدول أعمال التنمية بعين الاعتبار في عملها.

114. وأعطى وفد قبرص الكلمة إلى ممثل الاتحاد الأوروبي.

115. وتحدث ممثل الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشكر الرئيس وأمانة الويبو على الجهود التي بذلها خلال العام المنصرم في محاولة للمضي قدما بجميع المواضيع التي تناولها اللجنة. وأضاف أن المواضيع المدرجة على جدول أعمال سلسلة الاجتماعات المقبلة ستكون مهمة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن تطلع الاتحاد والدول الأعضاء فيه إلى إحراز تقدم فيها جميعا. وأضاف أن الاتحاد شارك هو والدول الأعضاء فيه بفعالية في المناقشات التي دارت حول إمكانية وضع صك دولي بشأن الاستثناءات والتقييدات لفائدة الأشخاص معاقى البصر خلال الدورتين السابقتين للجنة، وخلال الأعمال التي أنجزت فيما بين الدورات في النصف الأول من عام 2012. وأضاف الممثل أن الاتحاد يؤمن هو والدول الأعضاء فيه بأن هذا هو الهدف العام لجميع الدول الأعضاء في الويبو. ومضى يقول إن الدول الأعضاء في الويبو لكي تبلغ هذا الهدف سيكون عليها أن تواصل العمل الجاد واستهداف المشاكل التي حددتها لتناولها. وفي هذا الصدد قال الممثل إنه سيكون من المؤسف إن كانت شروط توسيع نطاق المناقشات الراهنة ستهدد تحقيق الهدف العام التالي بسلسلة ونجاح: صك ملموس وفعال ومتوازن يمكن أن تؤيده جميع الدول الأعضاء في الويبو وينفذ فيها. وتحدث الممثل عن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم ومؤسسات البحث، وقال إنه يؤمن بأن الإطار الدولي الحالي لحق المؤلف يمكن الدول الأعضاء في الويبو من منح المؤسسات حيزا قانونيا كافيا للاضطلاع بأدوارها في العالمين التقليدي والرقمي. وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي مستعد هو والدول الأعضاء فيه للعمل مع جميع الدول الأعضاء في الويبو لكي تسير التقييدات والاستثناءات على أفضل وجه ممكن في إطار المعاهدات والاتفاقيات الدولية القائمة. وأعلن أن الاتحاد أخذ يشارك هو والدول الأعضاء فيه بفعالية في المناقشات التي دارت حول وضع معاهدة محتملة لحماية هيئات البث. وأردف قائلا إن هذه المعاهدة لا تزال من أهم الأولويات، وعليه فإن الاتحاد يرحب هو والدول الأعضاء فيه بالتقدم المحرز في دورة اللجنة التي عقدت في يوليو 2012، ويتطلع إلى مواصلة المناقشات حول وضع هذه المعاهدة المحتملة في الاجتماعات المقبلة للجنة. وأعرب الممثل عن التزام الاتحاد والدول الأعضاء فيه بالعمل على إبرام هذه المعاهدة التي ستحدث الحماية الدولية المنوحة إلى هيئات البث وستحترم في الوقت ذاته الحقوق التي يتمتع بها أصحاب الحقوق في المصنفات وغيرها من المواضيع المشمولة بالحماية التي تحملها إشارات البث. وأبدى التزام الاتحاد والدول الأعضاء فيه بالمساهمة في أعمال اللجنة بطريقة بناءة.

116. وأيد وفد البرازيل بيان مجموعة جدول أعمال التنمية. وهنأ الويبو والدول الأعضاء فيها على الروح التعاونية والإيجابية الحقيقية التي تحلت بها خلال اللجنة وسمحت للدول الأعضاء بإحراز تقدم ملحوظ فيما يتصل بكامل جدول أعمال اللجنة منذ

انعقاد الجمعية العامة الأخيرة. وعلق أهمية كبيرة على النتائج المحققة في المفاوضات بشأن التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف. وقال إن الدول الأعضاء أحرزت تقدماً كبيراً في كل مجالات برنامج التقييدات والاستثناءات وفقاً لبرنامج العمل المعتمد خلال الدورة الحادية والعشرين للجنة. وأشار إلى الفرصة المتاحة للجمعية العامة لاتخاذ خطوة مهمة. وأردف قائلاً إن على الدول الأعضاء أن توافق على توصيات اللجنة بشأن برنامج عملها المتصل بالتقييدات والاستثناءات وخص بالذكر ما يتصل بالمفاوضات بشأن صك لفائدة الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات. ومضى يقول إن اللجنة على وشك أن تبرم اتفاقاً لفائدة ضعيفي البصر وإن عقد اجتماع ما بين الدورات قبل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقترح عقدها في ديسمبر 2012 يعد خطوة ضرورية ومهمة من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي في سنة 2013. واسترسل قائلاً إنه يظل مقتنعاً بضرورة إسهام الويبو فيما لا يقل عن معاهدة تساعد على التصدي للنقص الكبير في توفر الكتب الذي يحرم الأشخاص ذوي الإعاقة من فرص النفاذ وإن المعاهدة تمنح أولئك الأشخاص الثبات القانوني فيما يتصل بالانتفاع بالتقييدات والاستثناءات التي تستهدفهم. وأعرب عن عدم تأييده لحل من الدرجة الثانية لمواجهة مسألة نفاذ الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات إلى المصنفات المشمولة بحماية حق المؤلف. ورأى أنه ينبغي في حال تزويد أصحاب الحقوق بالصكوك الملزمة أن يمنح الأشخاص ذوي الإعاقة بالتالي بالثبات القانوني نفسه مما يتيح فرصة فريدة للويو لتبني التزامها بالأهداف الرئيسية المنشودة في الأمم المتحدة وتساعد الدول الأعضاء على تنفيذ المادة 30 من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعرب عن تأييده التام لاعتماد توصيات اللجنة بشأن سائر مجالات برنامج العمل المتصل بالتقييدات والاستثناءات على حق المؤلف وحث الدول الأعضاء على مواصلة التزامها بالعمل القائم على النصوص وفقاً لاختصاصات برنامج العمل. وأضاف قائلاً إنه من المهم أن تنظر الدول الأعضاء في الطلبات الملموسة المقدمة من المستفيدين من برنامج العمل بمن فيهم ممثلو المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث وتستعين بمعارفهم عما يحدث في الميدان. وسعى إلى المساهمة في تقدم المفاوضات بشأن حماية هيئات البث وفقاً لولاية الجمعية العامة. وساند التوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها الأخيرة في ذلك المجال.

117. وأيد وفد اليابان بيان وفد الولايات المتحدة الأمريكية المدلى به باسم المجموعة باء وأعرب عن تقديره للمناقشات المجدية التي جرت خلال دورتي اللجنة المعقودتين في نوفمبر 2011 ويوليو 2012. وقال إنه يدرك كما لاحظته الجميع أن معاهدة ييجين بشأن الأداء السمعي البصري هي تحديث ضروري لا بد منه في هذه الحقبة الرقمية. وأردف قائلاً إن الخطوة الأساسية المقبلة هي في الوقت الحالي إتاحة تحديث مماثل لحماية هيئات البث مما يعتبر مسألة بحثت أيضاً خلال فترة طويلة. وأضاف قائلاً إن هناك لحسن الحظ نصاً واحداً لمشروع معاهدة تم الاتفاق عليه خلال دورة اللجنة الأخيرة. وشجع بالتالي الدول الأعضاء على مواصلة المناقشة بشأن القضايا الموضوعية بغية التوصل إلى توافق في الآراء يتسق مع ولاية الجمعية العامة لسنة 2007 والتمكن من عقد مؤتمر دبلوماسي في سنة 2014 حسبما يرد ذكره في الفقرة 9 من الوثيقة WO/GA/41/14. وأبدى تحمسه الشديد للمساهمة في إحراز المزيد من التقدم الملحوظ من أجل التوصل إلى تلك المعاهدة المهمة. وفيما يتعلق بمسألة التقييدات والاستثناءات، رأى أنه من الأساسي ضمان التوازن المناسب بين حماية أصحاب الحقوق ومصالح المنتفعين بصفة عامة وإلا تفقد الحوافز مما يضر بمصالح المنتفعين فيما يتصل بالمصنفات المحتمل إبداعها في المستقبل. واسترسل قائلاً إن معيار الخطوات الثلاث حسبما تعلم الوفود كان شديد الفعالية كعيار متوازن وملائم وإن بعض الدول الأعضاء قد نصت على تقييدات واستثناءات مناسبة في قوانينها الوطنية وفقاً لذلك المعيار. وعليه، أعرب عن اعتقاده أنه ينبغي لأي صك دولي أن ينص على ما يكفي من مرونة للسماح بالتنفيذ شريطة عدم تجاوز اختبار الخطوات الثلاث. وأبدى رغبته في المساهمة في الحل المناسب لتحسين نفاذ ضعيفي البصر والأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات إلى المصنفات المشمولة بحماية حق المؤلف.

118. ولاحظ وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بارتياح التقدم المحرز في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بشأن جميع بنود جدول أعمالها لأن هذه البنود جميعها مسائل مهمة للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، وهي الآن ناضجة بما يكفي لكي تصاغ في شكل صكوك ملزمة. وفيما يخص مسألة التقييدات والاستثناءات، أيد الوفد إبرام معاهدة

مستندة إلى مداوات اللجنة وكذلك على جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وجميع المسائل المعروضة على اللجنة هي مسائل متساوية الأهمية، ورغم ذلك أقر الوفد أن مستويات نضجها مختلفة. لكن هذا ينبغي ألا يؤدي إلى معاملة مختلفة في اللجنة. وذكر الوفد أنه عدا تسهيل ممارسة التقييدات والاستثناءات القائمة من المعاهد التعليمية ومعاهد البحوث والأشخاص ذوي الإعاقة بموجب المعاهدات الدولية الأخرى، يجب على المعاهدة الجديدة أيضا توفير حقوق إضافية للنفاذ إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف لأغراض تعليمية وبحثية. وينبغي تشجيع اللجنة على مواصلة العمل المستند إلى النصوص بهدف إعداد وثيقة بلغة المعاهدات. وينبغي أيضا إعداد معاهدة مشابهة بشأن مسألة التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات والمحفوظات، وهي مؤسسات مهمتها عامة. وللأسف أثرت رقمنة المصنفات المحمية بحق المؤلف سلبا على المكتبات والمحفوظات في مهمتها لتوفير النفاذ للعموم. وهذا أيضا أثر لاحقا في إتاحة المصنفات للعموم. وقال إن المكتبات في حاجة إلى النسخ والتحليلات الخارجية والإعارات بين المكتبات. وينبغي للمعاهدة الجديدة بشأن هذه المسألة ضمان هذه الحقوق لها. وقال إن اللجنة تستحق الثناء لما أحرزته من تقدم كبير بشأن أحكام مشروع صك قانوني بشأن الاستثناءات والتقييدات الملائمة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية و/أو العجز عن قراءة المطبوعات. ويبدو النص ناضجا في صيغة معاهدة دولية لمناقشتها في مؤتمر دبلوماسي. وكما اقترحت اللجنة، يمكن مناقشة عقد ذلك المؤتمر في دورة استثنائية للجمعية العامة من ديسمبر المقبل. ورحب الوفد أيضا بتأكيد اللجنة على التزامها بمواصلة عملها باتباع مقاربة قائمة على الإشارات نحو وضع معاهدة دولية لتحديث حماية هيئات البث بالمعنى التقليدي للكلمة. واتفق الوفد مع الرأي القائل أن اللجنة ينبغي أن تسرع العمل باتجاه النص الذي من شأنه أن يمكن من عقد مؤتمر دبلوماسي عام 2014 لاعتماد معاهدة. وينبغي للمعاهدة الجديدة توفير الحماية المناسبة والفعالة لهيئات البث من أي شكل من أشكال قرصنة الإشارات على جميع منصات التوزيع التي تستخدمها هذه الهيئات لنقل الإشارات الخاصة بها إلى الجمهور.

119. وهنأ وفد الهند المدير العام وموظفيه على عملهم العظيم. وأمل الوفد أن تتواصل روح معاهدة بيجين لدفع الدول الأعضاء نحو تحقيق نتائج إيجابية. وأعرب الوفد عن سروره لرؤية التقدم المحرز في مشروع معاهدة بشأن التقييدات والاستثناءات لجعل المصنفات المحمية بحق المؤلف ميسرة للأشخاص معاقين البصر، وأيد توصية اللجنة بعقد اجتماع فيما بين الدورات في أكتوبر لصقل مشروع المعاهدة. وأمل الوفد أن تعتمد معاهدة ملزمة قانونا في مؤتمر دبلوماسي يعقد عام 2013. وفيما يتعلق بحماية هيئات البث، أكد الوفد التزامه بالامتثال للمقاربة القائمة على الإشارات بغرض وضع معاهدة دولية لتحديث حماية هيئات البث وهيئات البث الكبلي بالمعنى التقليدي بما يتفق مع ولاية الجمعية العامة لعام 2007. وأكد الوفد معارضته لإدراج أي عنصر من البث عبر الإنترنت في إطار معاهدة البث. وعارض الوفد أي محاولة لتحديث ولاية سابقة لإعادة الإرسال على أي منصات أخرى لأن هذه الأنشطة ليست أنشطة بث بالمعنى التقليدي للكلمة. وأمل الوفد أن تكون وثيقة العمل لمعاهدة بشأن حماية هيئات البث التي وضعت عليها اللجان الأربعة في دورة اللجنة المذكورة الرابعة والعشرين، وتضمنت اقتراح الهند النصي القانوني باعتباره أحد البدائل في المواد المعنية في وثيقة العمل، أساسا للمفاوضات في الدورة الخامسة والعشرين للجنة. وأخبر الوفد الجمعية أنه عدل مؤخرا قانون حق المؤلف للسماح بحماية المصنفات في البيئة الرقمية. وقد تضمنت التشريعات استثناءات كبيرة لحق المؤلف لفائدة الأشخاص معاقين البصر.

120. وهنأ وفد ترينيداد وتوباغو الويبو لجهود اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة المستمرة خلال ممارستها لمهام ولايتها في 2011 و2012. وقال الوفد إنه تم إحراز تقدم عظيم بالنسبة للأحكام الموضوعية لمشروع صك قانوني بشأن التقييدات والاستثناءات للأشخاص معاقين البصر و/أو العاجزين عن قراءة المطبوعات. وأمل الوفد أن تمتد الروح التي سادت في بيجين إلى الوفود ليمتخض عنها مؤتمر دبلوماسي في 2013 لصالح هذه الفئة من الأشخاص. وأفاد الوفد بأن ترينيداد وتوباغو كانت تدرس مجدية تعديل تشريعات حق المؤلف القائمة لضمان استثناء محدود للأشخاص معاقين البصر في استخدام طريقة برايل وقال إن هذه التوصية وردت في تقرير لجنة وزارية قدم لوزارة الشؤون القانونية في بداية 2012. وأضاف أنه تم التقدم بتوصية أخرى قيد النظر الجاد لتكوين فرقة عمل خاصة ذات ولاية تسمح بنفاذ معاقين البصر إلى المواد الخاضعة لحقوق المؤلف كالكتب الصوتية. أما فيما يتعلق بحماية هيئات البث، أيد الوفد العملية التي بلغت ذروتها خلال

الاجتماع 24 من اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة فتجلت في هيئة وثيقة عمل واحدة تشكل أساساً للمزيد من المفاوضات خلال الاجتماع المقبل للجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في نوفمبر. وقال الوفد إنه ملتزم بالولاية الحالية للبت التزاماً كاملاً، بما في ذلك العمل على مقارنة قائمة على الإشارات الحاملة وتطوير معاهدة دولية جديدة. والتفت الوفد إلى مسألة الاستثناءات والتقييدات للمكاتب ودور المحفوظات وأيد تقديم التوصيات المناسبة تأييداً كاملاً بحلول 2014. كما ناصر الوفد الدعوة إلى انعقاد دورة استثنائية لاجتماع الجمعية العامة في ديسمبر 2012 للنظر في إمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي للأشخاص معاقى البصر في 2013. وأبقى الوفد على دعمه الكامل لعمل اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة الراهن ورأى أنه من الممكن تحقيق تقدم هائل في العديد من القضايا ذات الصلة باللجنة قبل الجمعيات المقبلة.

121. وتحدث وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية ورحب بالتقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/41/14 الذي يتناول أعمال اللجنة الراهنة. وقال إن المناقشات الجارية في اللجنة هي جزء من مجالات تكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى المجموعة. وأضاف أن المجموعة ترحب بشدة بمخطتي عمل اللجنة لعامي 2013 و2014 وبمناشدة الدول الأعضاء في الويبو بمواصلة جهودها المشتركة للانتهاء من المداولات حول حماية هيئات البث وحول التقييدات والاستثناءات. وقال إن المجموعة أعدت وثائق عمل موضوعية يُستند إليها في المفاوضات القائمة على النصوص بشأن هذا الموضوع، وهي تتطلع إلى إبرام معاهدة في عام 2014 لتوفير حماية تقوم على إشارات البث لهيئات البث بمعناها التقليدي. وصرح بأن المجموعة ترحب بالاجتماع القادم الذي سيعقد بين دورات اللجنة، وتحث الجمعية على عقد دورة استثنائية لها في ديسمبر 2012 لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن الأشخاص معاقى البصر في عام 2013. وراح يقول إن المجموعة تود أيضاً إبرام معاهدة بشأن المكاتب ودور المحفوظات في عام 2014، ما سيطلب من اللجنة أن تصدر توصية بذلك في دورتها الثامنة والعشرين للجمعية العامة لعام 2013. وعلى النسق، قال إن من المزمع إبرام معاهدة بشأن مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص أصحاب الإعاقات الأخرى في عام 2015 وهي ستطلب من اللجنة أن تصدر توصية بذلك في دورتها الثلاثين للجمعية العامة لعام 2014. وأفاد بأن المجموعة تود أن ترتب الويبو إجراء مشاورات فيما بين الدورات بقيادة الرئيس حول هذه المواضيع المهمة وأن يشارك فيها الخبراء الرئيسيون والشركاء في المفاوضات، وقال إن هدف هذه المشاورات هو أن يتمكن جميع الأعضاء من الإقرار بأن هذه الاستثناءات والتقييدات ستفتح الأبواب الرئيسية أمام الابتكار والإبداع، ولعل هذه الأبواب الرئيسية هي المعارف وأردف قائلاً إن دورة الجمعية العامة هي الوقت المناسب لاستعراض ما أنجز والتفكير بحسم في الاعتبارات المشتركة التي تؤثر مباشرة في أهداف المنظمة وغاياتها. واستدرك قائلاً إن من المهام الحاسمة المطروحة أمام الجمعية تقييم مدى التقدم المحرز نحو ضمان تحقيق الأهداف المحددة في مختلف الاتحادات واللجان، بما فيها هذه اللجنة، والتداول بشأن أفضل توجه يمكن اتباعه ليين لجميع الدول الأعضاء التحسينات التي يمكن تحقيقها. وأعلن أن من المهم ألا يكون النجاح المحقق في إبرام معاهدة ييجين استثناء بل يتعين أن يكون هو القاعدة. وقال إن المجموعة تحث الويبو والدول الأعضاء فيها على مواصلة السير على درب التقدم الملموس في المناقشات والمفاوضات الحاسمة لتطوير البلدان الأقل نمواً. وأعرب عن قلق المجموعة إزاء التوقعات التي لا تزال هشة بأن تتيح المعاهدة للأشخاص معاقى البصر النفاذ إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف، على الرغم من التقدم المحرز في دورة اللجنة المنعقدة في يوليو 2012 والتوافق السياسي الواضح بشأن أهمية ضرورة إبرام هذه المعاهدة. وراح يقول إن الحوار بشأن إبرام معاهدة أو شيء آخر لا يزال يهدد استقرار الشروط الموضوعية الرئيسية التي يجب إدراجها لضمان أن تكون أية معاهدة يتم التوصل إليها مفيدة للتصدي للتحديات التي يواجهها الأشخاص معاقى البصر، وصرح بأنه من غير الممكن قبول أية نتيجة تفتقد للتوازن. واستدرك قائلاً إن من المهم أيضاً الإشارة إلى أن نسبة تبلغ 90 بالمائة من المكفوفين البالغ عددهم 235 مليون مكفوفاً تعيش في أفريقيا. وعبر عن اهتمام المجموعة بنوعية المعاهدة. وراح يقول إن شروط النفاذ لا بد أن توضع بحيث تتاح لأكثر أفراد المجتمع ضعفاً جميع الفرص للتمتع بالحياة العلمية والثقافية والتكنولوجية والسياسية التي ييسرها النفاذ إلى العلوم والمصنفات الفنية. واستطرد قائلاً عن المبرر الأخلاقي والسياسي الواضح وراء إنشاء نظام لحق المؤلف هو بعد كل شيء تيسير استفادة جميع الأشخاص من المعارف. وعلى النسق ذاته أعرب الوفد عن التزام المجموعة التام بأن تتعامل مع الاستثناءات والتقييدات لفائدة المكاتب ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث والأشخاص الذين

يعانون من إعاقات أخرى بالطريقة نفسها التي تتعامل بها مع التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص معاقى البصر. وأردف قائلاً إن مصالح الأجيال المقبلة تتوقف بشكل متزايد على ما ينتج عن المعارف العامة. وعلى الجانب الآخر قال الوفد إن الدراسات العملية تظهر أن النفاذ إلى المعارف شرط أساسي للابتكار والنمو الاقتصادي. وأضاف أن التوجهات السياسية الواضحة في برنامج عمل الويبو ينبغي أن تعكس بالكامل القوة والمنافع التي تتمتع بها في الماضي الدول الأعضاء التي استغلت النفاذ إلى المعارف والأنظمة المفتوحة كأداة أساسية لتحقيق التنمية. ومضى يقول إن المجموعة ترى في ذلك جانباً مهماً من جوانب تخطيط التنمية وليس مجرد مسعى واضح للانتفاع مجاناً باستثمارات البلدان المتقدمة. وأفاد بأن المجموعة تفهم بوضوح أنه كما كان النفاذ إلى المعارف جزءاً من البنية التحتية الصناعية في البلدان المتقدمة، فإن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لن يكون بمقدورها أن تتوقع أو لن يتوقع لها أن تستمر في المعاناة في إطار أنظمة غير مناسبة تثقل كاهل الموارد البشرية والاقتصادية. وقال باسم المجموعة إن الدورة الخمسين لجمعية الدول الأعضاء في الويبو ينبغي أن تكون فرصة للإيمان في كيفية تحسين الموازنة بين واقع ضرورة مواجحة المسائل الهيكلية العالمية المهمة من ناحية والشجاعة والأمانة والشفافية من ناحية أخرى. وفي ضوء هذه التعليقات العامة صرح الوفد بأن المجموعة تناشد الويبو والدول الأعضاء فيها بأن تقطع التزاماً صادقاً بالقيام بأنشطة عادلة ومتوازنة في مجال وضع القواعد والمعايير.

122. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية تبني صك دولي لتعزيز النفاذ إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف للأشخاص معاقى البصر والعاجزين عن قراءة المطبوعات كما أيد كافة توصيات الدورة 24 للجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. وأشار إلى أن الولايات المتحدة قد دخلت في مشاورات مكثفة بشأن مشروع هذا الصك داخل الحكومة ومع أصحاب المصالح في القطاع الخاص بغية الإسهام الإيجابي في الاجتماعات المقبلة لقضية الأشخاص معاقى البصر. أما الاستثناءات والتقييدات الواردة على حق المؤلف، فأشار الوفد إلى أن للولايات المتحدة تجربة وطنية إيجابية للغاية في مجال التقييدات والاستثناءات ومن أشهرها مفهوم الاستخدام العادل الشهير بالولايات المتحدة. وعلى ضوء ذلك، أيد الوفد عمل اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة الرامي إلى تمييز فهم الدول الأعضاء للتقييدات والاستثناءات على حق المؤلف للمؤسسات البحثية والتعليمية والأشخاص ذوي الإعاقة والمكتبات ودور المحفوظات. وأخيراً، قال الوفد إن الولايات المتحدة تؤيد تحديث مسألة حماية هينات البث بموجب بنود ولاية الجمعية العامة لعام 2007 التي دعت إلى العمل على مقارنة تقوم على إشارات البث لتوفير الحماية لأنشطة هينات البث بالمعنى التقليدي. وأضاف الوفد أنه تماشياً مع هذه الولاية، تؤمن الولايات المتحدة بأنه يتعين أن تكون هذه الحماية ضيقة النطاق مشيراً إلى إعادة نقل إشارات البث إلى الجمهور باستخدام منصات البث المجاني اللاسلكي والإنترنت وهو أمر غير مصرح به. وفي هذا الإطار، أشار الوفد إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحضر بنشاط لجلسة نوفمبر للإسهام بإيجابية في إعداد نص يتماشى وحدود ولاية الجمعية العامة.

123. وأولى وفد بربادوس عناية فائقة لعمل اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. ورحب بالتقدم المحرز في الدورة 24، ولا سيما بالنسبة لتحسين النفاذ إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف للأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات. وسيستمر الوفد في المشاركة البناءة بالمناقشات الجارية. ودعا الدول الأعضاء على وجه السرعة إلى القيام بالأمر ذاته. وقال الوفد إن بلاده تؤيد عقد جلسة استثنائية في ديسمبر 2012 للجمعية العامة لتقييم النص الصادر عن الدورة 25 وللبث في مسألة عقد مؤتمر دبلوماسي في 2013.

124. وأشاد وفد جنوب أفريقيا باللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة للتقدم الكبير المحرز حتى الآن، وخاصة فيما يتعلق بحماية هينات البث والتقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص معاقى البصر. وأكد الوفد تأييده لبيان مجموعة البلدان الأفريقية الذي قدمه وفد نيجيريا. وفيما يخص مسألة حماية هينات البث على النحو الوارد في الوثيقة WO/GA/41/14، أمل الوفد أن اعتماد نص واحد على أنه وثيقة عمل للجنة سيسرع المناقشات المستندة إلى النصوص حول المسألة التي ظلت مدرجة على جدول الأعمال لفترة طويلة جداً. وأيد الوفد التوصية الواردة في الفقرة 9 من الوثيقة WO/GA/41/14، بما في ذلك عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014. وبالنظر إلى 2014 التي تلوح في الأفق، وبالنظر إلى ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل العالقة، حث الوفد جميع الدول الأعضاء في الويبو على العمل معاً بالروح التي

سادت بيجين لضمان الوفاء بالموعد عام 2014. وفيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات لفائدة معاقبي البصر والأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات، قال الوفد إن جنوب أفريقيا ترحب بالتوصية الواردة في الفقرة 14 من الوثيقة. وأكد الوفد مشاركته الكاملة في الأنشطة المبينة في الفقرة 14. وقال إن التكنولوجيات الجديدة قد أدت إلى ارتفاع الطلبات الدولية للحصول على معلومات، وخاصة ضمن المكتبات التي تخدم الباحثين حيث التعاون متعدد التخصصات وعالمي. ولذلك نحن في حاجة إلى مقارنة عالمية لوضع إطار قانوني لمعالجة واقع البيئة الرقمية والوفاء بوعده العصر الرقمي. وعلى هذا الأساس أيد الوفد التوصيات الواردة في الفقرتين 19 و23 من الوثيقة.

125. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن اهتمامه بتحقيق تقدم بأسرع ما يمكن بشأن مسألة الاستثناءات والتقييدات لفائدة الأشخاص معاقبي البصر والأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات. وأبدى الوفد استعداداه للتعاون البناء من أجل التوصل إلى توافق الآراء اللازم. ومن المهم أيضا إحراز تقدم بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات البحث والمؤسسات التعليمية والمكتبات. ورحب الوفد بمواصلة العمل بنشاط على نص لمعاهدة دولية بشأن البث، بهدف عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014.

126. ورحب وفد باراغواي بالتقدم الكبير الذي أحرز في سياق عمل اللجنة المذكورة. وسعت توصيات اللجنة الدائمة إلى تعزيز اتفاق دولي لمساعدة الأشخاص معاقبي البصر والأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات والتي ينبغي أن تتحقق دون أي مزيد من التأخير. وأعرب عن أمله أيضا في أن يحرز النص في اجتماع ما بين الدورات تقدما كافيا من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة كاملة. وينبغي، بل ويمكن، أن يعقد المؤتمر الدبلوماسي في أقرب وقت ممكن بما أن جميع الدول الأعضاء على عاتقها دين كبير نحو الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات.

127. ودعم وفد كينيا بيان وفد نيجيريا باسم مجموعة بلدان الدول الأفريقية وأبدى تقديره للعمل الذي أنجزته اللجنة ولا سيما في مجال الاستثناءات والتقييدات الذي حققت فيه اللجنة تقدما كبيرا. وقال إن ثمة حاجة إلى استغلال الوقت المتاح إلى أقصى قدر ممكن أثناء اجتماعات اللجنة وأثناء الاجتماعات ما بين الدورات، وهو ما يتطلب وضع نهج استراتيجي للقضايا المطروحة. واستطرد قائلاً إن القضايا العالقة بشأن الاستثناءات والتقييدات لفائدة معاقبي البصر تستلزم نهجا موضوعيا ومتزنا يوضع أثناء الاجتماع القادم ما بين الدورات في أكتوبر 2012. وأضاف أنه لا بد من ضمان إجراء المناقشات في إطار اللجنة واستغلال الوقت إلى أقصى درجة ممكنة. وقد حان الوقت لتبني التكنولوجيا واستخدام مختلف الأدوات المتاحة لعقد اجتماعات افتراضية. ومضى يقول إنه بالنظر إلى التقدم المحرز نحو وضع صك بشأن الاستثناءات والتقييدات لفائدة معاقبي البصر، فينبغي أيضا أن تضع نصب العين الاستثناءات والتقييدات الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بالمكتبات ومؤسسات التعليم والبحث. وينبغي أن تراعي المفاوضات الدراسات المختلفة التي أعدتها الويبو والمنظمات الأخرى في البلدان النامية وتراعي أيضا جدول أعمال التنمية. وفيما يخص قضية حماية هيئات البث، أعلن الوفد أنه من الضروري أخذ ولاية الجمعية العامة بعين الاعتبار والاحتفاظ بالزخم المحرز والمضي بالمفاوضات قدما بغية عقد مؤتمر دبلوماسي في سنة 2014. وأشاد الوفد بجهود مختلف الوفود أثناء اجتماعات اللجنة، ولا سيما وفدا جنوب أفريقيا والمكسيك، لتحقيق ذلك الهدف.

128. وأبدى وفد باكستان ارتياحه لنتائج الدورة الأخيرة للجنة، وخاصة برنامج العمل بشأن الاستثناءات والتقييدات كما هو وارد في الفقرات 14 و19 و23 من تقرير اللجنة المرفوع إلى الجمعية العامة. وقال إنه من المأمول عقد مؤتمر دبلوماسي في النصف الأول من 2013 لاعتماد معاهدة لفائدة معاقبي البصر. وحث الوفد على الإسراع في العمل على الفئات الأخرى من المستفيدين من الاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف، ولا سيما ما يخص منح النفاذ إلى المواد التعليمية والعلمية. ومضى يقول إن العمل المنجز في إطار اللجنة يكتسي أهمية بالغة لأن معاقبي البصر والعاجزين عن قراءة المطبوعات والمهنيين ومستخدمي المكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية ينتظرون حولا ملموسة.

129. وقال وفد المغرب إنه يعتقد أن الروح الإيجابية والبناءة التي هيمنت على أشغال ذلك المؤتمر قد مكّنت من إنصاف شريحة من فئاني الأداء ظلت دون إنصاف منذ وقت طويل. ورحب الوفد بالعمل الذي تم إنجازه لحد الآن داخل هذه اللجنة كما يقدر الجهود التي بذلت لحد الآن من خلال الموضوعات المطروحة على جدول أعمالها والتقدم الذي تم إحرازه في هذه اللجنة. وبخصوص موضوع تجميع حقوق هيئات البث الإذاعي، يعتقد الوفد أن هذا الموضوع ظل مطروحاً على جدول أعمال هذه اللجنة منذ سنة 1998 وأنه آن الأوان لتحسين هذه الحقوق في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة التي عقدت عمل هيئات البث وذلك أساس المعنى التقليدي القائم على الإشارة كما تم اعتماده في الجمعية العامة في سنة 2007. ويعتقد الوفد بأن هذا المؤتمر الدبلوماسي ينبغي دعوته لاعتماد صك دولي يتم من خلاله تجميع حقوق هيئات البث وذلك عن طريق تسريع وتيرة العمل للوصول إلى هذا الهدف. وبخصوص التقييدات والاستثناءات، أعرب الوفد عن دعمه لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لاعتماد صك دولي يقوم بتحسين ذوي الإعاقات البصرية واستفادتهم من النفاذ إلى المصنفات المحمية. وأعلن الوفد أنه يقدم ترشيحه إن تم إقرار دعوة المؤتمر الدبلوماسي لاحتضان هذا المؤتمر الدبلوماسي وهذا تكليف كلفه به رئيس الوفد الذي ألقى بيان المغرب بالأمس.

130. ورحّب وفد إكوادور بتقرير اللجنة والتقدم المحرز خلال دوراتها السابقة. وأبدى أمله في إمكانية اعتماد التقرير حتى توافق الجمعية العامة على عقد دورة استثنائية في ديسمبر 2012 وعقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2013، من أجل إبرام اتفاق بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات وفائدة الأشخاص معاقين البصر. وأعرب الوفد عن رغبته في وضع قواعد ومعايير دولية تتيح إمكانية نفاذ أولئك الأشخاص على النحو الواجب إلى المصنفات، وإبرام اتفاق ملزم قانوناً كأداة لتطوير الملكية الفكرية في بلدانهم. وأبدى دعمه للبيان الذي أدلى به وفد بيرو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وكذلك للبيانين اللذين أدلى بهما وفد البرازيل، باسم بلده وباسم مجموعة جدول أعمال التنمية على حد سواء.

131. وأحاط وفد الجزائر علماً بالتقرير الخاص بعمل اللجنة ورحّب بالجهود التي تبذلها الأمانة والدول الأعضاء من أجل مواصلة المناقشات بشأن مسائل مهمة من قبيل التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف وحماية هيئات البث. وأبدى تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وللبيانين اللذين أدلى بهما وفد نيجيريا والبرازيل باسم بلديهما. وأكد، مجدداً، موقفه من الأهمية التي تكسبها التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف والحقوق المجاورة، وبالنسبة لنشاط البث في بلده. وأعرب عن دعمه للقرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابقة. غير أنه أشار إلى أنّ برنامج العمل لن يُستكمل دون التزام جدي من قبل جميع الدول الأعضاء بوضع صك بخصوص التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص معاقين البصر. وأبدى دعمه لاعتماد صك من هذا القبيل يتيح إمكانية النفاذ إلى المعارف ويرسي الحقوق على النحو المقترح. كما قال الوفد إنّه يدعم التقييدات والاستثناءات لصالح المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث. وأعرب عن أمله في أن تتمكن سلوكيات المرونة والسلوكيات البناءة التي أبدت في مجال التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص معاقين البصر من التأثير إيجاباً على إمكانية وضع التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والتدريس والبحث. وتمنى، فيما يخص موضوع هيئات البث، أن تواصل اللجنة عملها على النص المعتمد في دورتها الأخيرة من أجل الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014. وأكد على أنّ العمل الجاري إنجازه على مستوى اللجنة إنّما يبيّن بوضوح أهمية ذلك العمل بالنسبة للدول الأعضاء، وبالنسبة للبلدان النامية بوجه خاص. ورحّب بالفرصة التي أتاحت لتلك البلدان خلال اجتماعات اللجنة للنظر في كيفية دمج التوصيات في جدول أعمال التنمية.

132. ورحّب وفد السلفادور بالعمل الذي اضطلعت به اللجنة في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة. وأكد، مجدداً، على دعمه الكامل للتوصيات الواردة في خطة العمل التي وافقت عليها كل الدول الأعضاء كخطوة بناءة إلى الأمام. وشدد، في هذا الصدد، على التقدم المحرز في مجال التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف مما منح اللجنة فرصة لإجراء مناقشات ذات أهمية بالنسبة لجميع أعضاء الويبو. وأعرب عن التزامه بالأهداف التي حددها الأعضاء للمضي قدماً ببرنامج العمل الخاص بالاستثناءات والتقييدات المناسبة لفائدة الأشخاص معاقين البصر والأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات وسائر

الأشخاص العاجزين عن القراءة، وسلسلة الاجتماعات التي أدرجت في برنامج العمل، بغرض تمكين اللجنة من بلوغ توافق في الآراء بشأن البنود قيد المناقشة والدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2013. كما أبدى دعمه، فيما يخص التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والتدريس والبحث، للاقتراح الداعي إلى مواصلة العمل على أساس برنامج العمل الموصى به، الذي يشمل إعداد التوصيات حول هذا البند لعرضها على الجمعيات العامة. واختتم كلمته مشيراً إلى التقدم الذي يحرز باستمرار على مستوى اللجنة فيما يخص المناقشات الخاصة بحماية هيئات البث. وأبدى دعمه للتوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة والداعية إلى مواصلة إدراج هذه المسألة في عمل اللجنة وذلك بغرض الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي عندما تصبح الظروف اللازمة التي أوصيت الجمعية العامة بضرورة تهيئتها مناسبة لعقده.

133. وأحاط وفد نيبال علماً بالتقدم المحرز فيما يتصل بكل مجالات العمل الرئيسية للجنة بما فيها مسألة التقييدات والاستثناءات الرامية إلى ضمان نفاذ ضعيفي البصر والمكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث إلى المصنفات المشمولة بحماية حق المؤلف. ولاحظ أن أعمال اللجنة في مجال وضع القواعد والمعايير والمناقشات المتعلقة بالملك العام تأخذ في الحسبان توصيات جدول أعمال التنمية وأن معاهدة ييجين اعترفت بأهمية جدول أعمال التنمية. وذكر أن أعمال وضع القواعد والمعايير والاستثناءات والتقييدات قد تكون بمثابة إعلان مهم في سياق تحقيق التوازن بين هدف حماية حقوق الملكية الفكرية والتنمية وأنها تسمح أيضاً للدول الأعضاء بما فيها البلدان الأقل نمواً بتنفيذ أوجه المرونة الضرورية لتطوير التشريع المحلي. ولفت النظر إلى الحاجة إلى نظام متوازن للملكية الفكرية يضمن حماية حقوق الملكية الفكرية ولا يحد سلباً من النفاذ إلى المعارف وخاصة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة ولأغراض التعليم والبحث. وأخيراً، لاحظ أهمية المشاورات غير الرسمية للارتقاء بعمل اللجنة وشدد على ضرورة أن تكون تلك المشاورات شاملة وشفافة ومعتمدة على توجيه الدول الأعضاء.

134. وذكر وفد كوبا أن العمل المضطلع به في اللجنة والرامي إلى إتاحة فرص النفاذ لضعيفي البصر والأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات هو عمل له تأثير كبير في مجتمع البلد وأنه يسعى إلى تحقيق نتائج محددة في أسرع وقت ممكن. وأعرب عن تأييده للاقتراحات بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة ضعيفي البصر وعن أمله أن تحقق نتيجة مماثلة فيما يخص التقييدات والاستثناءات لصالح المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والتدريس والبحث والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. واختتم كلمته مسانداً بيان وفد البرازيل المدلى به باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وبيان وفد بيرو المدلى به باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

135. وأحاط وفد الصين علماً بالتقدم الملحوظ المحرز في عمل اللجنة منذ انعقاد الجمعية العامة لليوبو في السنة الماضية. وأعرب عن أمله أن تواصل الليوبو عملها في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة لإيجاد قاعدة مشتركة وحل أوجه الاختلاف بهدف المضي قدماً بالعمل المرتبط بالاستثناءات والتقييدات لفائدة ضعيفي البصر والأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات بالتوصل إلى صك دولي حتى يتسنى عقد مؤتمر دبلوماسي في أسرع وقت ممكن. ولاحظ أن الغرض هو ضمان حق ضعيفي البصر في النفاذ إلى المصنفات المشمولة بحماية حق المؤلف فعلاً. وأنهى بيانه ذاكراً أنه سيواصل توحيد جهوده مع سائر الدول الأعضاء لضمان إمكانية إنجاز العمل بسلاسة.

136. وذكر وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) أنه ما زال يرى أنه من غير الصائب محاولة منح حقوق لمنظمات مثل هيئات البث بعد ملاحظة الفقرة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأحاط علماً بأن المناقشات بشأن ذلك الموضوع قد تضي قدماً بإدراج أحكام تنص على إمكانية أن تضيف الدول الأعضاء التحفظات وفقاً لواقع كل واحدة منها. وبالنسبة إلى ضعيفي البصر، قال إن بلده على غرار غيره من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قد أيد على الدوام الحاجة إلى معاهدة دولية قد تساعد ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم بمنحهم فرصة النفاذ إلى المواد المطبوعة مما يضمن حقوق الإنسان فيما يتصل بتنمية شخصيات الأفراد وثقافتهم. واختتم كلمته مشدداً على ضرورة ألا تنسحب الليوبو عن باقي الجهات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

137. وذكر وفد بلجيكا الجمعية العامة بأنه شارك بنشاط في المناقشات داخل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة على صك دولي ممكن بشأن الاستثناءات والتقييدات لفائدة الأشخاص معاقى البصر وشاطر الرأي القائل إن تقدما كبيرا قد أحرز. وقال إنه ملتزم بإحراز المزيد من التقدم الكبير من باب الأولوية. وينبغي للمفاوضات داخل الويبو أن تؤدي إلى تحسن كبير في النفاذ إلى الكتب وغيرها من المواد المطبوعة للأشخاص معاقى البصر في أي مكان في العالم، وحشد الوفد وجود صك مجد وفعال ومتوازن من شأنه أن يثبت استدامتها. وفيما يخص التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات والمحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية، واصل الوفد المشاركة البناءة في المناقشات حول التقييدات والاستثناءات الأخرى، وذلك بهدف تعزيز تبادل الأفكار والمبادئ التي يمكن لجميع الدول الأعضاء في الويبو أن تأخذها في الاعتبار عند تنفيذ التقييدات والاستثناءات في تشريعاتها الوطنية. وقال أيضا إنه شارك بنشاط في المناقشات حول إمكانية وجود معاهدة لحماية هيئات البث منذ 1999 وإنه منذ ذلك الحين وهو يولي أهمية كبيرة لهذه المسألة. ورحب بالتقدم المحرز مؤخرا في دورة يوليو للجنة الدائمة، وتطلع إلى مواصلة المناقشات من أجل التوصل إلى معاهدة لتحديث الحماية الدولية الممنوحة لهيئات البث والتي من شأنها أن تحترم حقوق أصحاب الحقوق في المصنفات وغيرها من المواضيع المحمية التي تحملها إشارات البث.

138. وقال وفد شيلي إن الاتفاق الذي تحقق في الدورة الرابعة والعشرين للجنة الدائمة يعكس التقدم الكبير الذي أحرزته اللجنة في أعمالها فيما يخص مختلف البنود الواردة في جدول أعمالها، وخاصة التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص معاقى البصر وغيرهم من العاجزين عن قراءة المطبوعات. وأعرب عن رضاه الشديد عن التقدم المحرز، ولكنه قال إنه يدرك التحديات الكبيرة التي ما زالت قائمة. وفي الأشهر المقبلة، سيتعين على أعضاء الويبو التوصل إلى اتفاق بشأن "وثيقة عمل تتعلق بصك دولي بشأن التقييدات والاستثناءات لمعاقى البصر/الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات" (الوثيقة SCCR/23/7). وعلى غرار ذلك، سيتعين على الدول الأعضاء خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في نهاية عام 2012، أن توافق على عقد مؤتمر دبلوماسي عام 2013، لصياغة معاهدة دولية للأشخاص معاقى البصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات. وهذا الاتفاق سيكون لبنة بارزة في الجهود الرامية إلى وضع نظام ملكية فكرية متعدد الأطراف ومتوازن وشامل، وسميكن من تحقيق تقدم حقيقي في أنشطة الويبو لوضع القواعد والمعايير.

139. وعبر وفد الأرجنتين عن رضاه حيال التقدم المحرز في مختلف المواضيع المدرجة على جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في الدورة السابقة، ولا سيما في موضوع التقييدات والاستثناءات. وأضاف الوفد أن اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة شارفت على الانتهاء من برنامج عمل، كان قد أعد خلال الدورة 21 ويعبر عن الرغبة في تعميم توصيات جدول أعمال التنمية ولا سيما في أنشطة وضع القواعد والمعايير. وأقر الوفد بأهمية حقوق المؤلف لتحفيز الإبداع والتنمية الثقافية للبلدان مع التركيز على إيجاد توازن بين حماية حقوق الملكية الفكرية للأفراد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين. وقد أولى الوفد اهتماماً خاصاً إلى عمل اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في موضوع الاستثناءات والتقييدات لأنها ترتبط بالمبادئ العامة لجدول أعمال التنمية ارتباطاً وثيقاً. وأتى الوفد على هذا العمل والتقدم الملحوظ بخصوص الصك الدولي المقترح المخصص للتقييدات والاستثناءات للأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات، لأن من شأن هذا الصك أن يوفر حلاً جوهرياً لمشكلة هذه الفئة وسيضمن للمستفيدين منه المساواة بالآخرين. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا زالت النتائج في رؤية الوفد غير ملموسة وغير فعالة إذ يتعين حضور الإرادة السياسية اللازمة للدول الأعضاء والتزام أكبر بولاية الجمعية العامة لتبني صك أو مجموعة صكوك قانونية دولية مناسبة. وقد أولى الوفد عناية خاصة إلى عملية تطوير التقييدات والاستثناءات الجارية المقدر منحها إلى المكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية. وسيستمر الوفد في المشاركة البناءة بغية التوصل إلى توافق في الآراء وإحراز تقدم جوهري في هذه القضايا. وحتى يتسنى للوفد ذلك، أوضح أنه سيواصل المشاورات الداخلية المختلفة للمشاركة في عملية التفاوض الجارية، فمن المهم التعامل بجدية مع اقتراحات التقييدات والاستثناءات. ودعا الوفد اللجنة على وجه السرعة إلى الاستمرار في عملها على أن يكون أكثر شمولاً لوضع حد أدنى للاستثناءات من خلال العمل الفعال والملموس، فهذه الاستثناءات ستحسن من نفاذ بعض فئات المجتمع إلى المصنفات العلمية والأدبية وغيرها من منتجات الملكية الفكرية وهو أمر يستعصي عليها في الوقت الراهن.

ودعا الوفد اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة إلى الاستمرار في عملها وفي مناقشاتها لتنسيق التقييدات والاستثناءات على حقوق المؤلف، آملاً أن يتم ذلك في أسرع وقت ممكن. وأكد الوفد مجدداً على رغبته في الاستمرار بالنقاش وكله ثقة أن كافة الدول الأعضاء ستشارك مشاركة بناءة.

140. وقال وفد بيرو إن بلده لا يفتأ يدعم التحديث، كما يدعم نموذج تطوير يتميز بالانفتاح الاقتصادي والتجاري يؤدي فيه الاستثمار في التعليم والبحث والتنمية والنهوض بالابتكار والملكية الفكرية دوراً حاسماً. وأضاف أنه نتيجة للسياسات التي طبقت، واستمرار تطبيقها واتساقها قبل كل شيء، شهدت بيرو على مدى العقد المنصرم نمواً مطرداً بمعدل بلغ خمسة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وحققت نتائج بارزة في الحد من الفقر. وأفاد بأن أهداف البلد واضحة وهي: ضمان اندماج بيرو اندماجاً مناسباً في المحيط الدولي؛ وجذب الاستثمار والتكنولوجيا من أجل تحديث الهياكل الإنتاجية؛ ورأب الهوة التكنولوجية؛ وتحديث البنية التحتية المادية لتعزيز قدرات بيرو على المنافسة والنهوض بالتنمية المستدامة التي تشمل كل فئات المجتمع. وأشار الوفد إلى أن بيرو تعي أن الانتفاع بفعالية بالأدوات التي يتيحها نظام الملكية الفكرية عامل أساسي لمواصلة السير على درب النمو والتنمية، لأن ذلك من شأنه أن يبسر ظهور التكنولوجيا المبتكرة ويزيد من قدرة الشركات على المنافسة، بما يزيد من رفاه الشعب. ومضى يقول إن بيرو شاركت بفعالية في المناقشات التي دارت من أجل اعتماد صك لفائدة معاقى البصر. وعليه ونظراً لأن الصك المعني بلغ مرحلة متقدمة فمن المؤكد أن الدول الأعضاء في الويبو التي ستلتقي في دورة استثنائية للجمعية في ديسمبر ستوافق على عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2013، فالتوصل إلى هذا الصك من أولويات البلد، كما أنه يتسق مع سياسة التنمية الاجتماعية الشاملة التي تروج لها حكومة بيرو.

141. واستهل ممثل الاتحاد العالمي للمكفوفين (WBU) كلمته مصححاً بياناً إحصائياً غير دقيق ذكره وفد المكسيك في كلمته مستشهداً بالاتحاد العالمي للمكفوفين كمصدر له. وذكر أن العالم قد يكون في الواقع أرض المسرة والسعادة لو كان فيه 280 000 شخص مكفوف فقط واستدرك قائلاً إنه يتضح من بيان الاتحاد الإعلامي الملقى على كل الدول الأعضاء أن عدد ضعيفي البصر الذين سيستفيدون من مبادرة المعاهدة هو 280 مليون شخص. وقال إن الاتحاد يجد تقرير اللجنة بما فيه خارطة الطريق الخاصة بمبادرة المعاهدة مشجعاً معرباً عن حذره ويرى أن البيانات العديدة التي أدلت بها الدول الأعضاء ذلك الصباح وذكرت فيها أنه آن الأوان بالفعل للمضي بوضع المعاهدة وعقد مؤتمر دبلوماسي في السنة التالية هي بدورها مشجعة مبدئياً حذره أيضاً. ولاحظ مع الاهتمام الشديد أن دياجة معاهدة ييجين تسلم بضرورة التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق والمصلحة العامة الأوسع نطاقاً. وذكر الدول الأعضاء كما فعل وفد نيجيريا ببلاغة عندما تحدث باسم مجموعة البلدان الأفريقية بضرورة أن تحقق المعاهدة الغرض المنشود منها. وشدد على أن حضور الاتحاد لا يستهدف وضع معاهدة لفائدة بعض مئات ضعيفي البصر الحاصلين على شهادة الدكتوراه وبعض آلاف ضعيفي البصر الحاصلين على شهادة الماجستير المتخرجين من الجامعات الموجودة في الحزام الشمالي وسائر المدن الكبرى فقط بل يستهدف وضع معاهدة تنص على أحكام لا بد منها لخدمة مصالح ضعيفي البصر والأشخاص العاجزين عن قراءات المطبوعات في جميع أنحاء العالم. وأردف قائلاً إن حضور الاتحاد يستهدف خدمة احتياجات ضعيفي البصر والأشخاص العاجزين عن قراءات المطبوعات الذين يقيمون خمسين ميلاً بعيداً عن نهاية الطريق الميسر والمعبد. وأفاد بأنه أمضى أكثر من عشرات السنوات يعمل في بلد خارج من الحرب الأهلية فقدت المنظمة الوطنية للمكفوفين فيه كل هيكل فروعها وتحول معظم أعضائها من ضعيفي البصر إلى نازحين داخلين وأنه عمل وحضر في مقرها الرئيسي في قاعة صغيرة مناقشات مع قادتها دون توفر أسباب الراحة من التكيف وبسماح صوت آت من الجانب الآخر من القاعة لآلة كاتبة ما زالت معتمدة على الشريط الكربوني وهي تمثل مستوى التكنولوجيا المتوصل إليه في تلك المنظمة. وشدد على أن الاتحاد لا يتحدث عن منظمات المكفوفين الحديثة والمزودة بالموارد الموجودة في البلدان المتقدمة المنتمة إلى المجموعة باء فحسب. واستطرد قائلاً إن تقييدات الحماية التكنولوجية لا ينبغي أن تحقق أحكام المعاهدة لأن الهدف المنشود لا يقتصر على توفير حل رقمي بل هو إيجاد حل لفائدة معظم البلدان النامية من الدول الأعضاء التي يضم العديد منها أبناء من المكفوفين وضعيفي البصر الذين لا يحتاجون إلى عمليات تحميل رقمية بل إلى نسخ ورقية وكتابات مادية ورقية بخط البراي أو أقراص مدمجة للقراءة يجري تبادلها عبر الحدود مع البلدان المجاورة التي

تستخدم اللغة ذاتها. واختتم كلمته قائلاً إن نشر الويبو لتقريرها عن اجتماع التعاون بين بلدان الجنوب الذي عقد في البرازيل خلال شهر أغسطس قبل بضعة أيام أمر مشجع له مع إبداء الحذر. وأشار إلى عرض من العروض قدمه المدير العام المساعد السابق في الويبو، السيد ميخالي فيكشور، وذكر فيه أن قضية ضعيفي البصر ظهرت للمرة الأولى في جدول أعمال الويبو في سنة 1982. وأحاط علماً بمشاركة الويبو ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة نتيجة لذلك في تكليف المحامية الكندية واندا نول بإعداد تقرير عن تلك القضية وتقديم التقرير وقبوله من اللجنة التنفيذية لاتحاد برن سنة 1985. وأوصى باستخدام القانون الدولي الملزم للسماح بإنتاج أنساق ميسرة وتوزيعها على الصعيد العالمي لفائدة المكفوفين. وطلب من الدول الأعضاء في الويبو أن تساعد الاتحاد على تجسيد ذلك التوقع في الواقع خلال سنة 2013 وتقييمه من تجربة أخرى تتحطم فيها آماله كما حصل سنة 1985.

142. وقال ممثل جمعية صناعة الحواسيب وأجهزة الاتصال (CCIA) فيما يخص موضوع الأشخاص معاقبي البصر الذي يراه أعجل بند على جدول أعمال اللجنة، إنه سُئل لماذا تدعو جمعيتها إلى إيجاد حل فعال لهذه القضية على الرغم من أنها جمعية تجارية. وأجاب أن السبب في ذلك هو أن نظام حق المؤلف الدولي إن لم يتمكن من إيجاد حل لهذه القضية فإن مصداقية النظام برمته ستضرر. وراح يقول إن الجمعية تضم أكثر الشركات ابتكاراً في العالم وإن مصداقية نظام حق المؤلف وفعاليتها تكسب أهمية كبرى بالنسبة إلى هذه الشركات. وأضاف أن الجمعية لها باع طويل في مجال اتخاذ المواقف مثل التزامها بحرية التعبير. وأردف قائلاً إن هناك من صرح بأن التوصل إلى نتيجة ملزمة بشأن موضوع الأشخاص معاقبي البصر يمكن أن يفضي إلى نوع من التراجع أو السوابق بما يسفر عن فرض المزيد من التقييدات الدولية على الحقوق، ورأى الممثل أن هذه الحجة لا مصداقية فيها. وأضاف أن هناك من صرح أيضاً بأن القوانين المخففة يمكن أن تعادل القواعد الملزمة في الفعالية، وقال إن هذه الإفادة تقتصر إلى الاتساق المنطقي. واستطرد الممثل قائلاً إن النص أصبح معقداً جداً وإن التدخل فيه أكثر من ذلك سيزيد من تعقده. وأضاف أن الأشخاص معاقبي البصر لا يلزمهم أن يخبرهم أحد بما يحتاجون إليه، فبما أنهم يشاركون في المناقشات بأنفسهم، يمكنهم التعبير عن احتياجاتهم وهم يستحقون أن يُنصت إليهم. وأردف يقول إن هذا المسار كله يرمي إلى حل مشاكلهم، وإيهم ما كانوا ليشركوا فيه إذا كان الاستغلال العادي للمصنفات يضمن النفاذ إلى الأنساق الميسرة بقدر ما يضمنه إلى الأنساق العادية. والتفت الممثل إلى مسألة البث، وصرح بأنه لا يعتقد أن هذه المسألة ينبغي أن تستغرق الكثير من الوقت في جدول أعمال اللجنة في الوقت الذي تشرف فيه المناقشات حول موضوع الأشخاص معاقبي البصر على النهاية. وناشد هيئات البث بأن تطلب من الدول الأعضاء أن تأخذ الوقت المكرس لمناقشة موضوع هيئات البث وتخصصه لموضوع الأشخاص معاقبي البصر إلى حين إيجاد حل له. وقال الممثل من حيث المضمون إن الحقوق تمنح على الإبداع أما الإشارات فلا تعتبر إبداعاً لأنها تصدر إلكترونياً عن الموجات الحاملة، وإذا كانت الإشارات غير دائمة فليس من المناسب تحديد مدة حمايتها فهي لا توجد في أشكال ثابتة. وراح يقول إن أية حماية تتعلق بأنشطة التثبيت أو الأنشطة اللاحقة للتثبيت تعتبر حماية لشيء لا وجود له، فالثابت هو البرنامج الذي يملكه شخص آخر، وتوفير أية حماية للإشارات التي يتصور أنها ثابتة يعد من قبيل منح الحقوق لهيئات البث في محتوى يملكه شخص آخر.

143. وقال ممثل منظمة مجتمع الإنترنت إن من الضروري أن تراعي المناقشات الدائرة حول موضوع الأشخاص معاقبي البصر التطورات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة مثل ثورة الإنترنت. وتحدث عن موضوع التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، وحث الويبو والدول الأعضاء فيها على اتخاذ جميع التدابير المناسبة لعقد مؤتمر دبلوماسي يعزز النفاذ الكامل في العالم الرقمي. والتفت إلى موضوع التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص معاقبي البصر وسائر الأشخاص الذين يعانون من عجز عن قراءة المطبوعات، وصرح قائلاً إن جميع الناس ينبغي أن يتمتعوا بالنفاذ الكامل إلى المحتويات على الإنترنت وخارجه. وأعلن أن المنظمة أعدت وثيقة في هذه الصدد وهي متاحة خارج القاعة. وأردف يقول إن الحكومات ورأسي السياسات عليهم التزام مهم باستخدام الأدوات التشريعية والتقنية الحالية لتناول موضوع نفاذ الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة إلى محتوى الإنترنت، كما يلزمهم إيلاء الأولوية لموضوع الإعاقة. ومضى يقول إن على الويبو أن تسرع في طلب عقد مؤتمر دبلوماسي لفائدة الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات لإبرام معاهدة تعد ضرورة جداً في هذا المجال.

وأقر الممثل بما قامت به الويبو والدول الأعضاء من عمل في مجال حماية هيئات البث وفي دعم المبادرات الدولية بشأن طرق منع قرصنة الإشارات، وأفاد بأنه يفهم أن بعض الشواغل قد أعرب عنها بشأن ما قد يكون للحقوق الجديدة من وقع على الإبداع وعلى نماذج العمل الجديدة بزيادة التكاليف على مرئادي الإنترنت. وأردف قائلاً إن التكنولوجيا الرقمية والإنترنت يتيحان أدوات للتعبير الفني في أشكال مختلفة. وقال إن تبادل مقاطع الفيديو والمقاطع الصوتية ونشرها أصبحا أمران عاديان على الإنترنت وقد أتاحتها الحيز لظهور منصات جديدة. وطالب بأن تحترم أية معاهدة توضع لقضايا تتعلق بالإنترنت بشكل مباشر أو غير مباشر طبيعة الإنترنت المفتوحة والبنية التي تقوم عليها، وأن يتم تناول هذه المعاهدة في محيط من أصحاب المصالح المتعددين كما تنص على ذلك الفقرة 68 من إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي عقد في تونس.

144. وقال ممثل المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI) إن مؤسسته فُزعت لسماع حكومات كثيرة تدعو إلى وضع معاهدة جديدة لحماية هيئات البث، مع أن اللجنة لم تُرود بعد بشروح حول المشكلة التي يُتوقع من المعاهدة تسويتها أو كيف ستقوم بالعمل المطلوب منها. وأضاف أن مؤسسته طلبت من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تقديم شروح لتحديد مشاكل القرصنة التي يُتوقع من معاهدة هيئات البث تسويتها والتي لا يمكن تسويتها بإنفاذ القوانين الراهنة الخاصة بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وأنها في انتظار ردّها. وأوضح أن بعض نصوص المعاهدة ستخلق طبقة جديدة من الحقوق فوق حق المؤلف مما سيضرّ بكل من المستهلكين وأصحاب الحقوق. وفيما يخصّ المفاوضات المتعلقة بالنفاذ إلى المعارف لأغراض التعليم والبحث وغير ذلك من المواضيع أشار الممثل إلى أن النصوص الجديدة تبدي طموحا في محاولة تسوية القضية المتمثلة في كيفية معالجة البلدان للضغوط الداعية إلى تعزيز أعمال حق المؤلف والعمل، في الوقت ذاته، على ضمان سبيل قانوني للنفاذ إلى المعارف. وحث الوفود على استخلاص العبر من الأخطاء التي ارتُكبت في عامي 1967 و1971 لدى مراجعة اتفاقية برن. وقال الممثل، فيما يخصّ وضع استثناءات لفائدة الأشخاص معاقين البصر، إنّه من المؤسف أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لم يبديا بعد موافقتهم على جعل الصك الجديد معاهدة، مع أنّهما لم يبديا أية صعوبة في الدعوة إلى وضع معاهدة في مجال البث. وأكد على ضرورة أن تكون المعاهدة المتعلقة بالأشخاص معاقين البصر شاملة فيما يخصّ المستفيدين وأن تستند إلى أقوى وأنجع الاستثناءات الوطنية المعمول بها وأن تتيح إمكانية تبادل الملفات بين البلدان عندما يكون استخدام تلك الملفات أمرا مسموحا به في كل من تلك البلدان. واختتم قائلاً إن مؤسسته تتطلع إلى عقد مؤتمر دبلوماسي حول هذا الموضوع في عام 2013.

145. وقال ممثل الجمعية الدولية للناشرين (IPA) إنّ جمعيته تؤيد خطة العمل التي اقترحتها اللجنة على الجمعيات بخصوص وضع صك لفائدة الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات وإنّها تتطلع إلى إجراء نقاش مدرّوس وبنّاء ومتوازن في الأشهر القادمة. وأضاف أن منظمته تؤيد الطلب المقدم من الممثلين الدوليين للكتاب والممثلين والمغنين والمنتجين والجمعيات المعنية بتحصيل إتاواتهم وناشري أعمالهم وموزعيها والداعي إلى تكييف الصك الحالي وفق ثلاثة أساليب مهمة. ويبيّن أنّ أوساط النشر الدولية لم تبدأ أبدا اعتراضها على تبادل النسخ المادية غير الرقمية على الصعيد الدولي وإنّها تتطلع إلى الاشتراك مع الاتحاد العالمي للمكفوفين في اقتراح سبل إدراج هذا الجانب المهم في الصك. وأوضح أنّ الصك والمسار الذي ينبغي قطعه يقتضيان تعاوناً ومرونة. واستطرد قائلاً إنّ ضمان نفاذ الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات على قدم المساواة ليس من الآمال الوهمية بل هو هدف يمكن بلوغه. وخصّ بالذكر مجموعة المشروعات التعاونية التي أنجزت بنجاح في بلدان مثل النمسا والبرازيل وألمانيا وهولندا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وكثير من البلدان الأخرى وقال إنّها أحسن مثال على المبادرات التي استندت إلى أساليب ووسائل مختلفة كان بعضها يعتمد على الاستثناءات والتقييدات في حين لم يكن البعض الآخر يعتمد عليها. وأشار إلى أنّ إتاحة فرصة النفاذ على قدم المساواة في الوقت نفسه وبالسهولة ذاتها سيقتضي تعاوناً وثيقاً بين أصحاب الحقوق والمنظمات المعنية بالأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات والمكاتب التابعة لها. وأضاف قائلاً إنّ اقتراح تغييرات لتمكين المزيد من الدول الأعضاء من التوقيع، وتمكين الممارسات المحلية الجيدة من الاستمرار، من الأمور التي ينبغي اعتبارها بمثابة إسهام بنّاء في ضمان نجاح الصك، وأبدى تطلّعه إلى العمل مع الدول الأعضاء والاتحاد العالمي للمكفوفين

من أجل ضمان نجاح الدورة الخامسة والعشرين للجنة وسائر الاجتماعات المزمع عقدها بغرض التوصل إلى صك فعال ومتوازن.

146. وقال ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF) إن حق المؤلف حافز في غاية الفعالية والكفاءة للإبداع الفردي والمجازفة الاقتصادية. وأضاف أنه ينبغي أن يتعاقد حق المؤلف والتنمية. وأعلن أن الاتحاد يشيد بالنجاح المحرز باعتماد معاهدة ييجين التي كانت نتيجة جهود مضمينة. وأعرب عن أمله في أن تتوصل الدول الأعضاء كذلك إلى اتفاق على حماية إشارات البث لأن هيئات البث هي شركاء في إبداع المصنفات ونشرها. وأقر بالأهمية البالغة لإرساء توازن بين حقوق المنتجين والمصلحة العامة عندما يتعلق الأمر بالنفاذ إلى المصنفات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات البدنية أو العقلية. ومضى في كلمته فأعرب عن قلقه من أن اللجنة تركز حالياً على عدد هائل من الاستثناءات والتقييدات دون تكريس ما يكفي من وقت لمناقشة أهمية الحقوق التي ستتناسب مع تلك الاستثناءات والتقييدات. ورأى أن عدداً من الاستثناءات والتقييدات سيقلل من طلبات حق المؤلف، مما سيضر بالإبداع والمساهمة المالية في الصناعات الإبداعية. وحث الوفود على السعي إلى حلول عملية لمسألة النفاذ عوض المخاطرة بتعقيد الأمر أكثر للعاملين في الصناعات الإبداعية. وأعلن أن الصك الجديد ينبغي أن يركز على المواد المكتوبة وأن يمثل لاختبار الخطوات الثلاث.

147. إن الجمعية العامة لليوبو:

"1" تحيط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/41/14؛

"2" وتشجع اللجنة على المضي في عملها على القضايا الواردة في هذه الوثيقة؛

"3" وتوافق على توصيات اللجنة الواردة في الفقرات 9 و14 و19 و23 من الوثيقة WO/GA/41/14، والمتعلقة بهيئات البث والاستثناءات والتقييدات.

البند 27 من جدول الأعمال الموحد

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

148. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/41/15.

149. وافتتح رئيس الجمعية العامة البند وأشار إلى المشاورات غير الرسمية التي عُقدت بشأن هذا البند من جدول الأعمال. ودعا رئيس اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (اللجنة) سعادة السفير واين ماكوك من جامايكا إلى تقديم حصيلة تلك المشاورات.

150. وذكر سعادة السفير واين ماكوك، بصفته رئيس اللجنة، بأن رئيس الجمعية العامة كلفه بتنظيم مشاورات غير رسمية بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وقال إنه ممتن له على الثقة التي أولاها إياه. وأكد رئيس اللجنة أن الدورة الحالية للجمعية العامة مدعوة، في إطار ولاية اللجنة للثنائية 2012-2013، إلى البت في عقد مؤتمر دبلوماسي والنظر في الحاجة إلى عقد اجتماعات إضافية، آخذة عملية وضع الميزانية بعين الاعتبار. وأضاف أنه في إطار المهمة التي كلفه بها رئيس الجمعية العامة، عقد مشاورتين غير رسميتين يومي الأربعاء 3 أكتوبر والخميس 4 أكتوبر 2012. ودعا إلى هاتين المشاورتين المنسقتين الإقليميين زائد ثلاثة، ووافق المنسقون الإقليميون على حضور الوفود المهمة بصفة مراقب. ومضى يقول إن المشاورات كانت مكثفة ومطولة وشكر المنسقين الإقليميين والوفود التي ساعدتهم على تقانيمهم ومرونتهم وعلى تعاونهم فيما بينهم، وهو ما سمح بالمضي إلى الأمام. وشكر أيضاً نائبه على مساعدتها. وقال إنه مسرور بأن يجبر المجتمعين بأن الوفود تمكنت من التوصل إلى اتفاق ولكن

سيترك للوفود فرصة التعبير عن آرائها وإلقاء مداخلاتها حسب رغبتها بعد اعتماد الاقتراح. وشكر مرة أخرى رئيس الجمعية العامة على الثقة التي أولاها إياه. والتمس من رئيس الجمعية العامة توجيهه في كيفية تقديم مشروع اقتراح بشأن برنامج العمل الموافق عليه أثناء المشاورات غير الرسمية.

151. وطلب رئيس الجمعية العامة من رئيس اللجنة قراءة الاقتراح.

152. وقرأ رئيس اللجنة اقتراح برنامج العمل كما يلي:

وفقاً لولاية اللجنة للثنائية 2012-2013، توافق جمعيات الدول الأعضاء في الويبو على مواصلة المفاوضات المكثفة والمشاركة بحسن النية وبتمثيل مناسب بغية التوصل إلى نص صك قانوني دولي (أو نصوص صكوك قانونية دولية) يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية، والمعارف التقليدية، وأشكال التعبير التقليدي: وتقرر ما يلي:

(أ) تقوم اللجنة بعملها في ثلاث دورات موضوعية كما هو وارد في الجدول أدناه.

(ب) ويستند العمل إلى النصوص الموجودة التي قدمتها اللجنة إلى الجمعية العامة (المرفق ألف، والمرفق باء، والمرفق جيم من الوثيقة WO/GA/41/15).

(ج) ويُلتمس من اللجنة أن ترفع إلى الجمعية العامة في سنة 2013 نص صك قانوني دولي (أو نصوص صكوك قانونية دولية) يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفي 2013، تقيم الجمعية العامة النص (أو النصوص) وتتنظر فيه وتقيم التقدم المحرز وتبت في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي.

(د) وتنبع اللجنة في عملها البرنامج الوارد أدناه:

التاريخ المؤقت	النشاط
فبراير 2013	دورة اللجنة الثالثة والعشرون - الموارد الوراثية (5 أيام)
أبريل/مايو 2013	دورة اللجنة الرابعة والعشرون - المعارف التقليدية. مع التركيز على 4 مواد أساسية وعدم الاقتصار عليها، وهي: موضوع الحماية، والمستفيدون، ونطاق الحماية، والتقييدات والاستثناءات (5 أيام)
يوليو 2013	دورة اللجنة الخامسة والعشرون - أشكال التعبير الثقافي التقليدي. مع التركيز على 4 مواد أساسية وعدم الاقتصار عليها، وهي: موضوع الحماية، والمستفيدون، ونطاق الحماية، والتقييدات والاستثناءات (5 أيام) استعراض وتقييم نص الصك القانوني الدولي (أو نصوص الصكوك القانونية الدولية) الذي يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية، والمعارف التقليدية، وأشكال التعبير التقليدي ورفع توصية إلى الجمعية العامة (3 أيام)
أكتوبر 2013	الجمعية العامة للويبو البحث في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي

153. وهنأ رئيس الجمعية العامة للجنة وجميع من شارك في المشاورات غير الرسمية على التوصل إلى هذا الاتفاق وطلب من الأمانة توزيع نسخ ورقية للاقتراح الذي تمت قراءته وفتح باب مناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

154. وتحدث وفد بيرو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأعرب عن تقدير المجموعة لما تنجزه اللجنة الحكومية الدولية من عمل للتوصل إلى نص قانوني يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، عملاً بالولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة في عام 2011، كما عبر عن تقدير المجموعة للعمل المكثف الذي أنجزته اللجنة هذا العام. وراح يقول إن من الضروري كما يبدو جلياً عقد ثلاث دورات موضوعية إضافية في عام 2013 قبل انعقاد الجمعية العامة ما سيمكن اللجنة من الانتهاء من المفاوضات في أسرع وقت ممكن. وأضاف أن المجموعة ترى أنه ينبغي تخصيص ثلاثة أيام على الأقل من آخر دورة من هذه الدورات الثلاث لاستعراض التقدم المحرز في النص التفاوضي (النصوص التفاوضية) وصياغة توصيات تطلب عقد مؤتمر دبلوماسي على أساس التقدم المحرز في تلك النصوص. واحتتم كلمته قائلاً إن المجموعة ترى أن المهم إتاحة المرونة لرئيس اللجنة لكي يجري مشاورات غير رسمية، حسب الاقتضاء، للإسراع في هذا المسار.

155. وأخذ وفد هنغاريا الكلمة متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وقال إن المجموعة تقر بالطائفة العريضة من الاحتياجات في مجال الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وصرح بأن المجموعة شاركت في مشاورات بناءة في هذا الصدد، وأنها تكن أسى درجات التقدير للميسرين الذين قاصوا عدد الخيارات المفتوحة بقدر هائل وحددوا القضايا السياسية الرئيسية. وراح يقول إن المجموعة تود التشديد مجدداً على رأيها في أن من الضروري مواصلة تطوير وتنقيح مشروع الأهداف والمبادئ ومشروع الأحكام قبل التمكن من اتخاذ قرار في إبرام صك واحد أو أكثر. وأضاف أن مهمة الجمعية العامة هي استعراض التقدم المحرز وتحديد برنامج عمل اللجنة لما تبقى من الثنائية. وتقدم

بالشكر باسم المجموعة إلى رئيس اللجنة لأنه أجرى مشاورات غير رسمية ما ساعد الوفود على التوصل إلى اتفاق. وقال إن قيادة الرئيس كانت عنصرا حاسما في التوصل إلى قاسم مشترك بين الجميع.

156. وتحدث وفد سري لانكا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأقر بأن اللجنة الحكومية الدولية أنجزت الكثير من العمل في التوصل إلى نصوص موحدة بشأن المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ومع ذلك قال إن المجموعة توافق على أنه لا يزال من الضروري الاضطلاع بالكثير من العمل. وأعلن أن المجموعة تقر بأن التصدي لهذه المسألة والإسراع في إنجاز العمل يتطلبان جدولا زمنيا جديدا للدورات التي ستعقد في العام المقبل. وصرح بأن المجموعة ترى أن بمقدور اللجنة التوصل إلى نتيجة إيجابية من خلال الاستمرار في المشاركة والمداولات على نحو بناء. وقال إنه يشدد على أهمية حسن النية والاحترام المتبادل لبلوغ هذا الهدف ومن ثم تحقيق الأهداف المشروعة لجميع الأطراف. وأردف قائلا إن المجموعة تقدر الجهود التي يبذلها رئيس اللجنة، السفير ماكوك، خلال المداولات في اللجنة وخلال المشاورات غير الرسمية في الجمعيات على حد سواء. وأعرب عن ثقة المجموعة في أنه سيدفع اللجنة بقيادته القديرة في الاتجاه الصحيح، وعبر عن تطلع المجموعة إلى عقد دورات غير رسمية أخرى تكون شاملة وشفافة أثناء انعقاد دورات اللجنة وفيما بينها من أجل الإسراع في العمل. وأضاف أن المجموعة إذ تأخذ بعين الاعتبار أنه لا يزال يتعين الاضطلاع بالكثير من العمل بشأن نص (نصوص) اللجنة فضلا عن التزام جميع الدول الأعضاء في الويبو بتحقيق نتيجة إيجابية في اللجنة، فإنها توصي بتأييد عقد ثلاث دورات موضوعية، على أن تمدد الدورة الثالثة لثلاثة أيام إضافية. وصرح بأن المجموعة لا تزال ملتزمة بإجراء المداولات في اللجنة، وأعرب عن تطلعها إلى تحقيق نتائج إيجابية.

157. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر أمانة الويبو على تنظيمها لمختلف دورات اللجنة، وكذلك رئيس اللجنة، السفير ماكوك من جامايكا، على ما بذله من جهود وأبداه من التزام أثناء الدورات. وقال إن مجموعة البلدان الأفريقية تولي اهتماما كبيرا لعمل اللجنة. وأضاف قائلا إن القارة الأفريقية، بما تزخر به من تنوع بيولوجي وتشتهر به من معارف تقليدية وأشكال للتعبير الثقافي التقليدي، تعتقد أن إنجاز اللجنة لعملها سيفضي إلى زيادة تنمية سكانها وزيادة ثروتهم. وأعرب الوفد عن تقديره للإسهامات التي قدمت إلى صندوق الويبو للتبرعات لفائدة ممثلي الجماعات الأصلية والمحلية المعتمدة. وأفاد بأنه على اللجنة، خلال ولايتها الراهنة، التعجيل بالمفاوضات القائمة على النصوص بغرض استكمال صك قانوني دولي مناسب/صكوك قانونية دولية مناسبة لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وأوضح أن المجموعة ترى، من خلال الاجتماعات الثلاثة التي نُظمت حتى الآن، أن اللجنة تمكّنت من إحراز تقدم بشأن النصوص المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ولاحظ أن القضايا محل الخلاف لا تتعلق سوى بأربع مواد (موضوع الحماية، والمستفيدون، ونطاق الحماية، والتقييدات والاستثناءات) وصرح بأنه يمكن، بفضل حسن نية الدول الأعضاء في الويبو وقوة التزامها وإسهامها، التوصل بسهولة إلى اتفاقات بشأن تلك المواد. وأضاف أن المجموعة ترى أيضا أنه يجب إحراز المزيد من التقدم في مجال الموارد الوراثية. وبدا واضحا للوفد أنه من أجل حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية والموارد الوراثية لا بد من صك خاص أو صكوك خاصة. وبين أنه ينبغي أيضا أن يكون المسار المتبّع ضمن اللجنة متسقا مع التوصية 18 من جدول أعمال التنمية. وقال إن مجموعة البلدان الأفريقية ترى أنه يجب على الجمعية العامة للويبو توجيه رسالة قوية إلى المجتمع الدولي بخصوص التزام الدول الأعضاء في الويبو بإتمام عمل اللجنة. وقال إن جو النجاح الذي ساد يبجّين ينبغي أن يسود اللجنة أيضا. وأضاف أن المجموعة رحّبت، فيما يخص العمل المستقبلي، بالاقتراح الخاص بخطة عمل اللجنة. وأوضح أن ذلك الاقتراح، الذي تم التوصل إليه بعد عملية تشاور مطوّلة ومحفوفة بالتحديات في بعض الأحيان، يؤكّد اتفاق الدول الأعضاء في الويبو على تكثيف المفاوضات في إطار اللجنة، بنية حسنة وتمثيل مناسب، من أجل استكمال نص أو نصوص صك قانوني دولي أو صكوك قانونية دولية يضمن/تضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ومضى يقول إن اللجنة ستعقد، لبلوغ ذلك الاتفاق، ثلاث دورات موضوعية تستند إلى النصوص القانونية الراهنة التي قدمتها اللجنة إلى الجمعية العامة والواردة في الوثيقة WO/GA/41/15. وأعلن أنه سيتم تمديد الدورة الأخيرة للجنة، وأن مجموعة البلدان الأفريقية تؤيّد فكرة تمديد بثلاثة أيام، من أجل استعراض

وتقييم الصكوك القانونية الدولية وتقديم توصية إلى الجمعية العامة في عام 2013 فيما يخص البتّ في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، علماً بأنّ مجموعة البلدان الأفريقية تؤيد بقوة عقده في عام 2014. وطلب الوفد من رئيس اللجنة إجراء مشاورات غير رسمية لبناء توافق في الآراء حول القضايا الرئيسية المطروحة للتفاوض. وأشار إلى أنّ خريطة طريق واضحة قد وُضعت لتمكين اللجنة من بلوغ مقاصدها. وأعرب عن أمل المجموعة في تمكّن اللجنة، بفضل إرادة جماعية قوية والتزام وثيق، من التوصل إلى اتفاق.

158. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء وأبدى إرادته في إظهار المرونة ووافق على تمديد دورة اللجنة الخامسة والعشرين المعنية بأشكال التعبير الثقافي التقليدي بثلاثة أيام. وأعرب عن تقديره الخالص لرئيس اللجنة، السيد ماك كوك، ونائبه، على تيسير المشاورات غير الرسمية على مدى الأسبوع، وأثناء دورتي العام الماضي. كما أبدى تقديره للتقدم الذي أحرزته اللجنة في استكشاف الممارسات الوطنية وتحديد المواضيع وتوضيح الاختلافات في المواقف. ولاحظ، مع ذلك، أنّه لا تزال هناك أهداف ومبادئ متباينة، ومثيرة للخلاف في بعض الأحيان، بين الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع المحفوف بالتحديات. ولكنه أعرب عن إرادته في مواصلة عمل اللجنة من أجل إيجاد حل مشترك بشأن الأهداف والمبادئ، وأبدى دعمه لخطة عمل اللجنة في هذا المضمار.

159. وشكر وفد الصين الأمانة العامة على عملها الإيجابي. وشكر أيضاً رئيس اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور على جهوده الرامية إلى تعزيز العمل. وأوضح أن الوفد سيواصل دعم الرئيس وأعرب عن أمله في أن تعطي جمعيات الدول الأعضاء في الويبو الرئيس ولايةً لعقد جميع أنواع المشاورات غير الرسمية أثناء الدورات وبينها. وأشار إلى أنّ هذه اللجنة في دوراتها 20 و21 و22 قد أجرت مناقشات متأنية وكان عندها ثلاثة نصوص تعبر عن آراء جميع البلدان. وأعرب عن سروره لأن هذه المفاوضات القائمة على النصوص كانت مثمرة جداً ولأنّ اللجنة الحكومية الدولية قد أحرزت تقدماً كبيراً. ومع ذلك، أشار إلى أنّ الخلافات لا تزال قائمة بشأن بعض المسائل المهمة التي تحتاج المزيد من المشاورات. وقال الوفد إنه للحصول على وقت كافٍ لإجراء مناقشات كافية، فهو يؤيد وجود ثلاث جلسات مواضيعية للجنة في عام 2013، وثلاثة أيام إضافية للدورة الخامسة والعشرين للجنة. ودعا الوفد جميع البلدان أن تتخذ مواقف بناءة ومنفتحة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل العالقة. ومن شأن ذلك أن يرسى أساساً جيداً لعقد مؤتمر دبلوماسي. وأعرب عن أمله في أن تتمكن الويبو من تقديم دعم أكبر إلى اللجنة الحكومية الدولية، بما في ذلك زيادة ميزانية اللجنة بحيث يمكن أن تصل اللجنة إلى نتائج مرضية بعد مناقشات طويلة.

160. وأعطى وفد قبرص الكلمة لممثل الاتحاد الأوروبي.

161. وتحدث ممثل الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأشار إلى أهمية العمل الذي تؤديه اللجنة الحكومية الدولية. ورحب بالخطوات التي خطتها اللجنة على طريق استكمال الولاية التي اعتمدها جمعيات الدول الأعضاء في الويبو عام 2011. ووجه عبارات الامتنان والتقدير إلى المنسقين الذين بفضل جهودهم تسنى تقليل عدد الخيارات والأهداف. وأشار إلى أنّ اللجنة الحكومية الدولية قد أحرزت تقدماً جيداً بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية والموارد الوراثية. وقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تتطلع إلى استكمال الولاية التي حددتها جمعيات الدول الأعضاء في عام 2011. ومع ذلك، ينبغي لصك دولي (أو أكثر) مثل هذا أن يتسم بالمرونة والوضوح الكافي وأن يكون غير ملزم. وفي هذا الصدد، قال إنه يود تذكير الدول الأعضاء التي لم تتوصل إلى قرار بشأن طبيعة الصكوك التي ينبغي اعتمادها. وحالما تتوصل اللجنة إلى نصوص متينة وواضحة وموحدة، وعندئذ فقط، فإنه سيتعين عليها أن تبت في طبيعة الصكوك المنظور فيها. وبما أنّ العمل الذي تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية ما زال لم ينجح بعد، أعرب عن أسفه لعدم عقد أي مناقشة بشأن العمل في المستقبل من قبل جمعيات الدول الأعضاء في الويبو لعام 2012. وشكر الممثل رئيس اللجنة على فعاليته في إدارة مشاورات غير رسمية على هامش الاجتماع لإتاحة إعداد برنامج عمل لعام 2013، في إطار ولاية اللجنة الحكومية الدولية الحالية. ويمكن للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن تتماشى مع برنامج العمل المقترح.

ولأسباب مالية واضحة ومع مراعاة ضرورة إدارة اجتماعات الويبو بفعالية أكبر، قال إنه يجذب في المستقبل تجنب الموافقة على تمديد جلسات العمل. ومن باب التوفيق ونظرا لتوفر وقت كاف لتقييم المناقشات الموضوعية للجنة الحكومية الدولية ولمناقشة العمل في المستقبل، يمكن الاتفاق على تمديد الدورة المزمع عقدها في يوليو عام 2013 لمدة ثلاثة أيام. وقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يدرك أنه لن يكون هناك مسعى عام للانتهاء في يومين وأنه ينبغي تخصيص ما لا يقل عن يوم واحد لمناقشة العمل في المستقبل. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ظل ملتزما بالمساهمة البناءة في عمل اللجنة الحكومية الدولية من أجل بلوغ الأهداف التي وضعت في إطار ولايتها.

162. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة البلدان المتشابهة التفكير، وذكر بأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية مهمة بالنسبة إلى البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. وقال إن المجموعة كانت من المبادرين في هذا الصدد. وأضاف أن الاجتماع الثالث للمجموعة بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية عقد في بالي يومي 27 و28 يونيو 2012، وكان الهدف منه مواصلة التقدم في عملية التفاوض بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وأردف قائلا إن اللجنة الحكومية الدولية في الواقع أنجزت الكثير من العمل وأحرزت تقدما هائلا، ونجحت في تجهيز نص واحد لكل موضوع من هذه المواضيع. وأعرب عن ثقة المجموعة في إمكانية التوصل إلى نتيجة نهائية في المستقبل القريب عن طريق عقد حوار مكثف وشامل ومستمر بين الدول الأعضاء. وقال إن من الضروري أن تتاح فرصة مناسبة للدول الأعضاء كي تتناقش في اللجنة من أجل التوصل إلى هذه النتيجة النهائية، وعلى هذا الأساس اعتمد اجتماع بالي أيضا توصية مشتركة عن كيفية المضي قدما بالعمل في الويبو لوضع نص قانوني دولي واحد أو أكثر بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وراح يقول إن المجموعة تسلط الضوء على أهمية عقد مؤتمر دبلوماسي لوضع إطار قانوني دولي خاص يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وصرح بأن غياب أي نظام دولي ملزم قانونيا لحماية هذه الموارد القيمة من شأنه أن يخلد أوجه الخلل الراهنة في نظام الملكية الفكرية العالمي الذي يحقق المصلحة للبعض ويغفل الحقوق والمصالح المشروعة للبعض الآخر. ومن ثم هناك حاجة ماسة لأن تسرع اللجنة من وتيرة عملها. وصرح بأن المجموعة ترى أن من الضروري إعادة النظر في برنامج عمل اللجنة المشار إليه في الولاية الحالية. وقال إن عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014 يتطلب عقد المزيد من الدورات في عام 2013 إلى جانب الدورة الواحدة المنصوص عليها في الولاية الحالية، على أن تعقد هذه المفاوضات الإضافية بهدف مواصلة المداورات الحالية بشأن بعض القضايا المعلقة وإيجاد بعض نقاط التفاهم بغية التوصل إلى نص واحد أو أكثر لصك قانوني دولي واحد أو أكثر يكفل الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأردف قائلا إن المجموعة بالتالي توصي جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بأن توافق على خطة عمل اللجنة التي خلصت إليها المشاورات غير الرسمية بين المنسقين الإقليميين وقادها رئيس اللجنة. والتفت الوفد إلى الوقت المخصص للدورة الممددة للجنة، وقال إن المجموعة ترى أن ثلاثة أيام ستكون كافية للجنة للتداول حول المسائل الشاملة. وتحدث الوفد عن الإسراع في أعمال اللجنة، وقال إن المجموعة ترى أن من الضروري أن تتاح المرونة لرئيس اللجنة لكي يجري مشاورات غير رسمية ويشارك فيها حسب ما يكون مناسباً. وأضاف أن جميع نتائج هذه المشاورات ينبغي أن تعرض على اللجنة في الجلسة العامة لتنظر فيها.

163. وأعرب وفد تايلند عن تأييده الشديد للعمل الذي تقوم به اللجنة لإعداد صك ملزم دوليا واحد أو أكثر بما يضمن الحماية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعرب عن سروره بالتقدم الهائل الذي أحرز حتى الآن في المفاوضات القائمة على النصوص في المجالات الثلاثة جميعها. وتوجه بالشكر إلى رئيس اللجنة، السفير ماكوك، وإلى الميسرين على العمل المضني الذي قاموا به وعلى قيادتهم القديرة. وقال مع ذلك إنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وأضاف أن من الضروري الإسراع في أعمال اللجنة لتمهيد الطريق لعقد مؤتمر دبلوماسي في المستقبل القريب. وراح يقول إن خطة عمل اللجنة لعام 2013 ينبغي أن تتيح ما يكفي من الوقت لتناول مجالات الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي كل منها على حده، ولاستعراضها مع بعضها لضمان الاتساق والتوافق الضروريين بين هذه

المجالات المختلفة. وعليه صرح بأنه يؤيد بشدة اقتراح عقد ثلاث دورات موضوعية إضافة إلى دورة واحدة لاستعراض جميع القضايا الثلاث، وطالب بمزيد من المرونة في شكل هذه الدورة. وأردف يقول على سبيل المثال إنه تماشيا مع مبدأ الشمول والشفافية، يمكن عقد المزيد من المشاورات غير الرسمية أثناء الدورات وفيما بينها، على أن ترفع تقارير عن نتائجها إلى الجلسة العامة لاتخاذ المزيد من الإجراءات أو القرارات. واستندك قائلا إن رئيس اللجنة ينبغي أن يكلف بعقد هذه المشاورات غير الرسمية حسب ما يكون مناسباً. وراح يقول إن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي تستلزم، إلى جانب الصك الملزم قانونيا الواحد أو أكثر، دعم البنية التحتية واتخاذ التدابير المناسبة على المستوى الوطني وغير من المستويات، ومن هذه التدابير جمع قواعد البيانات الخاصة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وإنشاء آليات مناسبة تتماشى مع الالتزامات الخاصة بالموافقة المسبقة المستنيرة والنفاذ وتقاسم المنافع. وحث الوفد اليبوي على تقديم المساعدة التقنية وتعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذه المجالات.

164. وتوجه وفد الأرجنتين بالشكر إلى رئيس اللجنة الحكومية الدولية، السفير ماكوك، على الجهود التي بذلها طوال العام المنصرم وخلال جمعيات الدول الأعضاء في اليبوي لعام 2012، والتي من الممكن أن تؤدي إلى اعتماد برنامج للعمل المقبل تماشيا مع التوصيتين 15 و18 من توصيات جدول أعمال التنمية. وصرح بأن اللجنة اضطلعت بالكثير من العمل في إطار الولاية المسندة إليها. وأعرب عن ارتياحه بمشاركة الدول الأعضاء البناءة في اللجنة. وعبر عن سروره بالتوصل إلى نص موحد يعكس أولويات جميع الدول الأعضاء ومصالحها ولا يغفل آراء المنظمات غير الحكومية. وقال الوفد إنه يرى أن من الضروري إجراء مناقشات بشأن وضع إطار قانوني يكفل الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعرب عن أمله في أن يتماشى هذا المسار مع أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا.

165. وقال وفد أستراليا إن عمل اللجنة مرتبط بقضايا أساسية في مجال السياسة العامة وهي قضايا وجهة بالنسبة لبلده، ولا سيما كيفية حماية أستراليا ودعمها لشعبها الأصلي الفريد والناض بالحياة وثقافتها الأصلية المتفردة والغنية وكيفية اكتساب بلده لمنافع اقتصادية لكل الأستراليين وحماية تلك المنافع بالنظر إلى طبيعة القارة المتنوعة جدا. وأضاف أن مصالح السياسة العامة تلك ترتبط بكل من المسائل المالية والمعنوية. وعليه، يسعى الوفد إلى تحقيق نتائج ملموسة في أنشطة اللجنة تتناسب ومصالح السياسة العامة لبلده، بيد أنه يبقى منفتحاً بما في الكفاية لمعالجة مصالح جميع الدول الأعضاء. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى التفكير في تنوع البيئات الوطنية حيث ستطرح تلك القضايا المعقدة مثل كيفية الاعتراف بالجماعات أو الشعوب الأصلية وكيفية تمثيلها في كل بلد. وأوضح أنه لا شك في أن حلا وحيدا لن يناسب الجميع. وعليه، ينبغي أن تتيح الصكوك إطارا يدعم تنفيذنا مرنا على المستوى المحلي ولا ينبغي أن تكون تلك الصكوك في غاية التشدد ويلزم أن تراعي ظروف كل بلد على حدة لأنه من الممكن تناول تلك الصكوك أثناء وضع الأنظمة المحلية دون إقتال كاهل الأمم الأخرى بأحكام لا تناسب ظروفها الوطنية. وسيكون من المهم وضع صكوك متوازنة إذا تناولت اللجنة قضيتين أساسيتين بشأن السياسة العامة وهما: (1) حماية الثقافات الأصلية الفريدة واحترامها وحماية الموارد الوراثية الفريدة؛ (2) والحفاظ على النفاذ إلى تلك الموارد والمعارف لدعم الإبداع والابتكار ورفاه المجتمع. وأضاف أن هناك قضيتين أساسيتين بشأن السياسة العامة فيما يخص تلك القضايا المتشابهة، وهما: (1) ضمان اليقين في نظام الملكية الفكرية الذي يؤدي انعدامه إلى انعدام المنافع الاقتصادية؛ (2) وضمان النفاذ إلى المعارف والموارد حيثما يكون مناسباً وبالموافقة المسبقة والمستنيرة. وفيما يخص حالة المفاوضات الجارية والعمل في المستقبل، يرى الوفد أن اللجنة، حتى وقت قريب، لم تكن تفاوض وإنما كانت فقط تعيد المواقف السياسية للدول الأعضاء وتصل النصوص. وكان ذلك ممثرا لأنه مكن من طرح جميع قضايا السياسة العامة في المجالات الثلاث على الطاولة. بيد أن إحراز اللجنة للتقدم يتطلب منها الشروع في تكوين فهم مشترك لختلف المواقف والبدء في التفاوض، على وجه الخصوص، بشأن تلك الاختلافات والنهج بشأن السياسة العامة. ومضى الوفد يقول إن اللجنة في اجتماعاتها الأخيرة بدأت في القيام بذلك ويتبن ذلك من التقدم المحرز في إطار فريق الخبراء في الدورة الأخيرة للجنة. وخص الوفد بالشكر رئيس اللجنة على جهوده في هذا المضمار. وعلاوة على ذلك، لاحظ الوفد أن بعض الدول التي كانت لها آراء مختلفة بدأت في التقرب من بعضها البعض على الصعيد الثنائي وفي المحافل الأخيرة مثل مشاورات البلدان المتشابهة التفكير مع بلدان خارج

هذه المجموعة. واسترسل الوفد موضحاً أنه لا بد من الوقت الكافي وهامش التصرف اللازم من أجل استكمال تلك المفاوضات. ومن شأن ذلك ضمان مفاوضات تكون لها حظوظ نجاح أكبر، ولا يمكن بلوغ ذلك من دون تحلي جميع الدول الأعضاء بإرادة سياسية وإلا فلن يكون في المتناول التوصل إلى نتيجة. ودعا أعضاء الوفود، آخذاً في الاعتبار ما ذكره آفنا، إلى الاستمرار في التقرب من بعضهم البعض لمناقشة اختلافاتهم وقال إن هذا هو السبيل الذي سيجعل المفاوضات مثمرة. وأوضح أنه يظل منفتحاً بخصوص اختيارات العمل في المستقبل وأبدى دعمه لبرنامج العمل المقترح. وصرح أنه سيبقى ملتزماً بالمشاركة بحسن نية مع جميع الدول الأعضاء في العمل على القضايا الموضوعية المهمة التي تنظر فيها اللجنة، وذلك بهدف التوصل إلى صك قانوني دولي (أو صكوك قانونية دولية) لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

166. وأيد وفد كولومبيا بيان بيرو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية وبيان إندونيسيا باسم البلدان المتشابهة التفكير وأكد على الجهود المبذولة لوضع نصوص قانونية دولية تضمن حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأقر بأن اللجنة تحتاج إلى عقد عدد ما يكفي من دورات إضافية من أجل أن تكون الجمعية العامة في وضع يسمح لها بالنظر في عقد مؤتمر دبلوماسي. ولهذا، دعم الوفد برنامج العمل لسنة 2013 لأنه يتضمن ثلاثة اجتماعات موضوعية لمدة خمسة أيام ويتناول كل واحد منها الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي على التوالي، إضافة إلى اجتماع شامل لمدة ثلاثة أيام من أجل استعراض وتقييم نص صك قانوني دولي أو صكوك يضمن الحماية المناسبة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من جهة، ومن أجل رفع توصية إلى الجمعية العامة من جهة ثانية. وأكد الوفد مجدداً أن عقد مشاورات غير رسمية يدخل ضمن مهام رئيس اللجنة إذا رأى أنها ضرورية من أجل ضمان المضي قدماً في المفاوضات. وشكر أيضاً رئيس اللجنة على موضوعيته ومهارته في أداء عمله.

167. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وشكر رئيس اللجنة على إدارته الممتازة وعلى قيادته لأحدث المشاورات غير الرسمية. وقال إن مجموعة جدول أعمال التنمية تولى اهتماماً كبيراً بعمل اللجنة وإنها تلتزم التزاماً كاملاً بالإسهام على نحو نشط من أجل بلوغ صك قوي وملزم قانوناً أو صكوك قوية وملزمة قانوناً. وأضاف أن هناك تقدماً كبيراً أحرز في الدورات الموضوعية الثلاث التي عُقدت في عام 2012 وقال إن المجموعة أحاطت علماً بأن اللجنة أعدت مشروع نص قانوني واحد في كل من مجالات التفاوض. وأضاف أن المجموعة تبدي، لتسريع وتيرة المفاوضات، دعمها لإجراء تحديث طموح لبرنامج عمل اللجنة التي اعتمدهت الجمعية العامة لعام 2011، وذلك من أجل إتمام المفاوضات بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية، وبالتالي فهي تدعم فكرة عقد ثلاث دورات موضوعية، مع إعطاء وقت إضافي للاستعراض والتقييم وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة. واستطرد قائلاً إن المجموعة ترى، بالإضافة إلى إجراء عدد مناسب من الاجتماعات، أن المشاورات غير الرسمية كفيلاً بأن تؤدي دوراً رئيسياً في تسريع العمل الذي تقوم به اللجنة بشأن النصوص الثلاثة، إذ يمكن لتلك المشاورات إعطاء المزيد من الزخم من خلال تنشيط تبادل وجهات النظر في سبيل بلوغ التوافق. وأشار إلى أن المجموعة تطلب بأن يتم، على النحو المألوف، إبلاغ اللجنة في جلستها العامة بنتائج تلك المشاورات، علماً بأن اللجنة هي المنتدى الشرعي الوحيد الذي يمكن فيه تقديم توصيات إلى الجمعية العامة. وأفاد بأن المجموعة تشجع الرئيس على المشاركة في تلك المشاورات. وقال إن المجموعة تبدي، فيما يخص المشاورات المكثفة التي أجريت بخصوص خطة عمل اللجنة لعام 2013، عن أسفها العميق للوقت الطويل الذي استغرقه بلوغ اتفاق حول تحديد عدد أيام الدورة الأخيرة التي ستعقدتها اللجنة في عام 2013. وتوّه بأن المجموعة مقتنعة بأن الأيام الإضافية الثلاثة هي الحد الأدنى اللازم لاستعراض وتقييم التقدم المحرز فيما يخص ثلاثة نصوص مختلفة على مدى 15 يوماً من الاجتماعات الرسمية. وقال، مركزاً على هذه القضية، بأن المجموعة تذكر بأنها اقترحت، هي ومجموعة البلدان الأفريقية والبلدان المتشابهة التفكير، بأن تعقد اللجنة أربع دورات في عام 2013. وقال إن المجموعة ترى أن تلك المجموعات أبدت مرونة من أجل بلوغ توافق في الآراء. وأضاف قائلاً إن المجموعة تساءلت عن كيفية التمكن من إشراك الوفود في تحقيق النتائج عندما يتم الحد من المهلة المخصصة للاستعراض والتقييم وتقديم التوصيات. وأضاف إن المجموعة لاحظت، لدى مقارنة التقدم المحرز حتى الآن في النصوص الثلاثة، أنه ما زال

يتعين الارتقاء بالنص الخاص بالموارد الوراثية ليلعب مستوى النضج الذي بلغه النصان المتعلقان بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأوضح أنّ المجموعة ترى أنّ من الضروري المضي قدماً بالمفاوضات بشأن الموارد الوراثية وأنّ من الأساسي إدراج الشرط المتعلق بالكشف الإيجابي. وقال إنّ المجموعة تتطلع إلى المساعدة على الارتقاء بالنص المتعلق بالموارد الوراثية وتأمل في أن تبلغ جميع النصوص الثلاثة مستوى متساوياً وعالياً من النضج قبل عرضها على الجمعية العامة لعام 2013. وأضاف قائلاً إنّ المجموعة ترى أنّ الالتزام السياسي للدول الأعضاء من الأمور الضرورية لترشيح النصوص واستكمالها. واختتم مصرّحاً بأنّ المجموعة ترى أنّه يمكن، بقدر كافٍ من الطاقة والالتزام، الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014 من أجل استكمال المفاوضات بشأن المجالات الثلاثة.

168. وأبدى وفد ترينيداد وتوباغو تأييده للبيان الذي أدلى به وفد بيرو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر رئيس اللجنة على توجيه اللجنة في الاتجاه الصحيح. وهنأ الويغو على الجهود الدؤوبة التي بذلتها اللجنة في الاضطلاع بولايتها حتى انعقاد الجمعية العامة لعام 2012. ورأى الوفد أنّه تم إحراز تقدم هائل على صعيد اللجنة. وأوضح أنّ وتيرة التقدم المحرز في مجال الموارد الوراثية حتى الدورة العشرين للجنة كانت بطيئة لأنّ عدة وثائق اشتملت على اقتراحات متضاربة تماماً، ممّا طرح تحدياً عظيماً أمام بلوغ توافق في الآراء بشأن نص أو نصوص ضمن ولاية اللجنة. وأضاف أنّ الدورة العشرين للجنة أفضت، بفضل محمود رئيس اللجنة، إلى نص أشبه بوثيقة عمل تتضمن جميع القضايا بشكل وافٍ ومُنظّم سيسهّل العمل في المستقبل. غير أنّ الوفد أشار إلى أنّه ما زال أمام اللجنة مهمة عويصة وبالغة الطموح. ولاحظ أنّه اضطلع بكثير من العمل فيما يخص مشروع المواد المتعلقة بأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية، في حين لا يزال النص المتعلق بالموارد الوراثية في مراحل التصميم الأولى. ورحّب الوفد بالمفاوضات المكثّفة المزمع إجراؤها وقال إنّ يتوقع أن تقضي إلى اقتراحات بوضع صك قانوني دولي ملزم كي يتم التناقش عليه. وأكد على أنّه لا ينبغي الاقتصار على المضي في الإصغاء بتعمّن للجماعات الأصلية، بل ينبغي للدول الأعضاء أيضاً الاستمرار في إشراك تلك الجماعات بشكل صريح في حوار استباقي والعمل، عند اللزوم، على دعم اقتراحاتها المحدية. وبيّن أنّ آراء واقتراحات تلك الجماعات لن تشكل، بدون دعم الدول الأعضاء، عنصراً من الإطار القانوني الذي تحاول اللجنة وضعه. وذكر الوفد بأنّه ينظر حالياً في عدة اقتراحات تتعلق بأشكال التعبير الثقافي التقليدي أهمّها، في رأيه، الاقتراح الداعي إلى إدراج مصطلح 'أعمال المهرجانات الكاريبية' في النص الخاص بأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقال إنّ حصل على المزيد من الدعم خلال هذا العام لإدراج ذلك المصطلح ضمن أشكال التعبير المذكورة وشكر الوفود التي قدمت له ذلك الدعم. وأبدى الوفد تأييده لبرنامج العمل المقترح الذي قدمه رئيس اللجنة، بما في ذلك عقد اللجنة لثلاث دورات موضوعية في عام 2013. وأعرب عن ثقته في أنّ الجهود التي بذلتها اللجنة حتى الآن، وتلك التي يُتوقع أن تبذلها في عام 2013، ستمكّن الجمعية العامة من المضي قدماً في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014.

169. وأيد وفد إثيوبيا بيان وفد مصر المدلى به باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إنّ اقتران الابتكار والإبداع بوفرة الموارد الطبيعية وقوة الهوية الثقافية قد يكون محركاً رئيسياً للازدهار الاقتصادي القائم على الثقافة. وذكر بأنّ بلده يتسم بثراء تنوعه البيولوجي وتراثه الثقافي الذي يشمل الفنون والحرف اليدوية التقليدية. ومضى يقول إنّ ذلك التراث هو همزة الوصل بين ماضي البلد وحاضره ومستقبله ومصدر لتكوين الثروات وإنّ حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور تكسب نتيجة لذلك أهمية حاسمة في بلده. ووجد بالتالي تأييده لوضع صك دولي ملزم قانوناً لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وذكر بأنّ عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور من أجل وضع معاهدة واحدة أو أكثر ملزمة قانوناً يعد أولوية بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً على غرار بلده لأنّ نجاح ذلك العمل سيوفر سبلاً ابتكارية لتطوير موارد البلد الوراثية ومعارفه التقليدية وأشكال تعبيره الثقافي التقليدي الثرية والمتنوعة. وأشار إلى التقدم الملحوظ المحرز في عمل اللجنة خلال سنة 2012. ورأى أنّ الإرادة السياسية تكسب أهمية خاصة لتعجيل مسار المفاوضات وعقد مؤتمر دبلوماسي في سنة 2014 وأنه من الضروري مواصلة ذلك المسار بالاستناد إلى الوثائق الراهنة. ورأى أيضاً أنّ اختتام المفاوضات بشأن الصكوك القانونية الدولية سيضع حداً لأوجه اختلال التوازن الحالية في النظام العالمي لحماية الملكية الفكرية. وأعرب عن أمله الشديد أن يؤدي المزيد من التقدم المحرز في دورات اللجنة الأخرى إلى

قرار تتخذه الجمعية العامة المقبلة بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي خلال سنة 2014. وأنهى كلمته قائلاً إنه آن الأوان لتكثيف المفاوضات والوفاء بالولاية الممددة للجنة وفقاً لما قرره الدول الأعضاء خلال الجمعية العامة التي عقدت سنة 2011.

170. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه شارك مشاركة فعالة في مسار اللجنة الحكومية الدولية منذ البداية. وذكر بأنه في إطار ذلك المسار شاطر خبراته الوطنية وتبادل وجهات النظر بشأن الأهداف والمبادئ وشارك في المناقشات بشأن النصوص. وأعرب عن تقديره للتقدم الذي أحرزته اللجنة في استكشاف كل ذلك. واستدرك قائلاً إنه لاحظ اختلافاً كبيراً في الآراء بخصوص النصوص وفقاً لما أشار إليه في بيانه الذي أدلى به باسم المجموعة باء. وعبر عن تقديره الشديد للجهود الجيدة التي يبذلها رئيس اللجنة. وقال إنه قد يؤيد برنامج العمل المقترح لسنة 2013 غير أنه ذكر باعتراضه العام على تمديد دورات اجتماعات الويبو.

171. وساند وفد سري لانكا بيان وفد البرازيل المدلى به باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وبيان وفد إندونيسيا المدلى به باسم البلدان المتشابهة التفكير والبيان المدلى به باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وقال إنه يكفي إلقاء نظرة خاطفة على تاريخ بلده لإدراك الدور الحاسم للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية مما يفسر سبب تعلقه بأهمية قصوى على المداولات الجارية ضمن اللجنة. وأحاط علماً بالوثيقة WO/GA/41/15 ورحب بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته اللجنة في وضع نصوص موحدة بشأن المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وسلم مع ذلك بأنه لا تزال هناك حاجة إلى تكثيف الجهود مما يفسر سبب موافقته على ضرورة وضع جدول زمني جديد لاجتماعات السنة القادمة يتناول كل مجالات عمل اللجنة الثلاثة. وأعرب أيضاً عن تقديره لرئيس اللجنة لبراعته في إرشاد المناقشات وتوجيهها ضمن اللجنة. كما أعرب عن تقديره للمشاورات غير الرسمية التي وافق الرئيس على إجرائها بشأن المسألة وعن ثقته بأن برنامج العمل المقترح سيمضي قدماً بذلك المسار. وأشاد بعمل البلدان المتشابهة التفكير بقيادة إندونيسيا وبالمبادرات المتخذة خلال اجتماع بالي في يونيو 2012. وأيد الاقتراح الذي قدمه رئيس اللجنة نتيجة للمشاورات غير الرسمية واتفق على أن يشمل الجزء الممدد من دورة اللجنة لشهر يوليو 2013 ثلاثة أيام لتقييم الوضع. واختتم بيانه قائلاً إنه يظل ملتزماً بمداولات اللجنة ومتطلعاً إلى تحقيق نتائج ناجحة.

172. وأبدى وفد جامايكا تأييده لبيان وفد بيرو المدلى به باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وهنأ رئيس اللجنة والأمانة على العمل الملحوظ المنجز ضمن اللجنة وعلى الدورات الإضافية التي اتفق عليها في الوقت الحالي لمواصلة مداولات اللجنة طوال عام 2013. واعترف بالتحديات الكبيرة التي يطرحها في الغالب التوصل إلى توافق في الآراء في كل المجالات. وأشار إلى الجهد الجاهد الذي بذلته اللجنة للوقوف على المسألة على مدى عقود وأعرب بالتالي عن رغبته الشديدة في أن يشهد تقدماً ناجحاً في التوصل إلى توافق الآراء بشأن المسائل العالقة الأساسية ضمن اللجنة في الوقت المناسب. وأكد للوفود مساهمته المتواصلة والبناءة في العمل من أجل إيجاد حل ناجح للمسائل العالقة ووضع صك قانوني دولي وعقد مؤتمر دبلوماسي في المستقبل القريب. ورأى أن تحقيق نتيجة ناجحة سيعود في النهاية بالفوائد على أصحاب الحقوق وأصحاب المصالح فيما يتصل بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي على الصعيد العالمي.

173. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى أن تقدماً هائلاً قد أحرز في المفاوضات التي أجرتها اللجنة في عام 2012. وقال مع ذلك إن اللجنة يلزمها، من أجل الوفاء بولايتها، إنجاز المزيد من الأعمال الموضوعية بشأن النصوص المعنية. وأضاف أن من الضروري أخذ توصيات جدول أعمال التنمية بعين الاعتبار، وخص بالذكر التوصية 18، وأيد المطلب الوارد فيها الذي يحث اللجنة على "الإسراع في مسارها بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور". ورأى الوفد أن من المناسب العكوف على نص كل وثيقة تتعلق بكل موضوع من مواضيع الحماية بمفرده. وأضاف أنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن كل وثيقة ينبغي أن تكون مرنة وواضحة بما يكفي وألا تكون ملزمة بطبيعتها. وتوجه بالشكر إلى رئيس اللجنة على العمل المكثف الذي اضطلع به وأدى إلى وضع برنامج عمل واضح يسمح بإيلاء الاهتمام المناسب لجميع القضايا محل النظر.

174. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيانين اللذين أدلى بهما باسم مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وأعرب أيضا عن تأييده للاقتراح الحالي بشأن العمل المقبل للجنة. وعبر عن تقديره لما تنجزه الأمانة من عمل، وأبدى رغبته في تسجيل تقديره لدور السفير ماكوك في رئاسة اللجنة، مشيرا إلى التزامه وقيادته المحنكة. وأشار إلى التقرير الإيجابي الذي أعده المدير العام للويبو عن أن السنة الماضية كانت سنة خير على المنظمة، إلا أنها لم تشهد إحراز القدر الهائل نفسه من النتائج الإيجابية في اللجنة، فلم يحرز تقدم إلا في إعداد وثيقة واحدة بشأن الموارد الوراثية. ولم يحرز سوى تقدم محدود في الوثيقتين الخاصتين بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وقد أضحت اللجنة ساحة للمنافسة الشرسة بين الأطراف التي تريد وضع نظام دولي قائم على القواعد والمعارضين لأن يخلص مسار وضع القواعد والمعايير إلى صك واحد ملزم دوليا أو أكثر بما يكفل الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وراح يقول إنه على الرغم من الاحتفال بإبرام معاهدة بيجين، فإن روح بيجين قد غابت عن المسار الذي تتبعه اللجنة. واستدرك قائلا إن أعمال اللجنة اتسمت بطبيعة من الإقبال والإدبار أدت إلى طول الوثيقتين الخاصتين بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. واتفق مع المدير العام للويبو عندما قال إن وضع صك دولي بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي أولوية رئيسية للمنظمة. ولاحظ الوفد أن عدم تحقيق التطلعات المحددة في الولاية الصادرة عن الجمعية العامة عام 2011 (وقد كانت هذه التطلعات في متناول اللجنة) إنما يعزى إلى الافتقار إلى الرغبة والالتزام السياسيين للتوصل إلى فكرة مشتركة عن وضع قواعد ومعايير يستفيد منها الجميع. وراح يقول إن جنوب أفريقيا تطالب، من أجل تلافي أي إخفاق آخر يكون غالي الثمن، جميع الوفود بتغيير جذري في الفكر وقطع كم هائل من الالتزامات المتوازنة والهادفة بشأن برنامج وضع القواعد والمعايير في اللجنة. وأضاف قائلا إنه قد أمكن اكتساب "روح بيجين" الممتازة للمضي قدما بأعمال المنظمة في مجالات رئيسية أخرى، بما فيها اللجنة. وأقر بأن القضايا التي يجري تناولها معقدة ومتعددة الوجوه في الغالب. وصرح بأن الدول الأعضاء أخفقت عند تناول هذه القضايا في التوصل إلى القاسم المشترك والتوافق اللازمين لتمكين من المضي قدما بالقضايا الموضوعية. وأردف قائلا إن جنوب أفريقيا شاركت وستستمر في المشاركة، بقوة أحيانا، في مناقشة صريحة للبنود العديدة التي يتضمنها جدول الأعمال، لكنها ستظل في الوقت ذاته ملتزمة بإحراز تقدم في هذه البنود بهدف خدمة القضية المشتركة بين جميع أطراف الجمعيات. وأعرب الوفد عن التزامه بالتعاون مع سائر الدول الأعضاء لمواصلة المساعي المشتركة الرامية إلى النهوض بمتنوع مواطني جنوب أفريقيا بكامل الحقوق وتأمينها لهم. والتفت الوفد إلى المواضيع التي تعكف عليها اللجنة، وأشار إلى التوافق العام في الآراء بين البلدان النامية على عقد مؤتمر دبلوماسي. وأعرب عن تأييده لعقد مؤتمر دبلوماسي، وفي الوقت ذاته عبر عن استعداده للعكوف على نحو بناء وبروح من الانفتاح والتعاون مع جميع الأطراف المهمة على هذه المسألة المهمة. وقال إن المؤتمر الدبلوماسي في رأيه سيتيح فرصة فريدة للدول الأعضاء في الويبو لكي تبرهن على التزامها فيما يتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لفائدة الشعوب الأصلية والجماعات المحلية التي لا تفتأ تعود إلى هذا الموضوع مرارا وتكرارا منذ عام 2000. ومضى الوفد يقول إنه عمل تحت قيادة مصر باسم المجموعة الأفريقية للتوصل إلى الاقتراح الحالي المتفق عليه. وصرح بأن هذا الاتفاق تم التوصل إليه بروح من الأخذ والرد. وأعرب عن أمله في أن تسود روح بيجين التي لا تنسى في مفاوضات العام المقبل للسماح للجمعية العامة لعام 2013 باستعراض ما تحقق واتخاذ قرار بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014. وأردف قائلا إن الصك القانوني الدولي الواحد أو أكثر يتيح وضعها يفوز فيه الجميع وسيضمن اليقين في استغلال الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لفائدة البشرية كلها. وشدد على تأييده الكامل للاقتراح الذي وافق عليه جميع الأطراف، وأكد ضرورة عقد ثلاث دورات موضوعية إلى جانب دورة واحدة لاستعراض الوثائق ووضعها في صيغتها النهائية لعرضها على الجمعية العامة لعام 2013. وأعلن أنه تحلى بالمرونة في الموافقة على عقد ثلاثة اجتماعات بدلا من أربعة، بشرط تمديد الدورة الثالثة التي تركز على الموضوع الثالث لاستعراض النص الواحد أو أكثر للصك القانوني الدولي الواحد أو أكثر ووضعها في صيغته النهائية لضمان الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وعبر عن تأييده الكامل لوضع برنامج عمل واضح يمنح الأولوية للتركيز على قضايا السياسة العامة البارزة ولكن لا يقتصر عليها.

175. وأيد وفد باراغواي البيان الذي أدلى به وفد بيرو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إنه يولي أهمية كبيرة على عمل اللجنة الحكومية الدولية. وأعرب عن أمله، مع البلدان الأخرى، في الحصول على صك ملزم قانوناً في الشهر المقبل. وينبغي تكثيف العمل من أجل تحقيق استغلال للمفاوضات بشكل أفضل واتخاذ قرار مهم في الجمعية العامة لعام 2013. وقال إن وثائق لم تصل إلى مرحلة نضج كافية، لكن إذا كان عند الدول الأعضاء الإرادة في إحراز تقدم، فستستطيع التوصل إلى صك دولي يكون متفقاً عليه بتوافق الآراء. وقال إن الوقت قد حان لتسريع المفاوضات والاتفاق. وأمل في تحقيق نتيجة مثمرة في السنة المقبلة.

176. وأيد وفد زامبيا تماماً البيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب عن سروره بالأعمال المنجزة في دورات اللجنة الحكومية الدولية وباللجنة نفسها. وقال إن زامبيا انتهت للتو من صياغة مشروع قانون لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي استناداً إلى نموذج بروتوكول سواكوميوند في إطار المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO). وعندما سنّ البرلمان هذا القانون، فقد وضع مبادئ توجيهية لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وتحدث عن ثقته في أنه عندما سيكمل النص القانوني الدولي في إطار اللجنة الدولية الحكومية، ستستخدم زامبيا بعض الأحكام لتعزيز حماية هذه الموارد. وقال إنه شهد على مر السنين استغلالاً متفشياً للموارد الطبيعية من الناس عديمي الضمير ومن المنظمات التي استفادت من عدم وجود قانون فعال لحماية المعارف التقليدية والموارد الأخرى، ومن ثم إلحاق ضرر بالغ بالجماعات المحلية التي كان ينبغي أن تكون، على العكس، المستفيد الرئيسي من تلك الهبات الطبيعية. وقال إنه مما يتلج الصدر أن يلاحظ أن الدول الأعضاء قد وافقت على مواصلة المفاوضات المكثفة والمشاركة بحسن نية وبالتمثيل المناسب. وأمل أنه عندما يكتمل العمل على النصوص القانونية، ستتمكن زامبيا من توفير الحماية الكافية لتلك الموارد. وقال إن بلده يزخر بموارد طبيعية هائلة في شكل المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية لم تحظ بحماية كافية حتى الآن. وأضاف أن عندها عدة احتفالات تقليدية مختلفة تجذب أعداداً كبيرة من السياح إلى زامبيا. وقال إن السياحة من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في زامبيا، وإن أشكال التعبير الثقافي التقليدي لها دور مهم جداً في استقطاب السياح وتوفير العملة الأجنبية التي تشتد الحاجة إليها من أجل التنمية الوطنية. ولقد كان للمعارف التقليدية دور مهم جداً في توفير الدواء والتقليدات تشير إلى أن زهاء نصف سكان البلد يلجؤون إلى الطب التقليدي قبل السعي إلى الطب الغربي. وقال إنه من السهل رؤية أن غياب الحماية الكافية لهذه الموارد من شأنه يجعل زامبيا تخسر من جراء ذلك هذه المنافع. وأعرب الوفد عن ثقته في أن عمل اللجنة الحكومية الدولية سيسفر عن نتائج إيجابية في الوقت المناسب. وقال إنه يتطلع إلى الانتهاء السريع والفعال من النصوص القانونية الدولية التي من شأنها أن تكفل الحماية الفعالة للموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية. وقال إنه يتطلع إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب أجل يمكن.

177. وأيد وفد نيجيريا البيان الذي ألقاه وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشكر رئيس اللجنة وجميع الدول الأعضاء المشاركة في المشاورات غير الرسمية على عملها الشاق وعلى الالتزام للتوصل إلى اتفاق بشأن خطة العمل. وشجع الجمعية على قبول خطة العمل بصيغتها المقترحة لأنها متوازنة وأعطت الوقت الكافي والمتساوي للجنة الحكومية الدولية لتواصل عملها المستند إلى النصوص الواردة في مرفقات الوثيقة WO/GA/41/15 التي قدمتها اللجنة الحكومية الدولية إلى الجمعية. وتطلع إلى الانتهاء من عمل اللجنة الحكومية الدولية بصك قانوني فعال لحماية أفضل للموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية. وقال الوفد إنه يصبو إلى وجود صك قانوني ملزم. ودعا الجمعية العامة إلى توسيع نطاق خطة عمل اللجنة الحكومية الدولية لفترة السنتين 2013-2014 وذلك بغية عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014 للتفاوض حول صك دولي ملزم قانوناً لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأكد الوفد أن المسائل البيئية العالمية للإنصاف ومهمة والفرص لا بد أن تواجه بشجاعة وصدق وشفافية. وقال إنه يعتقد اعتقاداً راسخاً في الخير الذي يمكن تحقيقه من خلال أهداف واضحة ومن الالتزام بحقوق موحدة. وشجع الوفود الأخرى على التحلي بالمرونة وإرادة

سياسية التي من شأنها أن تكون مفيدة في التوصل إلى صك قانوني ملزم منصف بشأن الموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية. ويمكن تحقيق هذه الأهداف إن أرادت ذلك جميع الدول الأعضاء.

178. وأعرب وفد الترويج عن تقديره للاتفاق على خطة عمل اللجنة الحكومية الدولية وأيد بيان المجموعة بآء. وأمل في تحقيق نتائج ملموسة في هذا المسار، واضعا في اعتباره حاجة الشعوب الأصلية والجماعات المحلية إلى احترام معارفهم التقليدية وأشكال تعبيرهم الثقافي التقليدي وإلى الاعتراف بها. وأكد أهمية القواعد التي تنظم الكشف عن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية في طلبات البراءات والأصناف النباتية. وفيما يتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، أيد الوفد وضع صك (أو أكثر) ملزم قانونا، شريطة جعل تعيين حدود الحقوق واضحا وضمان ملك عام متين وأيضا ضمان استثناءات وتقييدات معقولة. وأعرب أيضا عن تقديره للفرصة التي أتاحت للمشاركة مع مجموعة البلدان المتشابهة التفكير بصفة مراقب في اجتماع يونيو 2012 في بالي باندونيسيا.

179. وأيد وفد نيبال بيان سري لانكا باسم مجموعة البلدان الآسيوية وبيان إندونيسيا باسم البلدان المتشابهة التفكير. وأبرز أهمية وضع معاهدة أو معاهدات دولية ملزمة لتوفير حماية فعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من القرصنة البيولوجية والتملك غير المشروع. وتكتسي تلك المعاهدة (أو المعاهدات) أهمية بالغة لضمان الاستخدام المستدام لتلك الموارد والتقسيم المنصف والعادل للمنافع. واستطرد قائلاً إن صون الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي واستخدامها استخداما مناسباً سيساهم كثيراً في تعزيز القدرة التنافسية لاقتصادات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وبشكل عام، فإن إبرام معاهدة جديدة سيساهم في النهوض بنظام ملكية فكرية متوازن وسيكون إشارة إلى مراعاة مصالح جميع البلدان في النظام العالمي للملكية الفكرية بصرف النظر عن مستواها في التنمية وقوتها التكنولوجية. ومضى يقول إنه من الضروري الاسترشاد بالتوصية 18 من جدول أعمال التنمية. وأشاد بالتقدم المحرز لحد الآن في وضع نص قانوني (نصوص قانونية). وشدد على الحاجة إلى الإسراع في المفاوضات. وأضاف أن العمل ينبغي أن ينصب على التوصل إلى اتفاق بأسرع وقت حول مضمون النص من أجل تحقيق نتائج مجدية. واسترسل مشيراً إلى أن اللجنة ظلت تعمل على ذلك منذ أكثر من 10 سنوات ولا ينبغي التأخير في الوصول بالنصوص إلى مرحلة نضج. وأيد الاتفاق الذي انتهت إليه المشاورات غير الرسمية بشأن اقتراح برنامج العمل لسنة 2013. وأتى على الجهود الحثيثة لرئيس اللجنة في توجيه عملها وفي التوصل إلى اتفاق وسطي حول برنامج عمل اللجنة في السنة المقبلة.

180. وشكر وفد الجزائر الأمانة على التنظيم الجيد لاجتماعات اللجنة. ودعم بيان مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وبيان البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إنه يعتبر اللجنة رمزا لنهج الويبو المتوازن. وأضاف أن اللجنة ترمز إلى النهج المراعي للتنمية الذي رغبت الدول الأعضاء أن تسيّر عليه أنشطة المنظمة، ولا سيما عبر اعتماد جدول أعمال التنمية. وأفاد أن اللجنة أُنشئت بطلب من مجموعة البلدان الأفريقية ومنذ ذلك الحين ما فتئت المجموعة تقدم الاقتراحات إلى اللجنة لتتخذها أساساً لعملها. وقال إنه شارك بنشاط في تلك الجهود وسيضي في ذلك. ورحب بالعمل المنجز أثناء الاجتماعات الأخيرة للجنة، التي ساهمت في صياغة صكوك قانونية لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. إلا أن الوفد يظل منشغلاً بالموارد الوراثية ويأمل في أن تساعد الاجتماعات المقبلة على المضي قدماً في هذا المجال. وأشاد ببرنامج العمل وتبنى أن تنجح المفاوضات لإبرام صك ملزم قانوناً أو صكوك ملزمة قانوناً من أجل حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من سوء الاستخدام والتملك غير المشروع. وعليه، يدعم الوفد اعتماد برنامج العمل الذي يؤكد على مواصلة جميع الوفود للمفاوضات بحسن نية. ومن شأن ذلك تمكين اللجنة من مواصلة المفاوضات القائمة على النصوص بغية تحقيق نتائج محددة لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وشكر الوفد وفد إندونيسيا، باعتباره منسق مجموعة البلدان المتشابهة التفكير، على الاجتماعات الإقليمية التي سمحت بالتقدم في المفاوضات. وخصّ بالشكر السفير ماكوك على جموده الحثيثة والتزامه بعمل اللجنة. وقال إنه متأكد من أن المشاورات غير الرسمية التي بإمكان الرئيس عقدها ستساهم في السير في الاتجاه الصحيح. واختتم الوفد كلمته داعياً جميع الدول الأعضاء إلى التحلي بإرادة سياسة حقيقية، وعدم الاكتفاء بإعلانات النوايا، عندما تجلس إلى الطاولة للتفاوض بحسن النية من أجل توفير حماية

فعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأوضح أن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة واللجنة المعنية بالعلامات التجارية تحرزان تقدما كبيرا وأن ذلك لا ينطبق على اللجنة الحكومية الدولية. وقد آن الأوان لتصحيح ذلك الخلل وضمان أن يدفع التقدم المحرز في لجان الويبو الأخرى الدول الأعضاء إلى المضي قدما بعمل اللجنة الحكومية الدولية.

181. وتقدم وفد كندا بشكره إلى سعادة السفير ماكوك على ما كرسه من وقت للدول الأعضاء للمشاركة في المشاورات بغية وضع برنامج عمل اللجنة. وشكره كذلك على تفانيه بصفته رئيسا للجنة. ورحب الوفد بما أحرزته اللجنة من تقدم منذ الجمعية العامة الأخيرة في مجال النصوص التفاوضية الثلاثة. ولكنه من الواضح أن هناك عددا من الاختلافات بين الدول الأعضاء، ولا سيما بشأن القضايا الأساسية مثل نطاق النصوص وطبيعتها وعلاقتها بالصكوك الدولية القائمة. وأعرب الوفد عن سروره بأن اللجنة ستواصل في الفترة المتبقية من الثنائية 2012 2013 تحسين النصوص الثلاثة على أمل التوصل إلى اتفاق جيد. وقال إنه لا ينبغي أن تغفل ضرورة تقييم التقدم المحرز في النصوص على أساس مضمونها، فليس من المجدي الإسراع في صياغة نص لم يبلغ بعد مرحلة النضج المطلوبة. وأعرب الوفد عن التزامه الكامل بمواصلة العمل مع الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى نتائج ممتازة ترضي الجميع.

182. وأبدى وفد البرازيل تأييدا تاما للبيانات التي أدلى بها باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن اللجنة بلغت منعطفا حاسما في مفاوضاتها، وعليه فإنها بحاجة إلى التزام الدول الأعضاء بإتمام صك دولي قوي في هذا المجال. وذكر بأن الدول الأعضاء قد وافقت، في الجمعيات العامة لعامي 2009 و2011، على منح اللجنة ولايتين طموحتين لتمكينها من استكمال المفاوضات بشأن مواضيع النقاش الثلاثة، أي الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأوضح أن الولايتين المذكورتين لم تكونا مضيعة للوقت. ويين أن اللجنة قد أعدت نصا واحدا بخصوص كل مجال من مجالات التفاوض. ولتسريع وتيرة المفاوضات أبدى الوفد موافقته على خطة العمل المكثفة، التي تتسق مع مضمون ولاية اللجنة. وشكر السفير ماكوك على رئاسته الممتازة للجنة، وعلى الجهود الدؤوبة التي بذلها من أجل بلوغ اتفاق خلال المشاورات. وأضاف أن مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير ومجموعة جدول أعمال التنمية قدمت اقتراحا مشتركا يدعو إلى أن تعقد اللجنة أربعة اجتماعات قبل الجمعية العامة القادمة، وذلك بغرض الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014. وأبدى الوفد مرونة في مراعاة احتياجات الوفود الأخرى، وأبدى سروره في بلوغ توافق في الآراء حول ذلك الاقتراح. ودعا الدول الأعضاء إلى إبداء التزام بخطة العمل واستكمال المفاوضات. وأوضح أنه لا يمكن للجنة مواصلة إجراء مفاوضات مكثفة حول المسائل الشككية. وحث الدول الأعضاء على المشاركة بإرادة قوية وبنية حسنة في المفاوضات الموضوعية التي من شأنها أن تفضي إلى إتمام النصوص الثلاثة. وفي هذا الصدد شجّع رئيس اللجنة على إجراء مشاورات غير رسمية بخصوص القضايا الرئيسية. وقال إن بإمكان تلك المشاورات مساعدة المشاركين على الالتزام بحلول من شأنها أن تؤدي إلى وضع صك دولي قوي أو صكوك دولية قوية.

183. وأثنى وفد زيمبابوي على السفير ماكوك لتفانيه في تقديم الخدمات اللازمة لعمل اللجنة، وأبدى تقديره للجهود التي بذلتها الدول الأعضاء والأمانة. ودعا إلى التعجيل بعمل اللجنة من أجل استكمالها. وقال إنه تم الاتفاق على برنامج العمل بتوافق في الآراء. ويين أن بعض الوفود أفادت بأن المضمون هو الذي يحدد النتائج مشيرة إلى مستوى نضج النص. وأضاف قائلا إن اللجنة هي التي عليها الوصول بالنص إلى مرحلة النضج، وإذا استمرت عمليات إبداء المواقف والتسييس والمطالبة فإن النص لن يصل إلى مستوى النضج. وأبدى أمله في أن تُترجم البيانات التي تضمنت التزامات إلى إجراءات ملموسة. وقال إن الجوّ الذي ساد بين جميع كان غائبا خلال المشاورات غير الرسمية. وأكد على أن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، التي تم تملكها بطرق غير قانونية طيلة قرون، من الأمور التي لا يمكن ضمانها بقانون لئن. وأوضح أن الويبو لا تدير التوصيات، بل تدير معاهدات ملزمة قانونا. وقال إن من لا يرغبون في معاهدة يمكن لهم ألا يوقعوا عليها. ودعا الوفد إلى وضع صك دولي ملزم قانونا. وأضاف أنه من المطالبين بذلك ومن أول المعنيين بالأمر.

ومضى يقول إنه لا يرى تقدما في هذا المجال. وأشار إلى أن النص تحوّل من بضع صفحات إلى صفحات عديدة، مبيّنا أن التقدم لا يُقاس بعدد الصفحات.

184. وأبدى وفد بنغلاديش تأييده للبيان الذي أدلى به وفد سري لانكا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ والبيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشكر رئيس اللجنة على إسهامه وإدارته الممتازين من أجل بلوغ توافق في الآراء. وأعرب عن سروره لاعتزام اللجنة عقد ثلاث دورات في عام 2013. وقال إن كل دورة من دورات اللجنة تمكن من الاقتراب أكثر من الاتفاق. وشكر جميع الدول الأعضاء على ما أبدته من تراض. وقال إن القضايا تهم جميع البلدان، المتقدمة منها والنامية. وأوضح أن الفكرة من مناقشة القضايا الثلاث معا وإعداد نص واحد تعني أنه يجب النظر في تلك القضايا الثلاث مجتمعة. وأكد على ذلك مسترشدا بالمبدأ القائل إن قوة السلسلة تُقاس بقوة أضعف حلقاتها، وقال إنه لا يرغب في أن تكون أي من تلك القضايا أضعف الحلقات. وتمنى أن تتم تسوية كل القضايا الثلاث بطريقة متساوية ضمن مجموعة واحدة دون خلق تسلسل هرمي أو ترتيب فيما بينها، لأن من شأن ذلك زرع الشك في نفوس المستخدمين. واستطرد قائلاً إنه على اللجنة أن تستغل كل ما يُتاح لها من وقت وفرص استغلالا حكيما وفق برنامج عمل محدّد بشكل واضح. وبين أن الجهود التي ستبذلها اللجنة ستستند إلى النصوص القائمة. غير أنه قال إن زيادة عدد دورات اللجنة لا يُعتبر سوى تجاوزا للعقبة الأولى. وأوضح أن التحدي الرئيسي يكمن في زيادة الارتقاء بالنصوص المتوافرة بطريقة ترضي الجميع. وبين أن ذلك سيقضي بذل جهود دؤوبة ومشاركة عبر مناقشة بناة. وأكد على أنه كلما قلّ الوقت المُكرس للتجادل زاد الوقت المُكرس للتعاون. وأبدى أمله في عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014. وقال إنه يفضل المعاهدات الملزمة قانونا. وتمنى أن تبدي الدول الأعضاء روحا من التراضي.

185. وأبدى وفد السلفادور تأييده للبيان الذي أدلى به وفد بيرو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ورأى الوفد، أن عمل اللجنة، لا سيما العمل التقني المنجز والوثائق الصادرة حتى الآن، لم يبلغ مستوى النضج الكافي. وذكر بأن من المهم بالنسبة للجمعية العامة إعطاء توجيهات بخصوص عمل اللجنة، بما في ذلك خطة عمل الاجتماعات، حتى تتمكن اللجنة من إنهاء العمل التقني والشروع في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي من أجل بلوغ تلك الأهداف. وهنأ رئيس اللجنة على ما قام به من عمل. وأبدى تأييده لخطة العمل، التي تمثل اتفاقا بين المجموعات الإقليمية. وأعرب عن أمله في أن يتمكن رئيس اللجنة من مواصلة إرشاد اللجنة حتى تحقق النتائج المتوقعة، وأن يتمكن من إجراء مشاورات غير رسمية عند اللزوم. وأخيرا أكد الوفد للسفير ماك كوك أنه يمكن له الاعتماد على دعمه.

186. وشكر وفد سويسرا رئيس اللجنة على مدى التزامه وصبره في توجيه عمل اللجنة ومشاوراتها. ودعم الوفد عمل اللجنة وأكد أنه في السنوات الأخيرة، تمكنت اللجنة من تحقيق تقدم أكبر في مجالات الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بفضل العمل البناء وروح الحوار، ولكن عمل اللجنة لم يكتمل بعد وينبغي المضي في تناول تلك الموضوعات المهمة. ورحب الوفد بالالتزام المعرب عنه في برنامج العمل لسنة 2013 وأبرز أن العمل على الجانب الموضوعي ينبغي أن يكون محور العمل ويتعين أن يبقى كذلك. وأعرب الوفد عن أمله في إمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي أثناء الجمعية العامة القادمة. وشدد على أهمية المضي في احترام مبدئي الشمولية والشفافية سواء أثناء اجتماعات اللجنة أو في المشاورات. وشدد أيضا على ضرورة احترام النظام المتعدد الأطراف في اللجنة وأن هذه الأخيرة ينبغي لها أن تظل منتدى لإجراء المناقشات واتخاذ القرارات. وعلاوة على ذلك، أعلن الوفد أن النصوص الواردة في المرافق ألف وباء وجم من الوثيقة WO/GA/41/15 ستكون مفيدة في التركيز على عمل اللجنة، بيد أنه لا ينبغي نسيان الوثائق والاقتراحات الأخرى المهمة التي تتضمن عمل اللجنة. وأبرز الوفد بعد ذلك الأهمية البالغة لمشاركة ممثلي الجماعات الأصلية في جميع الاجتماعات التي لها صلة بحقوقها ومصالحها، وأضاف أن مشاركتها في العمل المقبل للجنة سيكون حاسما في إيجاد الحلول المناسبة والعملية للمشاكل التي تواجه الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفي الأخير، لاحظ الوفد أن صندوق التبرعات لم يعد لديه ما يلزم من الموارد المالية لتمويل مشاركة ممثلي الجماعات الأصلية، ولذلك فقد دعا جميع الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى إلى المساهمة في الصندوق لضمان المشاركة الفعالة لممثلي الجماعات الأصلية.

187. وأشاد وفد كوبا بما قامت به اللجنة من عمل وأضاف أن ذلك العمل يكتسي أهمية في التوصل إلى صك دولي لتوفير الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، نظرا إلى العلاقة بين اتفاقية التنوع البيولوجي وبرتوكول ناغويا. وأبرز أهمية عقد مؤتمر دبلوماسي في أسرع وقت ممكن. وفي الأخير، أعرب الوفد عن دعمه لبيان البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وبيان وفد بيرو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية.

188. وأبرز وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أهمية عمل اللجنة التي أحرزت تقدما كبيرا. وقال إنه ينبغي، في هذه المرحلة، الإسراع في العمل وتوجيهه نحو إبرام صك قانوني دولي (صكوك قانونية دولية). وعليه، دعم الوفد برنامج العمل لسنة 2013 الذي يجسد مرونة جميع المجموعات الإقليمية. وعلاوة على ذلك، عقد الوفد أمله على أن تؤدي روح المشاركة البناءة وحسن النية التي ساعدت في تمديد عمل اللجنة إلى نتائج إيجابية في السنة القادمة وأن يفي أعضاء اللجنة بالتزامهم استكمال عمل اللجنة.

189. وأشاد وفد اليابان بالقيادة الرشيدة لرئيس اللجنة وبمساعدة الأمانة ومجهود الدول الأعضاء، مما مكن اللجنة من إجراء مناقشات محتممة بشأن القضايا الصعبة وأدى إلى تعزيز التفاهم والاحترام المتبادلين. بيد أن المناقشات لم تصل مرحلة نضج تسمح للجنة بتحديد التوجه المستقبلي فيما يخص هذه القضية المعقدة. وأعرب الوفد عن دعمه لبيان وفد الولايات المتحدة باسم المجموعة باء. وقال إنه يؤمن بشدة بأهمية المضي قدما بالمناقشات حول القضايا الثلاث (المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية) على قدم المساواة وبروح من الصبر والمثابرة خطوة بخطوة وفقا للولاية الحالية لأن هذه القضايا كانت تعالج دوما بطريقة محكمة. وعليه، أعرب الوفد عن دعمه لبرنامج العمل لسنة 2013.

190. وانضم وفد الهند إلى بيان وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وبيان وفد سري لانكا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأعرب عن تقديره للجهد الهائل الذي يبذلها رئيس اللجنة في قيادة أعمالها ولتوجيهاته أثناء المشاورات غير الرسمية. وأعرب عن سروره بالتقدم الهائل الذي أحرزته اللجنة بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وبمساهمة البلدان المتشابهة التفكير في تطوير النصوص. وأضاف أنه يولي أهمية كبرى للأعمال التي تقوم بها اللجنة لتطوير صك واحد ملزم قانونيا أو أكثر لتوفير الحماية للمعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعلن الوفد أن الهند اتخذت عدة تدابير على الصعيد الوطني منها وضع إطار تشريعي لحماية المعارف التقليدية. وصرح بأن قوانين من قبيل قانون التنوع البيولوجي وقانون البراءات وقانون حماية الأصناف النباتية وحقوق المزارعين وقانون الغابات الهندي وقانون حقوق سكان الغابات تتضمن أحكاما ترمي إلى حماية المعارف التقليدية. وأضاف أن المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية، وهي مبادرة رائدة اتخذتها حكومة الهند، أثبتت نجاعتها في تلافي أشكال التملك غير المشروع للمعارف التقليدية الهندية. وصرح بأن هذه المكتبة أدت منذ عام 2009 إلى شطب طلبات البراءات وسحبها في 110 حالات في مختلف مكاتب الملكية الفكرية الدولية المتاح لها النفاذ إلى المكتبة. وأفاد بأن الهند تواصل تعزيز هذه المكتبة وتوسيع نطاقها، إذ لا تزال الطلبات تودع في الواقع للحصول على براءات جديدة فيها تملك غير مشروع للمعارف التقليدية. وبالتالي سلط الوفد الضوء على الحاجة الماسة إلى وضع صك دولي ملزم قانونيا بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأضاف أنه يكن أسمى معاني التقدير لروح التعاون والتوافق التي أبدتها جميع الوفود في التوصل إلى توافق في الآراء على خطة العمل لعام 2013. وقال إنه يرى أن إجراء مشاورات غير رسمية، إلى جانب الاجتماعات الرسمية، يمكن أيضا أن يكون طريقة مثمرة وفعالة للغاية لإكساب الزخم لأعمال اللجنة. وعليه فإنه يحث رئيس اللجنة على إجراء مشاورات غير رسمية حسب ما يكون مناسباً، وأفاد بأن جميع نتائج هذه المشاورات ينبغي أن تعرض على اللجنة في الجلسة العامة لكي تنظر فيها. وعبر عن التزامه المتين بالمساهمة في أعمال اللجنة.

191. وأيد وفد المغرب البيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وصرح بأنه يولي أهمية كبرى إلى أعمال اللجنة، وأعرب عن أمله في أن يكتف هذا العمل للتوصل إلى صكوك قانونية فعالة لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأنهى الوفد كلمته بتأييد خطة عمل عام 2013.

192. وأعرب وفد كوستاريكا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد بيرو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأيد خطة عمل عام 2013 للإسراع في مسار المفاوضات بشأن وضع صك دولي. وأعرب عن امتنانه لرئيس اللجنة لما يبذله من جهود مضيئة وهنأه على عمله الرائع.

193. وتوجه وفد اليمن بالشكر إلى الرئيس، وشكر أيضا الأمانة واللجنة الحكومية على الجهود التي بذلتها، وأعرب عن تأييده لما جاء في بيان مصر عن المجموعة الأفريقية وكذا المتحدث باسم الدول المتشابهة، وأعرب عن أمله في إعطاء اللجنة الحكومية الفرصة والوقت الكافي للتفاوض بغرض الوصول إلى صك دولي على أن يكون واضحا وملزما للجميع. وأعرب أيضا عن تأييده للمشروع المقترح لخطة العمل للجنة الحكومية المستقبلية لعام 2013. وفي ختام كلمته توجه بالشكر إلى الرئيس.

194. وأشار ممثل المعهد الدولي للملكية الفكرية (WIPO) إلى أن حقوق الملكية الفكرية ترتبط دائما بالصناعات الحديثة، إلا أنها مهمة بالنسبة إلى جميع المبدعين. وقال إن العديد من الفنانين التقليديين، ومنهم من مارس مهنته لمئات السنين، يرون أنهم في حاجة إلى التعرف على حق المؤلف والعلامات التجارية وغيرها من حقوق الملكية الفكرية. وأشار الممثل إلى أنه اشترك مع مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية في عقد سلسلة من حلقات العمل الإقليمية لتدريب الفنانين التقليديين على كيفية الاستعانة بحقوق الملكية الفكرية في حماية أعمالهم والترويج لها. وصرح بأنه فوجئ مفاجأة سارة بتحمس المشاركين للتعليم. وأردف قائلا إن الفنانين التقليديين من المكسيك وبيرو وكامبوديا أفادوا بأنهم يواجمون القضايا نفسها التي يواجمها الفنانون الذين يمارسون حرفهم في بلدان العالم النامي، ومنها للأسف قضية التعدي على الحقوق. واستدرك قائلا إن من المهم ضمان وعي الفنانين والمبدعين بحقوقهم في مجال الملكية الفكرية وقدرتهم على ممارستها. ورحب الممثل ببرنامج المشاورات المكثفة الرامي إلى توفير الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وصرح بأنه سيكون مسرورا لو شارك في هذه المشاورات المكثفة بصفة منظمة غير حكومية.

195. ودعا ممثل اللجنة الدولية لهنود الأمريكيتين (INCOMINDIOS)، حسب ما جاء في البيانات الموحدة التي أدلى بها تجمع الشعوب الأصلية (indigenous peoples' caucus) في الدورات الثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين والثانية والعشرين للجنة، الجمعية العامة إلى اعتماد وسائل تضمن المشاركة الكاملة والعادلة والمباشرة للشعوب الأصلية في جميع أعمال اللجنة، بما في ذلك المشاركة العادلة في المجلس الاستشاري لصندوق التبرعات والمشاركة في رئاسة اللجنة وأي فريق عمل أو فريق صياغة. ومضى يقول إن ذلك سيتضمن إنشاء فئة جديدة من الشعوب الأصلية المشاركة يحق لها تقديم اقتراحات وتعديلات والتاسات ويحق لها التصويت. وفي المرحلة الراهنة، لا تنص مشاريع النصوص والاقتراحات في اللجنة على حماية حقوق الشعوب الأصلية وحماية معارفهم التقليدية ومواردهم الوراثية وأشكال تعبيرهم الثقافي التقليدي وفقا للمبادئ والمعايير المقبولة دوليا. واستنادا إلى تقرير رئيس اللجنة السفير مأكوك، من الواضح أن الشعوب الأصلية لن يُسمح لها بالمشاركة العادلة للمطالبة بحماية معارفهم التقليدية ومواردهم الوراثية وأشكال تعبيرهم الثقافي التقليدي. ومن دون مشاركة تلك الشعوب، فلن تكون هناك أي مراقبة وتوازن تجاه إرادة الدول والشركات المتعددة الجنسيات لوضع صك أو صكوك لحماية مواردهم من الاستغلال. واسترسل يقول إنه من المهم بمكان إخطار الجمعية العامة بأن الشعوب الأصلية تحتفظ بكل حقوقها المرتبطة بكل جانب من جوانب مورثها الثقافي، بما في ذلك معارفهم وأشكال تعبيرهم الثقافية ومواردهم الوراثية والبيولوجية. ودعا الممثل الجمعية العامة إلى تبني موقف يسمح بالمشاركة العادلة للشعوب الأصلية كما هو وارد في البيانات التي أدلى بها تجمع الشعوب الأصلية في الدورة الثامنة للجنة.

196. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/41/15، ووافقت على ما يلي:

وفقا لولاية اللجنة للثمانية 2012-2013، توافق جمعيات الدول الأعضاء في الويبو على مواصلة المفاوضات المكثفة والمشاركة بحسن النية وتمثيل مناسب بغية التوصل إلى نص صك قانوني دولي (أو نصوص صكوك قانونية دولية) يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية، والمعارف التقليدية، وأشكال التعبير التقليدي: وتقرر ما يلي:

- (أ) تقوم اللجنة بعملها في ثلاث دورات موضوعية كما هو وارد في الجدول أدناه.
- (ب) ويستند العمل إلى النصوص الموجودة التي قدمتها اللجنة إلى الجمعية العامة (المرفق ألف، والمرفق باء، والمرفق جيم من الوثيقة WO/GA/41/15).
- (ج) ويُلتمس من اللجنة أن ترفع إلى الجمعية العامة في سنة 2013 نص صك قانوني دولي (أو نصوص صكوك قانونية دولية) يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفي 2013، تقيم الجمعية العامة النص (أو النصوص) وتتنظر فيه وتقيم التقدم المحرز وتبت في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي.
- (د) وتتبع اللجنة في عملها البرنامج الوارد أدناه:

التاريخ المؤقت	النشاط
فبراير 2013	دورة اللجنة الثالثة والعشرون - الموارد الوراثية (5 أيام)
أبريل/مايو 2013	دورة اللجنة الرابعة والعشرون - المعارف التقليدية. مع التركيز على 4 مواد أساسية وعدم الاقتصار عليها، وهي: موضوع الحماية، والمستفيدون، ونطاق الحماية، والتقييدات والاستثناءات (5 أيام)
يوليو 2013	دورة اللجنة الخامسة والعشرون - أشكال التعبير الثقافي التقليدي. مع التركيز على 4 مواد أساسية وعدم الاقتصار عليها، وهي: موضوع الحماية، والمستفيدون، ونطاق الحماية، والتقييدات والاستثناءات (5 أيام)
	استعراض وتقييم نص الصك القانوني الدولي (أو نصوص الصكوك القانونية الدولية) الذي يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية، والمعارف التقليدية، وأشكال التعبير التقليدي ورفع توصية إلى الجمعية العامة (3 أيام)
أكتوبر 2013	الجمعية العامة لليوبو البت في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي

197. وتحدث وفد الولايات المتحدة باسم المجموعة باء وقال إنه يرى أن تمديد الدورة التي ستتناول أشكال التعبير الثقافي التقليدي سيتيح الوقت لمناقشة العمل في المستقبل.

198. وشكر السفير واين ماكوك، بصفته رئيس اللجنة، جميع الوفود على مشاركتها البناءة في صياغة برنامج العمل. ودعا جميع الوفود التي وافقت على برنامج العمل إلى أن تستعد للمشاركة بشكل بناء في مداوالات جديدة في الفترة القادمة. وشكر المندوبين على ما أبدوه من روح بناءة عندما أقروا بصعوبة القضايا، وأوضح أن درجة الصعوبة تستلزم درجة من المشاركة المدروسة. وأعرب عن شكره لرئيس الجمعية العامة على قيادته الحكيمة للمداوالات حول هذا البند من جدول الأعمال.

البند 28 من جدول الأعمال الموحد
تقارير عن لجان الويبو الأخرى

البند 28 "1" من جدول الأعمال الموحد
اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

199. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA41/16 "تقارير عن لجان الويبو الأخرى"، وخاصة بشأن البند 28 "1":
"اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات".

200. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة المذكورة أعلاه تتناول مسألتين رئيسيتين هما: "1" تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات في الآونة الأخيرة؛ "2" وبيانات عدد من الوفود بشأن تنفيذ التوصيات الوجيهة من جدول أعمال التنمية. والتفتت الأمانة إلى أعمال اللجنة وأشارت إلى أنها عقدت، خلال الفترة قيد النظر، دورتين اثنتين، هما الدورة السابعة عشرة في ديسمبر 2011 والدورة الثامنة عشرة في مايو 2012. وذكرت أن اللجنة واصلت مناقشة الموضوعات الخمسة التي وافقت عليها في عام 2010 وهي التقييدات والاستثناءات على حقوق البراءات، وجودة البراءات، بما فيها أنظمة الاعتراض، والبراءات والصحة، وسرية التواصل بين مستشار البراءات وموكله، ونقل التكنولوجيا. وصرحت بأن اللجنة اعتمدت تعديلا أيضا لنظامها الداخلي وفقا لسياسة الويبو بشأن اللغات، وقد دخل هذا التعديل حيز النفاذ في الأول من يناير 2012. والتفتت الأمانة إلى مسألة عمل اللجنة المقبل وقالت إنها، بعد الإخفاق في التوصل إلى أي اتفاق آخر، اتفقت على مواصلة المناقشات في دورتها المقبلة بالاستناد إلى جدول أعمال الدورة الثامنة عشر، وقالت أيضا إن المشاورات استُهلّت في الوقت ذاته مع المجموعات الإقليمية بشأن مواعيد الدورة المقبلة للجنة، وصرحت بأنها ستعقد مشاورات إضافية في هذا الصدد مع الدول الأعضاء قبل انعقاد الدورة المقبلة.

201. وتحدث وفد هنغاريا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن تقدير المجموعة لرئيس اللجنة والأمانة وأعضاء اللجنة لما بُذل من جهود مضيئة لاختتام الدورة الثامنة عشرة بنتيجة إيجابية تقوم على التوافق في الآراء. غير أنه أعرب عن أسف المجموعة البالغ لأن تمسكها بالالتزام المتين والعمل الشاق والمرونة لم يكن كافيا للموافقة على العمل المقبل للجنة. وأشار إلى أن اللجنة تناقش خمسة موضوعات غاية في التعقيد والوجاهة مختارة من قائمة غير شاملة. وعبر عن إيمان المجموعة بأن نتيجة هذه المناقشات ستساهم مساهمة موضوعية في تحقيق الهدف الرئيسي للجنة وهو تعزيز سير النظام الدولي للبراءات وتحسينه. وأعرب الوفد عن امتنان المجموعة للوفود التي قدمت مختلف الاقتراحات بشأن الموضوعات المطروحة على جدول أعمال اللجنة، وصرح بأنها تولي أهمية خاصة للأعمال المنجزة بشأن جودة البراءات، وعبر عن التزام المجموعة بمواصلة المناقشات على أساس الاقتراحات المقدمة. وأردف قائلاً إنها تؤيد مسألة سرية التواصل بين مستشار البراءات وموكله تأييدا قويا، وقال إنها تعتقد أن هذا الموضوع يلزمه المزيد من الدراسة، وتؤيد مواصلة العكوف عليه. وراح يقول إن المجموعة ترى أن اعتماد مبادئ غير ملزمة كخطوة أولى قد يكون سبيلا من سبل المضي قدما. وأضاف قائلاً إنها مستعدة أيضا لمواصلة المناقشات بشأن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات وبشأن موضوعي البراءات والصحة العامة ونقل التكنولوجيا المعقدين والمهمين. وشدد الوفد مجددا على الأهمية التي توليها المجموعة إلى هذه المفاوضات، إلا أنه أكد أن جميع المناقشات ينبغي أن تجري بطريقة متوازنة، كما ينبغي ألا تغيب عن اللجنة المبادئ الأساسية في ولايتها. واعتبر الوفد من حيث المبدأ العام أن من الضروري وضع برنامج عمل متوازن للجنة والحفاظ عليه، وحث جميع أعضاء اللجنة على العمل لتحقيق هذا الهدف العام بروح بناءة. وشدد الوفد من جديد على أن المناقشات الخاصة بالمسائل التقنية لقانون البراءات ستؤدي إلى تحقيق نتائج مفيدة لجميع أعضاء الويبو، وأكد مجددا التزام المجموعة بالعمل على مواصلة قانون البراءات الموضوعي على الصعيد الدولي.

202. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء وأعرب عن تقديره للأمانة لإعدادها دورتي اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات خلال الفترة قيد النظر ولاحظ حسن إعداد وثائق الاجتماعات الحالية وفائدتها لعمل اللجنة. وقال إنه خاض الدورة الأخيرة للجنة مبدياً استعداداً للمشاركة في حوار إيجابي بشأن مسائل تشمل خطة عمل متوازنة أي الاستثناءات والتقييدات على الحقوق المشمولة بحماية البراءات وجودة البراءات بما في ذلك أنظمة الاعتراض والبراءات والصحة وسرية المراسلات بين الزبائن ومستشاريهم المعنيين بالبراءات ونقل التكنولوجيا. وأحاط علماً بأنه ما زال مقتنعاً بأن العمل على تلك الموضوعات قد يؤدي إلى فهم أكثر شمولاً للمسائل المحددة المؤثرة في النظام الدولي للبراءات. ومضى يقول إن التبادل التقني للمعلومات عن القوانين والممارسات والسياسات ينبغي أن يكون المعيار المستخدم لقياس التقدم المحرز في اللجنة وأن يدرج في الاعتبارات الأوسع نطاقاً المتصلة بقضايا السياسة العامة في الويبو. وأعرب عن أمله المتواصل أن يتسنى تحقيق ذلك التبادل المتوازن ضمن اللجنة إذ رأى أن اللجنة لن تتمكن من التوجه نحو نظام دولي للبراءات أكثر فعالية وكفاءة ونجاحاً ونحو تنسيق قانون البراءات الموضوعي في نهاية المطاف إلا بعد تحقيق ذلك. وأضاف قائلاً إن ولاية اللجنة عبارة عن محفل لبحث المسائل وتيسير التنسيق وتقديم التوجيه بشأن التطور الدولي التدريجي لقانون البراءات بما في ذلك تنسيق القوانين والإجراءات الوطنية. وختاماً، أكد مجدداً تحليه بروح بناء ودعمه لوفود المجموعة باء إذ يتواصل عمل اللجنة.

203. وأعرب وفد الصين عن تقديره لعمل اللجنة المنجز خلال السنة الماضية واتفق مع التقرير عن عمل اللجنة.

204. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وعبر عن تقديره للأمانة لتنظيم اجتماعات اللجنة. وشدد على ضرورة الحفاظ على جدول أعمال متوازن للجنة. وأعرب عن أمله تحقيق نتائج حسنة وإحراز تقدم ملحوظ فيما يتصل بالاقترح المقدم من مجموعة البلدان الأفريقية بشأن البراءات والصحة. وشدد أيضاً على أهمية مسألة نقل التكنولوجيا والحاجة إلى تناول تلك المسألة برمتها ومبحثها مجدداً بهدف تنفيذ توصية معينة من شأنها أن توجه عمل المنظمة في المستقبل.

205. وتحدث وفد قبرص باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن خيبته لنتائج الدورة الثامنة عشرة للجنة. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء فيه، أظهر، خلال اللجنة، التزاماً كبيراً وشارك بنشاط في مناقشة المواضيع المحددة ضمن برنامج العمل المتوازن، وهي نوعية البراءات، وحصانة العلاقة بين المحامي وموكله، والاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، ونقل التكنولوجيا، والبراءات والصحة. وأضاف الوفد أن الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء فيه، شارك بنشاط أيضاً، ليس في لب المناقشات فحسب، بل كذلك في المشاورات بخصوص العمل المستقبلي، وحاول، بإبداء ما يلزم من المرونة، المضي قدماً ببرنامج العمل المتوازن. وعليه صرح الوفد بأن فشل اللجنة في الاتفاق على عملها المستقبلي يمثل أمراً مخيباً بالنسبة للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وقال إنه لا يعتقد، للأسف، أن الدورة التاسعة عشرة للجنة، المزمع عقدها في نوفمبر 2012، ستوصل إلى نتيجة مختلفة عما توصلت إليه الدورة الثامنة عشرة. وبناء عليه اقترح الوفد، مع بالغ الأسف، بأن يتم إرجاء الدورة التاسعة عشرة للجنة إلى الجزء الأول من عام 2013 للمتكمين من إجراء مناقشات غير رسمية تحديداً للاتجاه الذي ينبغي سلوكه. وأعرب عن أمله في أن يتّوج ذلك بالنجاح، وأكد التزامه بمواصلة مواءمة قوانين البراءات من خلال عمل اللجنة.

206. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وقال إن عمل اللجنة أظهر أنه بحاجة كبيرة إلى مناقشة صريحة وتقييم لواقع نظام البراءات في الوقت الراهن. ورحّب الوفد بالنقاشات التي أجريت في الدورات القليلة التي عقدتها اللجنة. وقال إن اعتماد جدول أعمال أكثر توازناً بلور، في رأيه، مصالح جميع الدول الأعضاء طبقاً لتوصيات جدول أعمال التنمية، وذلك بإسهامه في ضمان فهم شامل لنظام البراءات الدولي. ودعا الوفد، في معرض إبرازه للاقتراح المقدم من مجموعة البلدان الأفريقية بشأن البراءات والصحة، إلى إجراء مناقشة إيجابية وبناءة حول هذا الموضوع. واعتبر أن ذلك الاقتراح يتيح فرصة كبيرة لتشجيع النقاش المثمر بشأن ما إذا كان ارتفاع مستويات القابلية للحماية ببراءات أمراً مرغوباً فيه دوماً، وبشأن تكيف إطار الحماية ببراءات وفق مختلف الوقائع الاجتماعية والاقتصادية. كما شدد الوفد على أهمية إجراء مناقشات حول الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات باعتبار ذلك من العوامل المهمة التي تسهم في تنفيذ جدول أعمال التنمية. ويّين

أنّ الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات من الأمور الوجيهة لوضع نظام متوازن، وأنّ الدول الأعضاء قد وضعت نهجاً مختلفة في هذا الصدد. ورأى الوفد أنّ ضمان حيزٍ سياسي مرن من الأمور الضرورية لتمكين الدول الأعضاء من وضع وتكييف مجموعة من الاستثناءات والتقييدات تستجيب بشكل أكبر لواقعها. وقال، مشيراً إلى برنامج العمل المقدم من وفد البرازيل بخصوص هذا الموضوع، إنّ الوقت قد حان لاعتماد اللجنة لذلك البرنامج بشكل رسمي. وخصّ الوفد بالذكر إسهام أكثر من 70 دولة عضواً في استبيان بشأن الاستثناءات والتقييدات ورأى أنّه قد تم الاضطلاع فعلاً بالعمل الأولي في هذا المجال، وأنّ الوقت قد حان الآن للانتقال إلى مرحلة جديدة من أجل تحسين فهم الكيفية التي يمكن بها للاستثناءات والتقييدات تلبية الاحتياجات الإنمائية.

207. وقال وفد الهند إنّّه يولي اهتماماً كبيراً للجنة، مشيراً إلى أنّ نظام البراءات يمثّل جانباً حاسماً الأهمية من إطار الملكية الفكرية وأنّه يؤثر بشكل مباشر في التنمية الاجتماعية الاقتصادية والرفاه على الصعيد الوطني. وذكر الوفد أنّ ثمة اعترافاً متزايداً بأنّ النظام الدولي الحالي للملكية الفكرية يركّز بشكل كبير على ضمان حقوق الملكية الفكرية لأصحابها. ورأى أنّه يجب الالتزام بتحسين النظام، عند اللزوم، كي يتمكّن من التطوّر وتشجيع الابتكار والنمو. وقال إنّ الخطوة الأولى لبلوغ ذلك تتمثّل في مناقشة واقع اليوم وتقييمه. وعليه رحّب الوفد بالمناقشات التحليلية التي أجريت في الدورتين السابعة عشرة والثامنة عشرة للجنة. ومضى يقول إنّ المناقشات التي تمت حول قضايا من قبيل الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، ونقل التكنولوجيا، والبراءات والصحة، خلال الدورتين السابقتين للجنة أسهمت في ضمان فهم أكثر توازناً وشمولية للكثير من الجوانب المعقدة من نظام البراءات الدولي. ولا بدّ، في رأي الوفد، من إجراء مناقشات أكثر واقعية على مستوى اللجنة بشأن الكيفية التي يمكن أن تسهم بها البراءات في تحسين التصدي للتحديات الرئيسية المطروحة حالياً في مجالات مثل تأمين الغذاء والطاقة، والبيئة، وإدارة الكوارث، وتغيّر المناخ، والتعليم. وأبدى أمله في أن يتم، في الأيام المقبلة، إبداء التزام صريح وبناء بخصوص هذه القضايا المهمة. ورحّب الوفد بشروع اللجنة في مناقشة مهمة وضرورية حول مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية لنظام البراءات، مشيراً إلى أنّ اللجنة لم تتناول ذلك الأمر من قبل. واعتبر ذلك خطوة إيجابية وأعرب عن أمله في أن يتواصل العمل في ذلك الاتجاه.

208. وأشار وفد ترينيداد وتوباغو إلى أنّ اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات كانت تدريجية في أدائها لعملها، نظراً للتعقيد الذي تكتسبه القضية. وأثنى الوفد على اللجنة لأخذها زمام المبادرة في محاولاتها للتوصل إلى توافق في الآراء بكافة القضايا. وعبر عن دعمه لصياغة وثائق العمل واقتراحات لقيادة دفة العمل في المستقبل. كما عبر عن رغبته في دراسة موضوع "جودة البراءات" لإزالة الإبهام عن انعدام الفهم لهذه المسألة. وأمل الوفد في إنجاز المزيد من العمل في مجال الصحة العمومية وإنتاج المزيد من الدراسات عن أنظمة نقل التكنولوجيا وأنظمة الاعتراض. فمن وجهة نظر الوفد، تبين صدق فائدة هذه الأبعاد في الأشغال اليومية بمكتب الملكية الفكرية في العالم أجمع. وعبر الوفد عن تأييده الكامل لإدماج البراءات في السياسات العامة، ضمن أمور أخرى. كما أعرب عن أمله في أن تقود نتائج المداولات النهائية إلى تهيئة مناخ مناسب، ما سيشجع المستثمرين ويدفعهم إلى استخدام نظام البراءات بثقة أكبر. وأكد الوفد أنّه سيكون دائماً من مناصري عمل اللجنة الأشداء.

209. وعبر وفد كوستاريكا عن تقديره للعمل القيم الذي تقوم به اللجنة. وقد سلط الضوء على أهمية مسألة التقييدات والاستثناءات وفوائدها لحقوق البراءات والاستبيان الذي أعدته الأمانة عن هذا الموضوع. ولفت الوفد النظر إلى أنّ اقتراحات اللجنة قد ساهمت في تعميق المناقشات وفي فهم أفضل لنظام البراءات الدولي. أما فيما يخص مسألة نقل التكنولوجيا، فقال الوفد إنّّه على اللجنة أن تستمر في عملها مع التركيز على الأبعاد العملية والدراسات الفردية.

210. وقال وفد الجزائر إنّ المسائل الواردة في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات قد سمحت للدول الأعضاء بتبادل مفيد في وجهات النظر في قضايا البراءات. ونبه الوفد إلى أنّ لقوانين البراءات عظيم الأثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وعليه، أكد على أهمية أن تيسر أنشطة اللجنة نشر التكنولوجيا ونقلها وضمان مساهمة نظام البراءات الفعالة في تعزيز الابتكار. كما أشار الوفد إلى الاهتمام الخاص الذي يوليه لمسألة التقييدات والاستثناءات بحقوق البراءات

وهي مسألة ستسمح بالمرونة في هذا المجال. وهنا، عبر الوفد عن تأييده لإصدار كتاب إرشادي عن الاستثناءات والتقييدات لهذه الحقوق كما اقترح وفد البرازيل. أما فيما يتعلق بجودة البراءات، عبر الوفد عن قلقه حيال غياب تعريف محدد لمفهوم "جودة البراءات"، فمن وجهة نظره، ينبغي أن ينطلق عمل اللجنة من الاتفاق أولاً على تعريف مشترك لهذا المصطلح. والتفت الوفد إلى قضية البراءات والصحة نظراً لأهميتها، وطالب بأن تشدد الويبو على التزامها بهذه القضية والعمل في سبيلها. كما أكد الوفد من جديد على دعمه لاقتراح مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية في هذا الشأن. وبما أن الويبو هي وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، فإن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات هي أفضل من يضطلع بهذا العمل.

211. وعبر وفد شيلي عن امتنانه لجهود الأمانة في التوصل لاتفاق بخصوص جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وإن لم يخف قلقه حيال الجمود في عمل اللجنة وغياب أي اتفاق. ولفت النظر إلى أن تحليل عملية نظام البراءات ودراسته، بما فيها التقييدات والاستثناءات، أمر يدخل في صلب عمل الويبو. ورأى الوفد أنه في أعقاب فترة تعليق عمل اللجنة، كانت اللجنة قادرة على استئناف أعمالها منذ عدة أعوام استناداً إلى جدول أعمال متوازن يضم قضايا تهم مختلف المجموعات الإقليمية في الويبو. ومن وجهة نظر الوفد، يكمن الحل في المرونة التي أظهرتها كافة الوفود. وأشار الوفد إلى أن بعض الوفود قد عادت مرة أخرى إلى موقفها المتحجر، في إشارة منه إلى نتائج الدورة الأخيرة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وعليه، حض الوفد أعضاء لجنة قانون البراءات إلى أن تسلك سبيل التواصل والمفاوضات والمرونة من جديد. ففي رؤية الوفد الخاصة، لا يجب استبعاد الويبو من المناقشات بشأن البراءات، كأثر البراءات في الصحة العمومية أو جودة البراءات، في صالح أية دولة من الدول الأعضاء.

212. وقال وفد اليابان إن عمل الأمانة ومشاركة الدول الأعضاء البناءة في دورات اللجنة ساهما في المضي قدماً بمناقشات مجدية وحقاً إلى حد ما نتاج ملموسة غير أنه أعرب عن أسفه لعدم التوصل إلى أي تفاهق بشأن العمل المقبل خلال الدورة الأخيرة للجنة. وعبر عن اعتقاده الراضح أنه ينبغي للجنة أن تستمر في بحث قضايا البراءات العالمية بهدف التوجه نحو تنسيق البراءات الدولي. وأحاط علماً بالتزامه بمواصلة مساهمته البناءة في قضايا البراءات المهمة وشدد بوجه خاص على إسهام القضايا المتناولة ضمن اللجنة في توصيات جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وقال بالتحديد إن برنامج العمل بشأن جودة البراءات المقترح من وفدي كندا والمملكة المتحدة يؤيد تأييداً تاماً التوصيتين 10 و11 من توصيات جدول أعمال التنمية. وأنهى بيانه قائلاً إنه ينبغي للجنة أن تواصل بحثها للقضايا الحاسمة على نحو فعال ومناسب بتجنب ازدواجية العمل فيما بين هيئات الويبو.

213. وقال وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إنه من المتفق عليه عموماً ضرورة أن يحقق قانون البراءات توازناً بين حقوق أصحاب البراءات ومصالح المجتمع. واستدرك قائلاً إن ما يدعى "إطار الحوافز والكشف" لا يسهم في رأيه في ذلك التوازن نظراً إلى عدم كفاية المعلومات المكشوف عنها. وحث اللجنة على التعاون البناء لإيجاد حل عملي للمشكلة. وبالنسبة إلى مسألة جودة البراءات، رأى أنه لم يبرز بعد فهم مشترك واضح في اللجنة لنطاق تلك المسألة. وأوضح قائلاً إنه يبدو من الضروري أن تتعاون اللجنة في المقام الأول بهدف التوصل إلى ذلك الفهم ولا سيما بخصوص ما لذلك من قيمة مضافة. وأضاف قائلاً إن البند الآخر المهم في اعتباره هو مسألة البراءات والصحة العامة. وفي ذلك المضمار، ارتأى أنه بإمكان اللجنة أن تستفيد من خبرات منظمات متخصصة أخرى مثل منظمة الصحة العالمية وأن زيادة التنسيق والتعاون مع تلك المنظمات سيساعد على إيجاد حل عاجل فيما يتصل بمداوات اللجنة الحالية. وذكر مجدداً أن وضع نظام دولي للبراءات عادل ومتوازن أمر ليس ممكناً دون إيلاء العناية الواجبة للتقييدات والاستثناءات وأوجه المرونة الأخرى. وأعرب عن اعتقاده أن الويبو تضطلع بدور مهم في مساعدة الدول الأعضاء على وضع تقييدات واستثناءات ضمن أنظمة البراءات فيها. وفي ذلك الصدد، رأى أن اللجنة هي محفل ملائم لبحث سبل تحسين نظام البراءات الدولي. وأحاط أيضاً علماً بأن نقل التكنولوجيا مثل على الدوام شاعراً رئيسياً من شواغل البلدان النامية. واستطرد قائلاً إن سرعة التقدم المحرز ليست مرضية في رأيه على الرغم من أن اللجنة بحثت المسألة خلال بضع سنوات. ولاحظ أنه يتوقع من اللجنة أن تحلل تحليلاً حاسماً النظام الدولي الفعلي للبراءات وتأثيره في نقل التكنولوجيا وقال إنه ينبغي للجنة أن تستهل ذلك العمل باستعراض سبل تجسيد مسألة نقل التكنولوجيا في عملها. وختاماً، ذكر مجدداً أن ذلك البند هو في صميم نظام الملكية الفكرية لأنه يكتسي أهمية قصوى بالنسبة

إلى تنمية البلدان الاجتماعية والاقتصادية ورأى بالتالي أنه ينبغي للجنة أن تؤدي دورها المحوري في وضع القواعد والمعايير بخصوص ذلك البند من جدول الأعمال.

214. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن أسفه الشديد لعدم تمكن اللجنة من الاتفاق على عملها المقبل خلال الدورة الأخيرة. وقال أيضاً إنه بدأ يتساءل عن فائدة صيغة اللجنة نظراً إلى انعدام التقدم خلال دوراتها الأخيرة. ومضى يقول إنه لا يؤيد مواصلة العمل في اللجنة الذي يميل ميلاً شديداً إلى تأكل الحقوق المشمولة بحماية البراءات بقصر التركيز على التقييدات والاستثناءات دون اعتماد برنامج عمل بشأن الجوانب الموضوعية لحقوق البراءات مثل جودة البراءات. وأبدى تأييده لاقتراح وفد قبرص المقدم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والداعي إلى إرجاء الدورة القادمة للجنة. ورأى أنه ينبغي تعليق عمل اللجنة في غياب برنامج عمل يتفق عليه ويكون متوازناً ومقبولاً من جميع الدول الأعضاء إلى أن يوضع برنامج عمل من ذلك القبيل. وأشار إلى البيان الذي أدلى به وفد شيلي واتفق معه على أنه تم التوصل في الماضي إلى اتفاق عقب تعليق عمل اللجنة. واقترح أن يجري رئيس اللجنة مشاورات غير رسمية ويحاول وضع برنامج عمل متفق عليه قبل عقد الدورة المقبلة للجنة حتى وإن تطلب ذلك الأمر بعض الوقت.

215. وتحدث ممثل منظمة أطباء بلا حدود (MSF) أن منظمته هي منظمة طبية إنسانية تعمل في أكثر من 65 بلداً حول العالم. وصرح بأن المنظمة تشارك في تطوير الملكية الفكرية والصحة العامة لأنها تواجه في أعمالها مشاكل متزايدة في الحصول على الأدوية وخدمات التشخيص. وأشار الممثل إلى أن الملكية الفكرية، وخاصة البراءات، تؤثر في أسعار الأدوات الطبية الضرورية للغاية وفي توافرها. وفي هذا الصدد أفاد الممثل بأنه يؤيد تماماً ما جاء في اقتراحي مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية بشأن البراءات والصحة، لكنه عبر عن صدمته للتقدم الضئيل الذي أحرزته اللجنة بشأن هذا الموضوع. والتفت إلى الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الموضوع ذاته في الدورة السابعة عشرة للجنة، وقال إنه يرى أن هذا الاقتراح ليس إلا خطوة للوراء وأنه يقوّض التوافق الذي سبق وتحقق بشأن البراءات والصحة العامة والذي انعكس في عدة صكوك دولية، منها إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة. وقال الممثل إنه وفقاً لخبرته في مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية في العديد من البلدان النامية، يمكن للبراءات أن تقوّض فرص الحصول على أدوية جيدة وميسورة التكلفة، مثل أدوية علاج فيروس العوز المناعي البشري. وقال إنه يرى أن هذه المشكلة ستنتفاقم بتطبيق اتفاق تريبس تطبيقاً كاملاً في البلدان التي لديها قدرة حالية أو ممكنة على إنتاج أدوية جنيسة. وأردف الممثل يقول إن من المهم للدول الأعضاء في الويبو أن تنظر في تداعيات أنظمة البراءات على الصحة العامة. وعبر عن أمله في أن تحرز الدول الأعضاء تقدماً كبيراً بشأن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية في الاجتماع المقبل للجنة، وأن تستطلع بعمق الواقع الكامل للبراءات على الصحة العامة، بما في ذلك المجالات التي لا تكون فيها البراءات حافزاً للابتكار من أجل تلبية الاحتياجات في مجال الصحة العامة، وذلك بالاستناد إلى العمل الذي أنجزته بالفعل منظمات أخرى مثل منظمة الصحة العالمية. واقترح على اللجنة العكوف على مجالين آخرين للعمل. وأشار أولاً إلى أن مسألة الشفافية والنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات حاسمة بالنسبة إلى منظمته وإلى سائر مقدمي الخدمات العلاجية لاتخاذ القرارات بشأن خيارات العلاج والشراء. واقترح أن تستند الويبو إلى العمل الذي أنجزته بالفعل مع مؤسسة مجموعة براءات الأدوية ومكاتب البراءات لكي تطور قواعد بيانات بشأن بعض الأدوية المضادة لفيروس العوز المناعي البشري، ولكي تنظر في تطوير قاعدة بيانات لجميع الأدوية وتقدم، حسب الطلب، المساعدة إلى من يشترون الأدوية لكي يحددوا مع مكتب البراءات المعني جميع البراءات المتعلقة بأي دواء معين في البلد. وأشار الممثل ثانياً إلى شح المعلومات عن الطريقة التي يمكن للبلدان النامية أن تنفذ بها أنظمة الفحص المجدية والفعالة والمناسبة لاحتياجاتها المحلية ولأولوياتها في مجال الصحة العامة. وعبر الممثل عن رأيه قائلاً إن من المفيد إجراء دراسة عن مختلف تكاليف أنظمة البحث وبنيتها في البلدان النامية. وأخيراً سلط الضوء على أهمية المداورات الجارية في اللجنة بشأن الاستثناءات والتقييدات على الحقوق، وحث البلدان النامية خصوصاً على ضمان تنفيذ كل أوجه المرونة التي يتضمنها اتفاق تريبس في قوانينها. وراح يقول إنه يرى أن أوجه المرونة، ومنها معيار الأهلية للحماية بموجب براءة الصارم وأنظمة الاعتراض على البراءات ونظام الترخيص الإجمالي المطبق، حاسمة لضمان تحقيق التوازن بين النهوض بالابتكار وحماية الصحة العامة. ومضى الممثل يقول إن

المنظمة دشنت قاعدة بيانات يمكن البحث فيها عن الاعتراض على البراءات وهي تحتوي على قائمة من 45 اعتراضاً بشأن الأدوية الرئيسية، وعلى أكثر من 200 وثيقة داعمة أخرى من شأنها أن تساعد على وضع نظام للاعتراض على البراءات في المستقبل. وأوضح أن هذه القاعدة تتضمن أمثلة ناجحة للاعتراض على البراءات في بلدان مثل الهند والبرازيل وتايلند، ويمكن أن تعتمدها البلدان الأخرى التي تواجه تحديات مشابهة مثل البراءات الضعيفة والبراءات غير المضمونة. وصرح بأن ذلك لن يكون ممكناً إلا إذا كان النظام القانوني يسمح بالاعتراض على البراءات. واختتم الممثل كلمته قائلاً إن البراءات إذا كانت ستؤدي دور المحفز، فإن من المهم جداً ألا يكافأ سوى الابتكار الحقيقي وألا تمنح أية براءات تافهة.

216. وقال ممثل المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI) إن مؤسسته تود أن تواصل اللجنة عملها المتصل بالحصول على الأدوية وبالبراءات والصحة. وأردف قائلاً إن المؤسسة تؤيد برنامج العمل بشأن البراءات والصحة المقترح من مجموعة البلدان الأفريقية وترفض الاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية. واسترسل قائلاً إن المؤسسة عقدت اجتماعات مع عدد من المجموعات المعنية بالصحة العامة والتنمية ومع مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية لفحص اعتراضات المؤسسة على اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية. وأعرب عن أمله أن تراجع الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحها. ولفت أيضاً النظر إلى مجال آخر يمكن للجنة أن تعمل عليه. وأوضح قائلاً إنه من المفيد في الواقع تحسين فهم تكاليف رفع الدعاوى بشأن مطالب البراءات الضعيفة وقدرة الأشخاص في مختلف البلدان على رفع مثل تلك الدعاوى أو إعادة الفحص. ورأى أن اللجنة تستطيع صياغة معاهدة ضيقة النطاق أو قانون نموذجي لتيسير إبطال البراءات في أحد البلدان عندما ترفض مطالب البراءات نفسها في ولاية قضائية أخرى وأن ذلك الأمر من شأنه أن يزيد الحوافز والفوائد لصالح برامج الصحة العامة بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والصندوق العالمي لأن النجاح المحقق في إحدى الولايات القضائية قد لا يستبعد الاعتماد عليه لإبطال البراءات في بلدان أخرى. وأشار أيضاً إلى مجال آخر متعلق بعمل البراءات وممثل في العدد المتزايد للأنظمة الخاصة للملكية الفكرية مثل الطابع الاستثنائي لبيانات الاختبارات والطابع الاستثنائي للأدوية المهملة وغيرها من الأنظمة الخاصة دون إتاحة الفرصة للترخيص الإجباري في الغالب. واقترح أن تجمع اللجنة ممارسات الدول الأعضاء المتصلة بالترخيص الإجباري للأنظمة الخاصة في حالات الانتهاك أو انتفاع الحكومة العامة. وأخيراً، تطرق إلى الاستثناءات والتقييدات وقال إنه لا يمكن لشركات أجهزة الهاتف النقالة أن تصنع وتوزع أجهزةها دون التعدي على براءات أصحاب الحقوق الآخرين. ورأى أن الحل لتلك المشكلة يجب أن ينطوي في بعض الحالات على مجموعة من التقييدات والاستثناءات.

217. وأحاطت الجمعية العامة لليوبو علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/41/16.

البند 28 "2" من جدول الأعمال الموحد

اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية

218. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/GA/41/16 و WO/GA/41/16 Add.

219. وافتتح الرئيس الجلسة وطلب من الأمانة تقديم الوثيقتين.

220. وفتت الأمانة الانتباه إلى الوثيقتين WO/GA/41/16 و WO/GA/41/16 Add اللتين تتضمنان التقريرين المتصلين بالدورة السادسة والعشرين والدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية المعقودتين في الفترة قيد النظر. وذكرت بأن اللجنة الدائمة تعنى بالقضايا المرتبطة بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وقالت إن اللجنة فوضت فيما يخص العلامات التجارية تنظيم اجتماع إعلامي حول دور وسطاء الإنترنت ومسؤوليتهم في مجال العلامات التجارية عقد في 17 سبتمبر 2012 ووافقت على العمل المتصل بحماية أسماء البلدان بناء على الاقتراحات المقدمة من وفدي بربادوس وجامايكا. وبالنسبة إلى العمل المتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية، أحاطت الأمانة علماً بأن اللجنة نظرت في مشروع المواد ومشروع القواعد بشأن الرسوم والنماذج الصناعية وبحث

دراسة من إعداد أمانة اللجنة وكبير الاقتصاديين في الويبو عن أثر اقتراح مشروع الأحكام بشأن قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته. وأضافت قائلة إن ملخص الرئيس عن الدورة السابعة والعشرين للجنة وارد في الوثيقة SCT/27/10 ومشار إليه في الوثيقة WO/GA/41/16 Add.

221. وأكد وفد هنغاريا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق مجدداً على دعمه للعمل التقني في اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية، معبراً عن رغبته في معالجة مسألة الرسوم والنماذج الصناعية لأنها ذات أهمية خاصة للمجموعة. وقال الوفد إنه لا سبيل إلى تحقيق الأهداف الأساسية لحماية الرسوم والنماذج الصناعية، أي تشجيع الإبداع ورد قيمة العمل إلى أصحابه وهم المبدعون وتعزيز المنافسة العادلة والممارسات التجارية، إلا إذا تمكن المبدعون والشركات من النفاذ بسهولة إلى أنظمة حماية الرسوم والنماذج. وحذر الوفد من التشرذم والاختلاف في تفسير القواعد لأنه قد يعرقل هذه المساعي. ورأى أن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية العمل الجماعي للتوصل إلى توافق مقبول بشأن إجراءات الرسوم والنماذج الشكلية لصالح كافة المستخدمين. كما أشار الوفد إلى شمول الدراسة المتعلقة بالأثر المحتمل لعمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية وإلى تماشيا التام مع حدود ولايتها، مؤكداً على أن الدراسة قد ساهمت في فهم أفضل لدور التوافق ومنافعه المنظورة في موضوع الإجراءات الشكلية للرسوم والنماذج الصناعية. كما أصدر الوفد رأياً إيجابياً جداً عن الأثر المحتمل لعمل هذه اللجنة. وانحاز إلى الرؤية القائلة بأن العمل على تنسيق قوانين النماذج الصناعية في اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية قد دخل مرحلته الأخيرة، مبيناً أنه تم الانتهاء من إدخال تحسينات ملحوظة على مشاريع المواد والقواعد على الرغم من المسائل العالقة ومشيراً إلى نضج النص الواضح، أما الخلافات المتبقية فيمكن تسويتها بسرعة. ولكل هذه الأسباب وبغية الحفاظ على الجهود المبذولة وتوجيهها، قال الوفد إن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق ترغب في التقدم بمقترح عقد مؤتمر دبلوماسي، وعليه تريد المجموعة من الجمعية العامة أن توصي المدير العام بعقد هذا المؤتمر لتبني معاهدة تتناول قانون الرسوم والنماذج الصناعية في الربع الأخير من 2013. أما فيما يتعلق بالتحضير لهذا المؤتمر، فنقل الوفد عن المجموعة اقتراحها بعقد دورتين إضافيتين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية، واحدة في ديسمبر 2012 وأخرى في مايو 2013 بالإضافة إلى اجتماع تحضيرية بالتوازي مع دورة لجنة الرسوم والنماذج الصناعية في مايو 2013. وأفاد الوفد أنه خلال هذه الدورات، على اللجنة أن تنتهي من الاقتراحات الأساسية لصياغة معاهدة بشأن قانون الرسوم والنماذج وأن تولي ما يكفي من العناية إلى احتياجات البلدان النامية في مجال المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات لتطبيق المعاهدة المستقبلية. وأعلن الوفد أن المجموعة تعتمد على مرونة الوفود وروحها البناءة وتمنى صادقاً أن يحظى اقتراح المجموعة بالدعم اللازم في الدورة الحالية للجمعيات.

222. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية متوجهاً بالشكر للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية على العمل الهائل المنجز. وشدد على الأنشطة الخاصة بتوحيد الشكليات والإجراءات التي تضطلع بها هذه اللجنة وتبسيطها وقال إنه يرى أن هذا العمل مسألة ذات أهمية قصوى، وهو ما سيزيد حتماً من تحفز الأطراف المعنية لاستخدام الرسوم والنماذج الصناعية. وأعرب الوفد عن تأييده لاقتراح عقد مؤتمر دبلوماسي وعن استعداده للمشاركة في هذا المؤتمر من أجل اعتماد وثيقة جديدة في مجال الرسوم والنماذج الصناعية، حالما يكتمل نضج نص المعاهدة لكي تعتمد الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، اتفق الوفد مع البيان الذي أدلى به وفد هنغاريا باسم المجموعة الفرعية لأوروبا الوسطى والبلطيق والقائل إنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بغرض تنفيذ المعاهدة المقترحة.

223. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة بآء مصرحاً بأنه يؤيد تسريع العمل على معاهدة قانونية بشأن الرسوم والنماذج الصناعية باتجاه عقد مؤتمر دبلوماسي.

224. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وعبر عن تقدير المجموعة للأمانة لتنظيم الدورة الحالية للجنة، وأعرب عن سرور المجموعة بمشاركة اللجنة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وقال إن المجموعة تولي الأهمية لمجال قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته، معبرا عن تطلعها إلى تطوير الكفاءات الوطنية لديها لكي تتمكن من الاستفادة بهذا المجال ومن زيادة عدد الطلبات المودعة بشأن الرسوم والنماذج الصناعية. وصرح بأن المجموعة ترغب في التشديد على أن أيا من الوفود لم يعرب عن معارضته للعمل على قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته ولا لاحتمال الخروج بنتيجة في شكل صك دولي في هذا الصدد. ومع ذلك قال إن المجموعة ترغب في التشديد على ضرورة إيجاد التوازن بين التكاليف والفوائد، وخاصة في ضوء دراسة الأثر التي أجرتها الويبو وخلصت إلى أن بلدان الدخل المنخفض يلزمها الحصول على الدعم في مجالات إدارة الملكية الفكرية والخبرات القانونية والتدريب، في حين تقل الحاجة إلى هذا الدعم بكثير في بلدان الدخل المرتفع، وبالتالي من الواضح أن المكاتب الموجودة في بلدان الدخل المرتفع تحتل مكانا أفضل لتنفيذ التغييرات بأقل وقع ممكن على القدرات والخبرات والموارد الحالية. وراح الوفد يقول إن الإحصاءات تشير إلى أن ما نسبته 40 بالمائة من الطلبات المودعة في البلدان النامية تأتي من غير المقيمين، وأن البلدان المتقدمة تفصلها هوة شاسعة عن البلدان النامية في مجال تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية. وأشار إلى أن هذا الخلل ينعكس أيضا ويتجلى في عدد المستفيدين بنظام لاهاي، إذ تنتمي نسبة 80 بالمائة من جميع التسجيلات الدولية بناء على هذا النظام إلى فرنسا وألمانيا وسويسرا والجماعة الأوروبية. وعبر أيضا عن رأي المجموعة في أن من الممكن تحقيق التوازن من خلال تضمين الصك المقترح أحكاما قانونية صارمة تكفل تقديم المساعدة التقنية من أجل تطوير القدرات، على غرار المادة 51 من معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأردف الوفد يقول إن بعض الملاحظات والشواغل أبدت بشأن الدراسة واختصاصاتها في الدورة السابعة والعشرين للجنة، وهي واردة في التقرير الصادر عن تلك الدورة. وراح يقول إن المجموعة تذكر بأن اللجنة التمسّت في دورتها السابعة والعشرين من الأمانة إعداد وثيقة عمل منقحة لتنظر فيها في دورتها الثامنة والعشرين، على أن تأخذ هذه الوثيقة بجميع التعليقات وتسلط الضوء على الاقتراحات المختلفة التي تقدمت بها الوفود باستخدام ما تراه مناسبا من أقواس وحواشي وتسطير. وفي ضوء ما خلصت إليه اللجنة منذ أقل من أسبوعين أعرب الوفد عن اندهاش المجموعة بالاقتراح المقدم ويطلب فيه عقد مؤتمر دبلوماسي في منتصف عام 2013، وأفاد بأن المجموعة تتساءل كيف يمكن عقد مؤتمر دبلوماسي في حين أن النص المعني لم يبلغ درجة النضج بعد. وقال إن المجموعة ترى أنه بالنظر إلى ضرورة تخصيص مزيد من الوقت والاضطلاع بمزيد من العمل في هذا الصدد، فمن السابق لأوانه تقديم أية توصية إلى الجمعية العامة بعقد مؤتمر دبلوماسي. وأعلن الوفد أن المجموعة ستشارك بفعالية وبشكل بناء في اللجنة للمضي قدما بهذا العمل المهم ولإعداد الأحكام القانونية الخاصة بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات لدى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

225. وتحدث وفد سري لانكا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ ورأى أنه يجب تخصيص المزيد من الوقت لمناقشة هذه القضية.

226. وأعطى وفد قبرص الكلمة لممثل الاتحاد الأوروبي.

227. وتحدث ممثل الاتحاد الأوروبي وأكد، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، على التزامه القوي بعمل اللجنة وأشار، مجددا، إلى أنه يقرّ بما تطوي عليه أنشطة مواءمة وتبسيط إجراءات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية من أهمية وقيمة مضافة بالغة، وأنه يشدد على هذا الأمر. وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء فيه، يبدي تقديره للعمل الكبير والقيم الذي قامت به اللجنة في تناولها لتلك القضايا، وكذلك للدراسة التي أجرتها الويبو مؤخرا، والتي خلصت إلى أنّ عمل اللجنة في مجال الرسوم والنماذج الصناعية سيعود بفوائد على المكاتب ومقدمي الطلبات في الدول الأعضاء وذلك على جميع مستويات التنمية. وقال الممثل إن من الأعمال الأخرى التي يمكن للجنة إنجازها الاستناد إلى العمل الواعد الذي اضطلع به في السنوات الست الأخيرة وإضافة إنجاز آخر إلى سجلها. ورأى أنّ من الأمور الممكنة والمرغوب فيها الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي من أجل اعتماد معاهدة في مجال قانون الرسوم والنماذج الصناعية في الثنائية 2012-2013. واعترف بوجاهة الطلبات الواردة من الدول النامية والدول الأقل نموا للحصول على خدمات المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات للمتمكّن من

إنفاذاها وقال إنه يتطلع إلى تلقي اقتراحات محدّدة من أجل إجراء حوار بناء في هذا الخصوص. كما أبدى تأييده للاقتراح الذي يدعو الجمعية العامة إلى توصية المدير العام بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2013 بغرض اعتماد معاهدة في مجال قانون الرسوم والنماذج الصناعية، وكذلك للخطوات التي ينبغي اتخاذها تحضيراً لذلك المؤتمر.

228. وأبدى وفد الصين دعمه للعمل الذي تضطلع به اللجنة في مجال العلامات التجارية وأعرب عن أمله في أن تقوم اللجنة، مع جميع الدول الأعضاء، بالمضي في دراسة المسائل المرتبطة بالعلامات التجارية. كما أكد، بخصوص مسألة الرسوم والنماذج الصناعية، على أهمية تلك المسألة والإمكانيات العظيمة التي تتيحها في مجال التنمية وطلب من المجتمع الدولي استعراض الانتباه إلى نظام الرسوم والنماذج الصناعية، وإلى ضرورة تعديله وتطويره. وأشار إلى الجهود التي بذلتها اللجنة في هذا المجال وشكر الدول الأعضاء وأمانة الويبو على الجهود الكبيرة التي تبذلها. ومضى الوفد يقول إنه سيواصل المشاركة بنشاط في المجالات المتعلقة بهذه الموضوع للإسهام في تحسين النظام. وصرّح، أخيراً، بأنه ينبغي النظر في الوقت المناسب في إمكانية الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، إذا ما تبين بقدر كاف أنّ البلدان النامية بحاجة إلى ذلك.

229. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وذكر بأن الدول الأعضاء استعرضت أثناء الدورة السابعة والعشرين للجنة مشروع القواعد ومشروع المواد بشأن قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته. وأعلن أن المجموعة تشيد بالتقدم المحرز لحد الآن في هذا الشأن، ولكنها ترى أنه لا بد من مزيد العمل من أجل معالجة القضايا الوجيهة التي أثارها الدول الأعضاء أثناء الدورة الأخيرة للجنة. وأضاف أن مجموعته ترحب بالدراسة عن الآثار المحتملة لعمل اللجنة على قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته التي عرضتها الأمانة بطلب من اللجنة أثناء دورتها الأخيرة. ومضى يقول إن الدراسة كانت خير مثال على الطريقة التي يمكن بها إدراج توصيات جدول أعمال التنمية في العملية، ولاحظ أن الدراسة تضمنت وجهات نظر من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء على التعمق في القضايا المعقدة المطروحة. وذكر الوفد بأن أعضاء المجموعة قدموا أثناء الدورة الأخيرة للجنة تعليقات بهدف تحسين الدراسة. وأشار إلى أن نتائج الدراسة تفيد أن المنافع تبدو مركزة أكثر على تسهيل إجراءات التسجيل والسماح بالتسجيل الدولي، وهذا أمر يخدم أكثر أصحاب حقوق الملكية الفكرية. وأكد الوفد أن تكاليف توحيد قواعد العمليات تبدو أعلى في مكاتب البلدان النامية. وشدد على الحاجة إلى إرساء توازن بين تكاليف ومنافع تكوين الكفاءات وضمان حيز تنظيمي للسياسات العامة الدولية قائلاً إن مجموعته ملتزمة بهذا الموضوع. وفي الأخير، ذكر الوفد بنتائج الدورة السابعة والعشرين للجنة مشيراً إلى أن اللجنة "لم تتفق على التقدّم بتوصية إلى الجمعية العامة للويبو بشأن الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي". وشكر الوفد مؤيدي اقتراح الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، وأعلن أنه لا يمكنه التعليق على هذا الاقتراح في الوقت الحاضر لأنه ينتظر تعليمات من العاصمة.

230. وقال الرئيس إنه لا بد من مشاورات غير رسمية قبل المضي في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

231. وبعد المشاورات غير الرسمية، أعلن الرئيس أن الوفود اتفقت على النص التالي:

"إن الجمعية العامة للويبو تحيط علماً بملخص رئيس الدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية وبما أحرزته اللجنة من تقدم بشأن قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته- مشروع المواد ومشروع القواعد.

وإذ تقر بأهمية وضع معاهدة بشأن قانون الرسوم والنماذج الصناعية بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء، تحث الجمعية العامة اللجنة على تسريع عملها مع توخي الالتزام بهدف إحراز تقدم كبير في الاقتراحات الأساسية المتعلقة بوضع معاهدة بشأن قانون الرسوم والنماذج (مشروع المواد ومشروع القواعد الواردان في المرفقين المعدلين للوثيقتين SCT/27/2 وSCT/27/3).

وتحرص اللجنة في عملها على إدراج الأحكام المناسبة المتعلقة بتوفير ما يلزم من خدمات المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لتنفيذ المعاهدة المقبلة بشأن قانون الرسوم والنماذج الصناعية.

وتتولى الجمعية العامة في عام 2013 تقييم وبجث النص والتقدم المحرز واتخاذ قرار بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي".

232. واعتمدت الجمعية العامة لليوبو النص كما ورد في الفقرة 231.

البند 28 "3" من جدول الأعمال الموحد
اللجنة المعنية بمعايير الويبو

233. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/41/16.

234. وقدمت الأمانة الوثيقة وذكرت بأن اللجنة المعنية بمعايير الويبو قد أنشئت في 2009 لاستكمال العمل التقني بشأن معايير الويبو الذي أنجزته الأفرقة العاملة خلال الأعوام الثلاثين الماضية. كما ذكرت الأمانة بأن الجمعية العامة شرحت ولاية اللجنة المعنية بمعايير الويبو العام الماضي وفي ضوء هذه الولاية، أحرزت المناقشات التقنية بشأن تطوير معايير الويبو تقدماً جيداً من خلال المراسلة الالكترونية ومنتدى الكتروني شبكي مفتوح لكافة أعضاء لجنة المعايير. وحددت اللجنة ستة معايير حالية بغية استعراض تطبيقها وتحديثه ومتابعته. كما تم اعتماد معيار جديد. وقد كان ذلك بمثابة إنجاز مهم بعد خمسة أعوام من مناقشات مكثفة خاضها الخبراء، وتمخض عنها في النهاية معيار تقني دولي ويوصي بأكثر النسق والهيكل حداثة لكافة أنواع بيانات الملكية الصناعية. وكان من المتوقع تعزيز تبادل البيانات الشبكي عن طريق التنقل من آلة إلى آلة ومشروعات البحث/الاطلاع في مجال تقاسم الملفات بين مكاتب الملكية الفكرية واليوبو. أما في خصوص المسائل التنظيمية والإجرائية للجنة، ففي جلسة ابريل - مايو من هذا العام، لم تتوصل اللجنة إلى اتفاق في خصوص النظام الداخلي الخاص. ووافقت اللجنة أن ينظم رئيس الجمعيات العامة لليوبو مشاورات غير رسمية بشأن هذه المسائل العالقة بعد الجلسة الثانية من اللجنة المعنية بمعايير الويبو بغية التوصل إلى اتفاق. ومنذ تلك الآونة، أجريت العديد من المشاورات غير الرسمية. وستنظم المزيد من الجلسات في الأسابيع القادمة على أمل حل هذه المسائل قبل نهاية هذا العام في الوقت المناسب وقبل انعقاد الدورة القادمة من اللجنة المعنية بمعايير الويبو. وقد دعيت الجمعية العامة إلى أن تحيط علماً بسياق التقرير.

235. وأشار وفد مصر في بيانه بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية إلى أنه قد تم تنظيم العديد من المشاورات في أعقاب الاجتماع الأخير للجنة المعنية بمعايير الويبو للتوصل إلى تسوية بشأن كيفية مواصلة اللجنة لعملها في ضوء جدول أعمال التنمية ولا سيما من خلال التعاون مع رئيس الجمعية العامة. وصرح الوفد بأنه أثناء هذه المشاورات، تمت مناقشة كيفية تطبيق اللجنة المعنية بمعايير الويبو لقرار الجمعيات الصادر في 2009 وموضوعه آليات التنسيق. وأضاف الوفد أنه للأسف لم يتم التوصل إلى أية تسوية. وقال إن مجموعة البلدان الأفريقية رحبت بالمشاورات المستمرة مع رئيس الجمعية العامة للتوصل إلى حل مقبول. وعبر الوفد مجدداً عن قناعته بأنه ينبغي أن يتصل عمل اللجنة المعنية بمعايير الويبو اتصالاً مباشراً بجدول أعمال التنمية، ولا سيما المجموعة الأولى من توصيات جدول أعمال التنمية بشأن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات والجزء الثاني من نفس التوصيات الخاصة بوضع القواعد والمعايير. وأوضح الوفد أن الويبو والدول الأعضاء قد وافقوا في ميزانية 2012 و2013 على تحديد هذه المعايير التي تدخل في إطار جدول أعمال التنمية. وأخيراً، رحب الوفد باستمرار ما يكفي من المشاورات في حدود إطار زمني للتوصل إلى اتفاق بشأن عمل اللجنة استناداً إلى توصيات جدول أعمال التنمية لضمان تحقيق الدول الأعضاء لأهداف تنمية تصب في مصلحة البلدان النامية.

236. وأثنى وفد الصين على عمل اللجنة المعنية بمعايير الويبو خلال العام الماضي. وأوضح أنه سيواصل المشاركة الفعالة في عمل اللجنة وفي أعمال مراجعة معاييرها.

237. وأشاد وفد البرازيل باسم جدول أعمال التنمية بجهود الرئيس في تعزيز المشاورات غير الرسمية بشأن آليات التنسيق وتعميم توصيات جدول أعمال التنمية والتعبير عنها في النظام الداخلي الخاص. وقال الوفد إن جدول أعمال التنمية قد شارك بنشاط في هذه المشاورات. وأضاف أن جدول أعمال التنمية قد ذكر بأن الجمعية العامة قد وافقت في 2010 على ولاية واضحة فيما يخص آليات تنسيق توصيات جدول أعمال التنمية وتطبيقها للتزم بها كافة الهيئات المعنية، مشيراً إلى ضرورة أن يكون جدول أعمال التنمية جزءاً لا ينفصل عن عمل اللجنة المعنية بمعايير الويبو. وأوضح الوفد أن لأنشطة لجنة المعايير تأثيراً في تكوين الكفاءات وعليه، ينبغي أن تكون هذه اللجنة جزءاً من جدول أعمال التنمية وأن تسأل عن إسهاماتها في التطبيق الفعلي لهذا الجدول. ونقل الوفد عن جدول أعمال التنمية بأنه كان قد تبني مقارنة بناءة في هذه المشاورات المفيدة، على الرغم من عجز الدول الأعضاء عن التوصل إلى اتفاق، وعليه أيد جدول أعمال التنمية الاستمرار في المشاورات غير الرسمية وحث الدول الأعضاء على الانخراط في هذه العملية بغية الاتفاق على آلية بسيطة وفعالة تسمح للجنة بأن تطور من عملها التقني مع الامتثال إلى توصيات جدول أعمال التنمية.

238. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية في بيانه باسم المجموعة باء عن تقديره لجهود رئيس الجمعية العامة لإدارة المشاورات غير الرسمية خلال الأشهر الأخيرة وأفاد بأن المجموعة باء لا تزال غير مقتنعة بأن اللجنة المعنية بمعايير الويبو تدخل في إطار آليات تنسيق جدول أعمال التنمية. وقال إن المجموعة باء لا ترغب في تشتيت عمل هذه اللجنة. وأضاف الوفد أن المجموعة باء ستشارك في المشاورات المستقبلية حتى تسمح للخبراء في لجنة المعايير بتأدية عملهم المهم.

239. وتحدث ممثل الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مبدياً تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء.

240. وأيد وفد اليابان أيضاً البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء. وأعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها رئيس الجمعية العامة في إجراء المشاورات غير الرسمية. وأبدى أمله في أن تفضي تلك الجهود إلى إبرام اتفاق حول القضايا العالقة وشدد على أهمية معايير الويبو بوصفها مسائل تقنية ضرورية بالنسبة للبنية التحتية لمكاتب الملكية الفكرية وبالنسبة لمستخدمي نظام الملكية الفكرية. وقال الوفد إنه ينبغي تمكين اللجنة من التركيز على العمل التقني والمضي به قدماً.

241. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية، ووفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وأبدى أسفه من أن اللجنة لم تتمكن من الاتفاق على النظام الداخلي الخاص لأن النظام المقترح لم يدرج آلية تنسيق جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن الدول الأعضاء من بلوغ اتفاق قبل الدورة القادمة للجنة.

242. وأعرب وفد الجزائر عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية، ووفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إن اللجنة لا ينبغي لها أن تكون استثناء فيما يخص آلية تنسيق جدول أعمال التنمية. وأضاف أنه سيواصل المشاركة في المشاورات غير الرسمية من أجل التوصل إلى حل في هذا الصدد قبل الدورة القادمة للجنة.

243. وأبدى وفد سويسرا موافقته على البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء. وقال إنه تفاجأ من أن المناقشات التي أجريت خلال الدورة السابقة للجنة واصلت تناول الولاية والنظام الداخلي عقب القرار الصادر عن الجمعية العامة العام الماضي. وأضاف قائلاً إنه لم يفهم السبب وراء لزوم أن تكون اللجنة من الهيئات المعنية بآلية تنسيق جدول أعمال التنمية. وأبدى الوفد التزامه بالمشاركة في المناقشات التي سيدعو إليها الرئيس، من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة وتمكين اللجنة، أخيراً، من العمل في الظروف المثلى.

244. وأعرب وفد موناكو عن شكره على المشاورات التي أجراها الرئيس، والتي شاركت فيها موناكو بنشاط. وأبدى موافقته على البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة بـ، وأضاف أنه غير مقتنع بعد بأن اللجنة تدخل ضمن الهيئات المعنية بتنسيق جدول أعمال التنمية.

245. وفي الختام أشار الرئيس إلى أنه سيواصل التشاور مع الدول الأعضاء بخصوص هذا الموضوع وأعرب عن أمله في إيجاد حل مناسب قبل الدورة القادمة للجنة.

246. وأحاط الجمعية العامة لليوبو علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/41/16.

البند 28 "4" من جدول الأعمال الموحد

اللجنة الاستشارية للإنفاذ

247. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/41/16.

248. وأوضحت الأمانة أن المعلومات الواردة في الفقرات من 33 إلى 40 من الوثيقة WO/GA/41/16 تلخص ما اضطلعت به اللجنة من أعمال في دورتها السابعة المنعقدة من 30 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2011. وقالت إن اللجنة واصلت التقدم في برنامج العمل المتفق عليه في الدورة السادسة على النحو الوارد في الفقرة 35 من الوثيقة، وعلى أساس العروض التي قام بها الخبراء للجنة. ويرد ذكر المواضيع التي انسحبت عليها هذه العروض الثلاثة في الفقرة 36 من الوثيقة. وستواصل اللجنة العمل على أساس برنامج العمل الحالي في دورتها الثامنة التي من المزمع أن تعقد في يومي 19 و20 ديسمبر 2012. وأفادت الأمانة بأن جدول أعمال هذه الدورة سيتضمن بنداً عن الأعمال المقبلة للجنة، وحثت جميع الدول الأعضاء على المشاركة بشكل بناء في المناقشات بهدف التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل اللجنة المقبل. وأوضحت الأمانة أن الفقرة 39 من الوثيقة تتضمن الآراء التي أبدتها الدول الأعضاء في الدورة السابعة بشأن مساهمة اللجنة في تنفيذ جدول أعمال الليوبو بشأن التنمية.

249. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة بـ وأشار إلى أن المجموعة تثني على الليوبو جهودها في تنسيق وتعزيز جوانب الإنفاذ في أعمال المساعدة التقنية التي تضطلع بها. وراح يقول إن المجموعة تعرب عن دعمها الكامل لما تضطلع به الليوبو من أعمال لتعزيز التعاون بين سلطات الإنفاذ والمنظمات المعنية بهذا الميدان. وأضاف أن المجموعة تلاحظ أن اللجنة تتيح منتدى قيماً لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وأفاد بأن الخبرات التي تبادلتها فرادى البلدان في اجتماعات اللجنة السابقة كانت وافية بالمعلومات ومفيدة بحيث زودت الدول الأعضاء بمعلومات عن تطوير التدريب على إدكاء الوعي وكذلك برامج التنقيف في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وصرح بأن المجموعة ترغب في أن يتواصل تركيز أعمال اللجنة على ما تتضمنه اختصاصاتها باعتبارها منتدى لمناقشة أفضل الممارسات في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

250. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأعرب عن سروره لأن المناقشات التي دارت في الدورة السابعة للجنة عن التعديلات على حقوق الملكية الفكرية قدمت آراءً شاملة في موضوع بناء الاحترام للملكية الفكرية وهو موضوع معقد، كما أنها حاولت تناول مختلف جوانب هذه المشكلة بأبعادها المتعددة. وأفاد بأن المجموعة تتقدم بالشكر إلى الأمانة على الدراسات التي أعدتها للجنة وتضمنت أفكاراً قيّمة بشأن أبرز القضايا المطروحة في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وأضاف أن هذه الدراسات التي أجريت في إطار اللجنة إنما تتيح الفرصة لإجراء تغيير نوعي في التعامل مع إنفاذ الحقوق في الليوبو. وأشار إلى أن المجموعة تلاحظ أن هذا النقاش يعزز فهمها أشمل وأكثر موضوعية لمختلف جوانب التعديلات على حقوق الملكية الفكرية، بدلاً من اتباع مقاربة تقليدية بسيطة تستند إلى آفاق ضيقة تقوم على تدابير الإنفاذ الرادعة، وقد

ثبت حتى الآن أن هذه المقاربة غير ملائمة للتعامل بفعالية مع هذا التحدي. وأردف قائلاً إن المجموعة تؤمن بأن مواجهة التحديات على حقوق الملكية الفكرية تستلزم وضع سياسة شاملة تجمع بطريقة متوازنة بين التدابير الرادعة والجهود التثقيفية والسياسات العامة لتعزيز إيجاد وظائف رسمية. وقال إنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن التحديات على حقوق الملكية الفكرية تشكل ظاهرة عالمية تضر بكافة البلدان، المتقدمة منها والنامية، وأضاف أن كل بلد يلزمه حل خاص به. وذكر الوفد بعض المخاطر المترتبة باعتماد مقاربة سطحية وهي سوء استغلال حقوق الملكية الفكرية، وزيادة العوائق التي تعرقل التجارة المشروعة والتي أدت بالفعل إلى عواقب خطيرة في مجال الصحة العامة، وإغفال الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها وعدم احترام الحقوق المدنية. واستدرك قائلاً إن من شأن الحلول الفعالة المنشودة أن تشجع على تحقيق الرفاهية الاجتماعية الاقتصادية وأن تحقق توازناً بين حقوق وواجبات أصحاب الحقوق وحقوق وواجبات عامة الجمهور بوجه عام. ومضى يقول إن النتائج التي تنشدها اللجنة ينبغي أن تساهم في تحقيق غايات نظام الملكية الفكرية وهي تعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا لفائدة منتجي المعارف التكنولوجية والمنتفعين بها، كما جاء في التوصية 45 من توصيات جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن التزام المجموعة الصارم بالمشاركة على نحو بناء في هذه المناقشات.

251. وأعطى وفد قبرص الكلمة لممثل الاتحاد الأوروبي.

252. وشكر ممثل الاتحاد الأوروبي الذي تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الأمانة على إعداد وإصدار وثائق مختلفة للدورة الثامنة للجنة الاستشارية المعنية بالإفاد على الأنشطة الموسعة التي أجرتها فيما يتعلق بالمساعدات التقنية والقانونية خلال السنة الماضية. وقال إن أهمية الإبداع المستدام والنشاط الابتكاري والإبداع والابتكار حاسمة بالنسبة للرفاهية الاقتصادية لكل بلد مضيفاً أن حقوق الملكية الفكرية هي أصول تجارية هامة للشركات سواء في البلدان المتقدمة أو النامية وهي التي تساعد على ضمان تحفيز المبتكرين والمبدعين على الاستثمار والإبداع وإن من المهم بالتالي وضع تدابير فعالة لحماية تلك الحقوق. وفي ذلك السياق، أعلن الاتحاد الأوروبي أنه قد اعتمد في أبريل 2012 القانون الذي يكلف مكتب التنسيق في السوق الداخلية (العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية) بمهام لها علاقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك ضم ممثلي القطاع العام والخاص في المرصد الأوروبي لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية. وأوضح أن المرصد سيكون عبارة عن محفل لتبادل الخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات في مجال الإفاد مشيراً إلى أن هناك إقراراً عاماً بأن التحديات المنظمة على حقوق الملكية الفكرية، لا سيما التقليد والقرصنة، أصبحت تهدد بشكل جدي العديد من القطاعات التجارية والزبائن والحكومات في سائر أرجاء العالم وأنها تشكل حالياً ظاهرة عالمية. واستدرك الممثل قائلاً إن المقلدين والقرصنة يستغلون التطورات المشروعة التي طرأت على الاتصالات والتكنولوجيا والنقل ويستخدمون سلاسل توريد متشابكة لتصنيع سلع مقلدة ومزورة وتوزيعها وبيعها في جميع أنحاء العالم موضحاً أنهم بذلك يجرمون المبدعين من الحصول على المكافآت التي يستحقونها ويقوضون القدرة التنافسية ويهددون صحة الزبائن وسلامتهم ويعرضون الوظائف للخطر ويحولون دون وصول العائدات إلى الميزانية العامة. وأكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على الحاجة الملحة إلى دعم إفاد حقوق الملكية الفكرية عن طريق إعداد إحصاءات ومعلومات أفضل عن نطاق وحجم التقليد والقرصنة. بالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى الحاجة إلى تحسين التعاون من خلال تبادل فعال وعابر للحدود للمعلومات وأفضل الممارسات المطبقة وتكوين الكفاءات وتعزيز الآليات في هذا الصدد وإذكاء الوعي بتنامي المخاطر التي تهدد الصحة والسلامة. وصرح بأنه يقدر القيمة الكبيرة لعمل اللجنة وعليه حث اللجنة على تكثيف جهودها لبناء تفاهم متبادل لآثار وعواقب التحديات على حقوق الملكية الفكرية، حتى يمكن اعتماد استراتيجيات فعالة لحماية الحقوق وإنفاذها.

253. وأحاطت الجمعية العامة لليوبو علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/41/16.

البند 33 من جدول الأعمال الموحد
مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بالإضافة إلى أسماء الحقول على الإنترنت
254. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/41/17 Rev.2.

255. وطرح الرئيس البند 33 من جدول الأعمال بشأن مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بما في ذلك أسماء الحقول على الإنترنت (المركز)، وقالت الأمانة إن الوثيقة المطروحة على الجمعية العامة تقدم نظرة عامة عن عمل المركز على مدار السنة الماضية وهي مؤلفة من ثلاثة أجزاء. ويتعلق الجزء الأول، من الفقرة 3 إلى الفقرة 7، بأنشطة المركز في مجال الإجراءات البديلة لتسوية المنازعات أمام المحاكم، ولا سيما التحكيم والوساطة. وأبرزت الأمانة الأنشطة الواردة في الفقرة 4 والمرتبطة بتعاون المركز مع مكاتب الملكية الفكرية في وضع إجراءات بديلة لتسوية المنازعات بشأن الاعتراض والمنازعات الأخرى أمام تلك المكاتب.

256. ويتعلق الجزء الثاني من الوثيقة، من الفقرة 8 إلى الفقرة 19، بإدارة المركز لقضايا أسماء الحقول. وأشارت الأمانة إلى أن الطلب على هذه الخدمة التي تقدمها الويبو في تزايد مستمر، حيث توصل المركز بما يناهز 2 800 قضية في إطار السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول، أي بزيادة قدرها 2,5 بالمائة مقارنة بعدد القضايا الواردة في السنة الماضية.

257. وأضافت الأمانة أن الجزء من الفقرة 20 إلى الفقرة 46 يتناول تطورات السياسة الموحدة في مجال نظام أسماء الحقول، ولا سيما فيما يخص تنفيذ هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعيّنة (الإيكان) لبرنامج الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة، وهي الإدارة المكلفة بالإشراف على نظام أسماء الحقول. ويثير الإدراج المرتقب لأكثر من 1 300 حقل من الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة في السنة المقبلة مشاغل من حيث الملكية الفكرية. وأفادت الأمانة أن الوثيقة تعرض الآليات التي ستكون في يد أصحاب الحقوق لمواجهة تلك المشاغل. وفي هذا الصدد، ما فتئ المركز يقدم ملاحظاته إلى هيئة الإيكان وسيواصل رصد التطورات. وقالت الأمانة إنها ستبلغ الجمعية العامة عن تلك التطورات العام المقبل وأضافت أن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية قد وضعت هذا البند في جدول أعمالها.

258. وقال وفد فنزويلا إنه لا بد من إجراء تغييرات كفيّلة بضمان مشاركة الحكومات مشاركة مباشرة في وضع سياسة عامة دولية بشأن إدارة الإنترنت وتنفيذها. وأضاف أن هذه القضية تخص السيادة الوطنية.

259. وأحاطت الجمعية العامة علماً بمضمون الوثيقة WO/GA/41/17 Rev.2.

[نهاية الوثيقة]